جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم المالية والمحاسبية

التخصص:محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين : - **شهرزاد نويوة**

- **رميساء علون**

بعنوان:

تحليل المردودية والكفاءة المالية للبنوك الجزائرية

(دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2012-2022)

أعضاء لجنة المناقشة

ملالة إيمان	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
سمية فضيلي	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**
بن السراج إيمان	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى رمز الحنان وبسمة الحياة، ومن ربتني وأعانتني بالصلوات والدعاء أمي الغالية.

وإلى من يسر لي طريق العلم وكان لي بمثابة السراج المنير، أبي العزيز.

إلى أحب الناس على قلبي جدتي الحبيبة اطال الله في عمرها.

إلى أختي قرة عيني وإخوتي حفظهم الله. إلى سندي وعوني خطيبي.

إلى صديقة الدرب والمشوار الدراسي رميساء التي كانت جزء لا يتجزأ من هذا العمل وشاركتني في جميع اللحظات.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

شهرزاد

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز وأغلى ما في الوجود إلى من قال فيهما المولى وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا، إلى من انتظرا هذا العمل وساهما في انجازه منذ البداية لآخر حرف، إلى والدي الكريمين حفظهما الله.

وإلى من كانوا سند لي اخوتي اطال الله في عمرهم كل واحد باسمه.

وإلى كل صديقاتي كل واحدة باسمها،

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هدا العمل،

وارجوا من الله العالي ان يوفقني.

إلى صديقتي شهرزاد من تقاسمت معها لحظات الجهد والعمل ومن كانت سندا طيلة المشوار الدراسي.

رميساء

شكر وعرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به علي من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه، من صحة وقدرة على تخطي الصعاب.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان لمن قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر:

الأستاذة المشرفة فضيلي سمية، على إشرافها المتواصل وتوجيهاتها القيمة ونصائحها التي أسهمت في إخراج هذه المذكرة، كما أتوجه بالشكر الموصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على مناقشتهم هذا العمل المتواضع وإبدائهم ملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الكفاءة والمردودية المالية في البنوك الجزائرية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي، مع استخدام أداة هي دراسة حالة، من خلال دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية مكونة من أربعة بنوك، بنكان عموميان هما البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، وبنكان خاصان هما بنك الخليج الجزائري وبنك السلام الجزائري، وهذا خلال الفترة من 2012 إلى 2022.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن البنوك العمومية محل الدراسة لا تتمتع بمردودية مالية عالية، بينما البنوك الخاصة تتميز بالقدرة على تحقيق مردودية عالية، كما أن البنوك العمومية وكذا البنوك الخاصة محل الدراسة تتمتع بكفاءة مالية عالية، وبالمقارنة بين البنوك العمومية محل الدراسة والبنوك الخاصة يظهر أن لدى البنوك الخاصة محل الدراسة مردودية وكفاءة مالية أعلى مقارنة بالبنوك العمومية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة البنكية، المردودية البنكية، التحليل المالي، البنوك الجزائرية.

Abstract:

This study aimed to analyze the responses of Algerian banks, and for this purpose, reliance is placed on descriptive layers, with the use of a tool, which is a case study, by studying a group of Algerian banks consisting of four banks, two public banks, the National Bank of Algeria and the External Bank of Algeria, and two private banks, which are Gulf Bank of Algeria and Al Salam Bank of Algeria, during the period from 2012 to 2022.

The study reached several results, the most important of which is that the public banks under study do not enjoy high financial returns, while private banks are characterized by the ability to achieve high returns. Also, the public banks as well as the private banks under study enjoy high financial efficiency, and in comparison between the public banks under study and private banks. It appears that the private banks under study have higher returns and financial efficiency compared to the public banks under study.

Key words: Banking efficiency, banking profitability, financial analysis, Algerian banks.

قـــائـــمـــــــة المـــحـــتـــويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
قائمة الملاحق	**V**
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	05
المبحث الأول: ماهية المردودية البنكية	06
المبحث الثاني: ماهية الكفاءة البنكية	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	18
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	32
المبحث الأول: تقديم عام حول مجموعة البنوك الجزائرية محل الدراسة	32
المبحث الثاني: تحليل المردودية للبنوك محل الدراسة	41
المبحث الثالث: تحليل الكفاءة للبنوك محل الدراسة	49
الخاتمة	68
قائمة المراجع	72
الملاحق	77
فهرس المحتويات	98

قـــــــائـــــــــمـــــــــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	22
02	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	26
03	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	30
04	تطور عدد البنوك العاملة في الجزائر	33
05	البنوك التجارية في الجزائر	34
06	احصائيات الودائع والقروض في البنوك التجارية في الجزائر (مليار دينار جزائري)	34
07	مؤشرات مردودية البنوك الجزائرية	35
08	مؤشرات المردودية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2022	42
09	مؤشرات المردودية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2022	43
10	مؤشرات المردودية لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2012-2022	45
11	مؤشرات المردودية لبنك الخليج الجزائري خلال الفترة 2012-2022	46
12	النسب المالية المختارة لقياس كفاءة البنوك محل الدراسة	49
13	قياس كفاءة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2022	50
14	قياس كفاءة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2022	53
15	قياس كفاءة بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2012-2022	55
16	قياس كفاءة بنك الخليج الجزائري خلال الفترة 2012-2022	56

قـــــائـــــــمـــــــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مؤشرات المردودية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2022	43
02	مؤشرات المردودية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2022	44
03	مؤشرات المردودية لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2012-2022	46
04	مؤشرات المردودية لبنك الخليج الجزائري خلال الفترة 2012-2022	57
05	قياس كفاءة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2022	52
06	قياس كفاءة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2022	55
07	قياس كفاءة بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2012-2022	57
08	قياس كفاءة بنك الخليج الجزائري خلال الفترة 2012-2022	60

قـــائـــــمـــــــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية البنك الوطني الجزائري	77
02	ميزانية البنك الخارجي الجزائري	81
03	ميزانية البنك السلام الجزائري	85
04	ميزانية البنك الخليج الجزائري	91

مقدمة

تمهيد:

تعتبر البنوك الركيزة الأساسية لتقدم أي دولة، باعتبارها همزة وصل بين المدخر والمستثمر حيث تعمل البنوك على تعبئة المدخرات وإعادة ضخها وتدويرها في الاقتصاد وفق مناهج مسطرة مسبقا لتحقيق أهداف الدول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ إن الهدف الأساسي للبنوك هو تحقيق الربح، حيث هذا الربح لا يكمن الا بالكفاءة في التسيير، إذ تعتبر الكفاءة هي العامل الرئيسي في استخدام البنوك لمواردها المالية والبشرية والتكنولوجية بطريقة تعزز من أداءها وتقلل من التكاليف، مما يساعدها على تحقيق الربحية وتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل.

تعتبر المردودية إحدى الغايات الرئيسية التي تسعى البنوك لتحقيقها، إذ ترتبط استدامة ونمو هذه البنوك بشكل وثيق بمستويات مردوديتها ومدى فعاليتها في استخدام الموارد المتاحة، كما يعتبر تحقيق مردودية جيدة مؤشراً رئيسياً على قدرة البنك على اتخاذ قرارات صحيحة وفعالة، مما يعكس نجاحه في إدارة موارده وتحقيق أهدافه المالية؛ تسعى البنوك إلى تحقيق مستوى عال من المردودية المالية والاقتصادية من خلال تحديد العوامل المؤثرة في المردودية والتحكم فيها؛ بالتالي، نجاح البنوك في أداء دورها يتطلب تحقيق التوازن بين تحقيق الربح وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذا ما يجعلها أحد الأعمدة الأساسية في بناء اقتصاد قوي ومستدام.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل تتمتع البنوك الجزائرية محل الدراسة بمردودية وكفاءة مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012-2022؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تتمتع البنوك العمومية محل الدراسة بمردودية مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012-2022؟
- هل تتمتع البنوك الخاصة محل الدراسة بمردودية مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012-2022؟
- هل تتمتع البنوك العمومية محل الدراسة بكفاءة مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012-2022؟
- هل تتمتع البنوك الخاصة محل الدراسة بكفاءة مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012-2022؟
- هل تتمتع البنوك الخاصة محل الدراسة بمردودية وكفاءة مالية عالية مقارنة بالبنوك العمومية محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022.

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تتمتع البنوك العمومية محل الدراسة بمردودية مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012-2022.
- تتمتع البنوك الخاصة محل الدراسة بمردودية مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012-2022.
- تتمتع البنوك العمومية محل الدراسة بكفاءة مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012-2022.
- تتمتع البنوك الخاصة محل الدراسة بكفاءة مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012-2022.

– لدى البنوك الخاصة محل الدراسة مردودية وكفاءة مالية أعلى مقارنة بالبنوك العمومية محل الدراسة خلال الفترة 2012–2022.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الدور الهام الذي يلعبه البنك في التنمية الاقتصادية، حيث يحتل موضوع تحليل المردودية والكفاءة البنكية للبنوك الجزائرية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات البنكية باعتبارها تفيد إدارة البنك في تحديد الأداء الأمثل ومستويات التحسين المطلوبة في استغلال الموارد، وتفيد المساهمين في توجيه استثماراتهم، وتفيد الحكومة في الرقابة على القطاع البنكي.

أهداف الدراسة: التعرف على ماهية المردودية البنكية والكفاءة البنكية وأهم المفاهيم المتعلقة بهم، وكذلك التعرف على البنوك العمومية والبنوك الخاصة ومعرفة مدى قدرة البنوك العمومية على منافسة البنوك الخاصة في مجالي المردودية والكفاءة، وذلك باستخدام مؤشري المردودية البنكية والكفاءة البنكية لتقييم أداء البنوك، واختيار الأدوات القياسية المناسبة لتحديد المردودية الاقتصادية والمردودية المالية وتحديد درجة الاختلاف في المردودية والكفاءة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وأخيرا مقارنة كل من نتائج قياس المردودية ونتائج قياس الكفاءة.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية التالية دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة من 2012 إلى 2022.

حدود الدراسة:

– **الحدود الموضوعية:** تمثلت في دراسة المردودية المالية من خلال النسب المالية التالية: العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، هامش الربح PM؛ وتمثلت في دراسة الكفاءة من خلال النسب المالية التالية: نسب السيولة، نسب المخاطر، نسب الكفاءة التشغيلية، نسب الكفاية.

– **الحدود الزمنية:** تمتد فترة الدراسة من 2012 إلى 2022، سواء في الدراسة التحليلية.

– **الحدود المكانية:** تمثلت الدراسة على أربع بنوك جزائرية وهي البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك السلام الجزائري، بنك الخليج الجزائري، وتمت اختيار هذه العينة للدراسة نظرا لتوافر المعلومات والمعطيات الخاصة بها خلال الفترة المختارة للدراسة.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

– موضوع تحليل المردودية والكفاءة البنكية للبنوك الجزائرية من الموضوعات الأساسية الحديثة في تقييم أداء البنوك والتي لم تأخذ نصيبا كافيا من الدراسة خاصة على مستوى الاقتصاد الجزائري، أيضا أهمية الكفاءة والمردودية والدور المهم الذي يلعبانه في رفع أداء المؤسسات البنكية.

– أما بالنسبة لأسباب الذاتية فتتمثل في الميل الشخصي إلى البحث في المجال البنكي.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية المردودية البنكية، أما المبحث الثاني ماهية الكفاءة البنكية، المبحث الثالث الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة(2012-2022)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم عام حول مجموعة البنوك الجزائرية محل الدراسة، أما المبحث الثاني تحليل المردودية للبنوك محل الدراسة، أما المبحث الثالث تحليل الكفاءة للبنوك محل الدراسة، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تمثل المردودية أحد أهم المؤشرات الرئيسية لتقييم الأداء المالي البنوك الموكل إليها استغلال الموارد والإمكانيات، حيث تعبر المردودية بشتى أنواعها عن نتيجة العملية التشغيلية أو الاستغلالية التي تتطلب التفاعل والتوليف الأمثل بين عوامل الانتاج لهذه البنوك.

كما تعتبر الكفاءة مؤشر جيد للمقارنة بين البنوك وتعد من أهم العوامل الأساسية في إبقاء البنك واستمرار نشاطه حيث تهدف البنوك إلى تحقيق أكبر قدر من الكفاءة وللتعرف على المردودية والكفاءة بشكل أكبر تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية المردودية البنكية**
- **المبحث الثاني: ماهية الكفاءة البنكية**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: ماهية المردودية البنكية

يعمل البنك على تحقيق المردودية باعتبارها الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه وذلك من خلال حرصها على تحقيقها بشتى الوسائل والطرق فهي تعمل على تسخير وتجنيد كل طاقتها المادية والبشرية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وبالتالي فالمردودية ماهي إلا انعكاس ودليل على مدى فعالية عملية التسيير لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** ماهية المردودية البنكية
- **المطلب الثاني:** أنواع المردودية البنكية
- **المطلب الثالث:** طرق قياس المردودية البنكية

المطلب الأول: مفهوم المردودية البنكية

إن الغرض الأساسي لأي مؤسسة هو المحافظة على مكانتها في السوق مما يجعلها تعمل باستمرار وبأكثر حيوية ونشاط وأقل تكلفة من أجل تحقيق المردودية لمزاولة نشاطها الاقتصادي وسنتطرق في هذا المطلب لماهية المردودية.

أولا: تعريف المردودية البنكية

هناك تعاريف كثيرة للمردودية البنكية نذكر منها:

1. **التعريف الأول:** تعرف المردودية بالمقارنة ما بين النتيجة المحصل عليها والوسائل المستعملة.[1]
2. **التعريف الثاني:** المردودية هي نتيجة لعدد كبير من السياسات والقرارات في اختيار الأداء المالي وبالتالي هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية ومستديمة توزعها على المساهمين في رأسمال المؤسسة وتضمن بقاءهم وتعويضهم المخاطر أو الخسائر المحتملة.[2]
3. **التعريف الثالث:** المردودية هي قاعدة تطبق على كل المراحل الاقتصادية وهذا عند استخدام او استعمال الإمكانيات المادية والمالية والبشرية فهي تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات والنتائج.[3]
4. **التعريف الرابع:** مقدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة أو عائد يعبر عنه بالوحدات النقدية، أي مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.[4]

ثانيا: أهمية المردودية البنكية

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط الآتية:[5]

---

[1] P. conso et Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**, Dunod, 10eme édition, paris, 2002, P:274.

[2] حنان بوطغان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، –دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء (EMIP) –**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص64.

[3] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الرهينة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص59.

[4] Moltarl xluiboud , **Gestion stratégique de l'entreprise publique algérienne**, office des publication universitaire ,Alger , 1986 , P 122.

[5] J-P lovvione ? **économie de l'entreprise fonction**, structure environnement , Paris , 1991 , P :179.

- إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان.
- زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للشركة برنامج مالي قوي.
- التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط الشركة.
- انخفاض التكاليف (مصدر تمويل خارجي) وبالتالي الاستقلالية المالية.

ثالثا: أهداف المردودية البنكية

تتمثل أهداف المردودية في تحقيق ما يلي:[1]

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
- تأمين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا بديلا له لدعم وصيانة التوازن المالي للبنك.
- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في البنك.

رابعا: خصائص المردودية البنكية

تتميز المردودية بالخصائص الآتية:[2]

- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة الأطراف المشاركة.
- تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع السيولة المالية خاصة في الأجل القصير بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يأتي إلا بمردودية مناسبة.
- يرتبط مفهومها بالبنك فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص، إلا أنه يمكن أن تكون نسبية جزئية وتقسيمية.

المطلب الثاني: أنواع المردودية البنكية

هناك نوعان من المردودية، الأول يتعلق بمفهوم المردودية من وجهة نظر البنك، أما الثاني فيتعلق بمفهوم المردودية من وجهة نظر المساهمين في رأسمالها لذلك سنتطرق من خلال هذا المطلب للحديث عن كل من: المردودية المالية، المردودية الاقتصادية.

أولا: المردودية المالية

لكي يتطور البنك لابد عليه من أن يستثمر والاستثمارات يجب أن تمول وهذا يعني تدعيم الأموال الخاصة وهذا التدعيم يعني اللجوء إلى المساهمين القدامى أو المستثمرين الجدد وهذا الأمر طبيعي كون

[1] P.conso et Farouk Hemici , **Gestion financiére de l'entrepris** , Dunod ,10eme édition , Paris , 2002,P: 274.

[2] حنان بوطغان، مرجع سابق، ص 75 .

المؤسسة لا تستطيع الاستمرارية بدون دعم مساهميها وأن هؤلاء ينتظرون منها مكافأة عادلة لقاء تحملهم المخاطرة.[1]

كما تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في البنك حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو ناحية توظيف الأموال؛ والمردودية المالية تهم في الأساس المساهمين بصفتهم أصحاب البنوك يريدون أو يهدفون إلى تحقيق الربح ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:[2]

المردودية المالية= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

وتبين النتيجة مقدار الربح الصافي الجي يعود على المستثمرين على كل دينار مستثمر في رأس مال البنك، وكما كان هذا المعدل مرتفعا كان أفضل للبنك، وتعتبر هذه المردودية المثل الرئيسي للبنوك العامة.[3]

ثانيا: المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية هي المردودية من وجهة نظر رأس المال الاقتصادي (مجموعة الموجودات المستعملة من طرف البنك) كما أنها تعبر عن مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية بغض النظر عن الطريقة التي تم بها التمويل وبالتالي فهي تعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالبنك.[4]

وعلى هذا الأساس فإن المردودية الاقتصادية تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في توليد النتيجة والمردودية الاقتصادية تهم كل من المساهمين والمقرضين ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:[5]

المردودية الاقتصادية= نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/ الأصول الاقتصادية

أي تقاس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

- الأصول الاقتصادية: تتمثل في الوسائل المستخدمة لتحقيق نشاط المؤسسة وتتمثل في مجموع الاستثمارات واحتياجات رأس المال العامل والنقديات.
- نتيجة الاستغلال: تتمثل في نتيجة المؤسسة قبل الضريبة على الأرباح والمصاريف المالية.

---

[1] عبد السلام بن جدو، **المردودية المالية والاقتصادية وتحليل المخاطر**، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات، جامعة قالمة، 2011، ص 17.

[2] Sylvie de coussergues, **Gestion de la banque du diagnostic a la stratégie édition Dunod,** Paris, 5eme Edition, 2007, P119.

[3] زغيب مليكة، بوشتيم ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2011، ص 88.

[4] محمد داود عثمان، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك، –دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's–**، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 35.

[5] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الادارة المالية**، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2011، ص267.

ثالثا: المردودية التجارية:[1]

يطلق عليها اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للبنك، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في البنوك التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة البنك على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم، ذو قيمة حول فعالية، وكفاءة النشاط التجاري والصناعي للبنك وتعرف أيضا بأنها: المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، ويتم حسابها وفق للعلاقة الآتية:[2]

المردودية التجارية=نتيجة الاستغلال/ رقم الأعمال الإجمالي.

وتبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة البنك على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، وتعرف أيضا المردودية التجارية على أنها: العلاقة بين نتيجة الاستغلال ومستوى النشاط، وبالتالي يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:[3]

نتيجة الاستغلال / مستوى النشاط

حيث أن مستوى النشاط فيمكن أن يكون في صورة: رقم الأعمال، الإنتاج، أو رقم الأعمال والإنتاج.

المطلب الثالث: طرق قياس المردودية البنكية

تعددت طرق قياس المردودية وتعددت النماذج القياسية المستخدمة حسب الحالة وحسب البيانات المتوفرة وسيتم في هذا المطلب التعرف على هذه الطرق بتقسيمها إلى قسمين الأسلوب الأول قياس المردودية باستخدام النسب المالية أما الأسلوب الثاني قياسها باستخدام النماذج القياسية المناسبة.

أولا: النسب المالية:

يستخدم أسلوب النسب المالية كأداة لتحليل البيانات وتوظيف المعلومات الواردة في التقارير المالية الخاصة بشركات التأمين المدروسة حيث تقوم هذه الطريقة على أساس أن فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته عن شيء مهم ولا يقدم معلومات معينة ولكن أهمية هذا الرقم تظهر اذا ما قورنت بغيره من أرقام أو نسب إليها فالنسبة المالية هي العلاقة الكسرية التي تربط بين رقمين من أرقام القوائم المالية الذين تربطهم علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حيث تتم عملية المقارنة والتحليل وفق نوعين إما التحليل الأفقي أو التحليل العمودي (الرأسي) فبالرغم من أهمية أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية إلا أنه يؤخذ عليه أنه يقدم بعدا واحدا ولا يعطي صورة شاملة للعملية التقييمية.[4]

---

[1] زغيب مليكة وميلود بوشتيم، مرجع سابق، ص87.

[1] سليم مجلخ، وليد بشيشي، **تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى–**، **مجلة** أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 08، العدد 15، 2019، ص18.

[2] السعيد فرحات، **جمعة الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص83.

[4] Travisw. Harms**, Basics OF financial statement analysis- A Guide for prate company directors and shareholder** , mercer capital, www.mercercapital.com, 14 Avril 2021.

ثانيا: النماذج القياسية:[1]

تعد النماذج الاقتصادية القياسية من بين الوسائل البالغة الأهمية، لقدرتها على تفسير بعض الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بسلوكها المستقبلي من أهمها البرمجة والتخطيط الاقتصادي، والنموذج عبارة عن معادلة أو مجموعة معادلات تتشكل من متغيرات داخلية مفسرة تسمى المتغيرات التابعة، ومتغيرات خارجية مستقلة تسمى متغيرات تفسيرية، بالإضافة إلى مجموعة معالم أو حدود وتمثل هذه المعادلات نظاما كاملا لوصف مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني فمن أبرز هذه النماذج ما يلي:

1. نماذج البيانات الطويلة (بيانات البانل): إن البيانات المتوفرة لدراسة محددات المردودية في شكل بيانات طويلة أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتي تعرف أنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عن فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الافراد نسمي نموذج البانل بالمتوازن أما إذا اختلفت من فرد للآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن".

حيث أن هناك أهمية بالغة في استخدام معطيات البانل يتمثل أهمها في:[2]

- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد بحيث البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية.
- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل وهذا ما يؤثر ايجابا على دقة المقدرات.
- تعتبر معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.

حيث يكتب نموذج البيانات الطويلة بالصيغة الآتية:[3]

---

[1]Budi H. Batagi ،**Economistic analyses of panel data**; British library cataloging in publication data ،3rd edition Brittan, 2005, P 1009.

[2] Ibid P 10.

[3]توات نصرالدين، **العلاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة المتجددة انبعاثات الكربون في دول النورديك خلال الفترة (2000-2018)-دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل-**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 17.

تمثل N عدد المشاهدات المقطعية مقاسته في Tالفترات الزمنية وتتشكل البيانات الطويلة من 3 أشكال رئيسية:[1]

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots / \ I=1,2,3\ldots\ldots\ldots,N \ / \ T=1,2,\ldots\ldots\ldots,N$$

-**نموذج الانحدار التجميعي (PRM):** يعتبر من أبسط نماذج بيانات الطويلة حيث يكون الزمن فيها ثابت (إهمال الزمن)، وعليه فإن نموذج الانحدار التجميعي يكون بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots / \ I=1,2,3\ldots\ldots\ldots,N \ / \ T=1,2,\ldots\ldots\ldots,N$$

حيث أن E(ε)=0 وvar=، تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة أعلاه، بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بداء من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره (N*T).

– **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):** في هذا النموذج يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا، وسيتم التعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots / \ I=1,2,3\ldots\ldots\ldots,N \ / \ T=1,2,\ldots\ldots\ldots,N$$

– **نموذج التأثيرات العشوائية(REM):** يقوم هذا النموذج على أن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل عشوائية، وفي حالة وجود أثر عشوائي في كل من العامل الفردي والزمني، ويسمى هذا النموذج بنموذج الخطأ المركب، وعليه فإن نموذج التأثيرات العشوائية يكون بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_I X_{I(it)} + V_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن Vi يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية (i) يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية نموذج مكونات الخطأ بسبب احتوائه على مركبتين للخطأ هما V_i وε_{it}.

[1]Damodargujarati, **economietrics by example,** palgrave Macmillan, 1 stedition, London, 2011, P 298.

المبحث الثاني: ماهية الكفاءة البنكية

مفهوم الكفاءة البنكية يعتبر مفهوماً نسبياً ويتأثر بعدة عوامل تتعلق بالجهاز المصرفي وبيئته التشغيلية. من بين هذه العوامل حجم الجهاز البنكي، هيكل وحدات البنك واقتصادياتها، كفاءة الأداء البنكي ككل، بالتالي، يمكن اعتبار مفهوم الكفاءة البنكية مفهوماً نسبياً يعتمد على السياق الذي يعمل فيه كل بنك والتحديات التي يواجهها، ولا يمكن قياسه بمقياس ثابت بنفس القيمة على جميع البنوك؛ وللإلمام بماهية الكفاءة البنكية قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

- **المطلب الأول:** مفهوم الكفاءة البنكية
- **المطلب الثاني:** أنواع الكفاءة البنكية
- **المطلب الثالث:** طرق قياس الكفاءة البنكية

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة البنكية

أولا: تعريف الكفاءة البنكية

مفهوم الكفاءة في البنوك لا يختلف عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ والمتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولكن قد يبرز الاختلاف عند قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنها في البنوك الأخرى، وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة المصارف إضافة إلى صعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها، ويهتم الاقتصاديون كثيرا بتأثير التغيرات الاقتصادية والقانونية على كفاءة البنوك ومدى قيامها بوظيفة تحويل الموارد إلى خدمات متعددة، وعليه فالكفاءة في البنوك تعبر أيضا على أن هناك هدر وتضييع في الموارد، وأن هذه المؤسسة تنتج أقل من المستوى الممكن للموارد المستخدمة، أو أنها تستخدم توفيقة مكلفة نسبيا من الموارد لإنتاج مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية.[1]

1. التعريف الأول: عرفت الكفاءة على أنها تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث أنه لا يمكن أن تتحقق الكفاءة إذ تم تخفيض التكاليف فقط أو رفع الأرباح فقط بل يجب تحقق الهدفين معا.[2]

2. التعريف الثاني: تكون البنوك ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد بأقل قدر من الهدر، أي تحكم ناجح في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة المنتجات المالية هذا من جهة أخرى.[3]

3. التعريف الثالث: تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية.[4]

---

[1] شوقي بورقبة، "**الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مصارف، جامعة سطيف، 2010، ص52.

[2] Philippe lorino ; **Méthodes et pratique de la performance ;** Edition d'organisation ; Paris ; 1988 ; PP : 18-20.

[3] خمقاني يامسينة، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**، مذكرة ماستر، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2014، ص4.

[4] وليد عبد مولاه، **كفاءة البنوك العربية**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربية للتخطيط، الكويت، العدد 104، 2011، ص3.

4. التعريف الرابع: يمكن تعريف الكفاءة بأنها قدرة البنك على تحقيق مخرجاتها من الحد الأدنى من مستوى المدخلات؛ بمعنى آخر، يتم تعريف الكفاءة على أنها مقياس الفعالية الذي ينتج الحد الأدنى من إهدار الوقت والجهد والمهارة.[1]

ثانيا: أهمية الكفاءة البنكية

وتتمثل فيما يلي:[2]

– يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفؤة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك.

– الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي الى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول ومنه على الربحية.

–البحث عن فرص استثمارية جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل باتباع استراتيجية التنويع في الاستثمار، وذلك لتوزيع مخاطر الاستثمار والتقليل من حدتها وتأثيرها على البنك.

– السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال، تساعد على تمويل استثمارات اخرى تولد أرباح إضافية وتعزز المركز المالي للبنك.

ثالثا: أهداف الكفاءة البنكية

وتتمثل في:[3]

1. هدف إعلامي: حيث يقدم قياس الكفاءة معلومات للمسيرين تساعدهم على اختيار الاستراتيجيات العملية وتحديد الأولويات على المستوى العام للبنك من خلال معايير الكفاءة، كما يؤدي قياس الكفاءة إلى إعلام كل المستويات في البنك بالنتائج المحققة ويخلق نوع من الاتصال بين موظفي ومسيري البنك.

2. هدف تحفيزي: يؤدي قياس الكفاءة دوا أساسيا في تحفيز وتشجيع المسؤولين على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حثهم على خلق الكفاءة داخل البنك، وذلك من خلال نظام التعويضات والعقوبات.

3. هدف توجيهي: فقياس الكفاءة يقدم للمسيرين مجموعة من المعلومات والمعطيات تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب، واستخراج الانحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن هذه الانحرافات نتعرف على أسبابها وبالتالي تحديد الخطط العملية واتخاذ القرارات الصحيحة.[4]

---

[1]Nader Alber and other**, Banking Efficiency: Concepts**, Drivers, Measures, Literature and Conceptual Model, SSRN Electronic Journal, January 2019, p 02.

[2]طارق عبد الله المحيسن، **أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني**، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص ص 10–11.

[3]شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 90.

[4]جعدي شريفة، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية

أولا: الكفاءة الانتاجية

يمكن تعريفها بالكفاءة الكلية للتكاليف، كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، حيث ترفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج الى المستخدم من الموارد،[1] بما أن المصرف مؤسسة إنتاجية لابد ان تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، لإنتاج خدمات مصرفية متنوعة، وعليه فان الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية،[2] وحسب مجموعة من الباحثين فأن الكفاءة الإنتاجية تتألف من عنصرين هما:

1. الكفاءة التقنية: وتعرف على أنها قدرة البنك على انتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من المدخلات.[3]

2. الكفاءة التخصيصية: هي الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين في الحسبان تكاليف استخدامها.[4]

ثانيا: الكفاءة الحجمية[5]

أو ما يعرف بكفاءة وفورات الحجم وتعتبر من أهم عوامل زيادة الأرباح في البنك، لأن التوسع في حجم المؤسسة وعملياتها يؤدي لخفض التكاليف، وذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع، بمعنى انها تستطيع زيادة طاقتها الإنتاجية، وبذلك تتغير تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل، مما يؤدي إلى زيادة حجم المؤسسة بشكل أكبر من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة، وهذا ما يسمى بمبدأ غلة الحجم أو وفورات الحجم.

ثالثا: كفاءة النطاق

وتعرف بوفورات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات، وبذلك تشير اقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناءً على التنويع في المنتجات، ونجد أن اقتصاديات النطاق تؤدي دورا مهما في البنك، خاصة بعد اندماج الأسواق المالية واشتداد المنافسة في جذب العملاء، لذا لجأت معظم البنوك إلى توسيع منتجاتها عن طريق تنويع حافظاتها المالية

---

[3] الحاج طارق وفليح حسن، **الإقتصاد الإداري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 242.

[4] محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 84.

[3] Ogundari KQS.o.ojo**, Anexamination of technical economic and allocative of Small Farms,** journal of central european agriculture , Vol 7, n 03, 2006, P 425.

[4] Caves, Richard.E.Barton, David.R, **efficiency in U.S Manufacturing industries MIT press**, 1990, P 1.

[5] زينب عمراوي، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2013، ص 111.

والقيام بالعمليات الإلكترونية.[1] وبالتالي إذا كان بإمكان المصرف تحقيق ادخار على مستوى التكاليف من خلال عملية التنويع في المنتجات والخدمات المقدمة، يرى الاقتصاديون بأن المصرف قد حقق وفورات النطاق؛ ولإيضاح المجال الذي تصل إلية وفورات النطاق عادة ما يتم استخدام المعيار التالي:[2]

$$\text{س} = \frac{\text{ت (ك1) + ت(ك2) – ت(ك1+ك2)}}{\text{ت (ك 1+ك 2)}} \quad \text{أكبر من } 0$$

حيث: س: درجة وفورات النطاق، ت(ك1): تكلفة إنتاج الكمية ك1 من المنتوج الأول على حدى، ت(ك2): تكلفة إنتاج الكمية ك2 من المنتوج الثاني على حدى، ت(ك1+ك2): تكلفة إنتاج الكمية ك1 وك2 من المنتوج الأول والثاني معا.

وتتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة س أكبر من الصفر، لأن تكلفة إنتاج المنتوجين معا أقل من تكلفة إنتاج كل منتوج على حدى.

رابعا: كفاءة تخصيص الموارد

تقوم هذه الكفاءة على قياس الخسارة في رفاهية المجتمع نتيجة هدر الموارد، كما أثبتت الدراسات التطبيقية أن هذا النقصان يمكن أن يكون اقل من 1 بالمئة من الناتج الوطني الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929، ويتم تحليل هذه الكفاءة بقياس الخسارة في الرفاهية في حالة الاحتكار وذلك بالمقارنة في وضعيتي الاحتكار والمنافسة التامة.[3]

خامسا: الكفاءة النسبية

هي مقياس للكفاءة سواء كانت كفاءة تقنية أو كفاءة سعرية أو كفاءة اقتصادية، لبنكين أو أكثر أي مقارنة الكفاءة بين البنوك داخل الصناعة الواحدة، وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الإنتاجية للبنوك محل الدراسة، بمقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الإنتاج.[4]

سادسا: الكفاءة التشغيلية

تعرف بالكفاءة–X–على أنها النسبة بين أقل تكلفة يمكن إنفاقها والتكلفة الفعلية التي تم إنفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات. حيث توسع استخدامها في الأبحاث البنكية التي رجحت امكانية سيطرة هذا النوع من

---

[1] فطيمة الزهرة نوى، مرجع سابق، ص27.

[2] دوين مانسفيلد، **الاقتصاد التطبيقي في إدارة العمال**، ترجمة جورج فهمي، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1999، ص251.

[2] شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية –دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006–2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية وإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013–2014، ص 4.

[4] عصام بوزيد، **محاولة اختيار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، جامعة وقلة، الجزائر، 2015–2016، ص 38.

الكفاءة على كفاءة الحجم والنطاق، يعبر هذان النوع من الكفاءة على جوانب اخرى لا تشملها الكفاءة الاقتصادية او الكلية. وتقوم الكفاءة x بقياس مدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها الأمثل، حيث أن هذا الانحراف يعود الى عوامل اخرى تؤثر في عناصر الإنتاج كالمهارات الإدارية، التكنولوجيا المستخدمة، نظم الحوافز والأجور...، وبالتالي فان ارتفاع الكفاءة X في بنك ما يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر. ووجد أن فعالية العوامل البشرية والإدارية تساهم في زيادة الإنتاجية وتخفض من اللاكفاءة X ب (20%إلى 25%) من التكاليف الكلية في الدول الصناعية، في حين اللاكفاءة عن الحجم ومزيج المنتجات في العموم تكون أقل من (5%).[1]

المطلب الثالث: طرق قياس الكفاءة البنكية

هناك العديد من الطرق المستعملة في قياس الكفاءة المصرفية، وتنقسم الى طرق تقليدية وأخرى كمية.

أولا: الطرق التقليدية[2]

يعتبر التحليل المالي مدخلا كلاسيكيا لتقييم اداء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية على السواء، ويقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي:

1. التحليل الرأسي: التحليل الرأسي هو أسلوب من أساليب التحليل المالي يتضمن مقارنة عناصر مختلفة في بيان مالي بمبلغ أساسي واحد. عادة ما يكون المبلغ الأساسي هو إجمالي الإيرادات أو إجمالي أصول الشركة. الغرض من التحليل الرأسي هو تحديد النسبة المئوية التي يمثلها كل بند من إجمالي المبلغ الأساسي. يتم بعد ذلك استخدام هذه النسبة لمقارنة العناصر المختلفة في البيان المالي؛ يوفر التحليل الرأسي العديد من الفوائد للشركات، فهو يساعد في التعرف على الاتجاهات والأنماط في البيانات المالية، مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية السليمة. كما أنه يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة، مما يساعد في تطوير استراتيجيات النمو والتوسع، التحليل الرأسي مفيد أيضاً في مقارنة الأداء المالي للبنوك.[3]

التحليل الرأسي=(مبلغ عنصر البيان/إجمالي المبلغ الأساسي) *100

2. التحليل الأفقي:[4] مقارنة الأرقام الفعلية للقوائم المالية على مدار السنين. وان استخدام هذا الاسلوب في التحليل يتطلب ما يلي:

- توفر مجموعة من القوائم المالية ولعدة سنوات مالية.
- تحديد سنة أساس، وغالبا ما تكون سنة الأساس هي السنة الأولى والتي تقاس عليها السنوات التي تليها.

---

[1] فطيمة الزهرة نوي، مرجع سابق، ص25.

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SAF-دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**-، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص43.

[3] https://fastercapital.com, consulte le 12/04/2024.

[4] https://accountinggate.com, consulte le 12/04/2024.

لمعرفة التغير الحاصل في قيمة كل بند من بنود القائمة المالي لمعرفة حالة البند واتجاهه هل هو في تزايد أو في تناقص أو مستقر أو متذبذب من فترة مالية الى اخ بحاجة إلى قوائم مالية لعدة سنوات (ثلاث او خمس سنوات على الاقل)، ويتم ذلك بقسمة قيمة البند في السنة المقارنة على قيمة البند في سنة الأساس، وكذلك إذا أردنا معرفة التغير النسبي لكل بند بحاجة الى قائمة مالية لسنتين بحيث يتم ايجاد الفرق بين الفترتين الماليتين وقسمة الفرق على سنة الأساس.

التحليل الأفقي= ((مبلغ سنة المقارنة–مبلغ سنة الأساس) /مبلغ سنة الأساس) *100

ثانيا: الطرق الكمية

وتتم باستخدام نوعين من الاساليب الكمية هي الأساليب المعلمية واللامعلمية.

1. الأساليب المعلمية:[1] وتعد من الأساليب الاحصائية التقليدية، تقوم على أساس تحليل الانحدار، حيث يتم من خلاله تحليل دالة الانحدار للبيانات الخاصة بالوحدات الممثلة للعينة ثم يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدات الانتاج وهي طرق تستخدم للإستدلال على معلم، وتستند الى إفتراضات قوية حول توزيع المجتمع، ومن بين طرقها ما يلي:

أ. طريقة حد التكلفة العشوائية(SFA): تعتمد هذه الطريقة على تقنية الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كم متغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتضمن مستويات المخرجات المدخلات وتشكيلة التكلفة الكلية المتوقعة الحد العشوائي الذي يمثل أفضل تطبيق وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق.[2]

وبالتالي يوصف البنك باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من المتوقعة في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي ويشمل عنصرين هما الأخطاء الناتجة عن الكفاءة X وتكون موزعة توزيعا نصف طبيعي، والاخطاء العشوائية للانحدار التي توزع توزيعا طبيعيا.[3]

ب. طريقة الحد السميك(TFA): تعتمد هذه الطريقة على إبراز الأخطاء العشوائية من الكفاءة الحقيقية حيث تفرض بشكل حدودي دون فرضيات مسبقة على مستويات اللاكفاءة ولا حتى على الأخطاء، وتقسم العينة على أساس التكلفة الاجمالية لكل وحدة من الأصول الى أربع شرائح كل شريحة تمثل ربع، تحدد أو تعرف البنوك ذات التكلفة المنخفضة المتوسطة بأنها تلك البنوك التي تقع في الحد الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن العينة حيث نفترض أنها البنوك الاكثر كفاءة ، بينما البنوك ذات التكلفة المتوسطة المرتفعة فإنها تقع في الربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة وهي البنوك الأقل كفاءة حسب هذه الطريقة.[4]

---

[1] شعلان منية، ياسمينة ابراهيم سالم، **قياس كفاءة شركات التأمين بأسلوب تحليل مغلف البيانات–دراسة السوق الجزائري –**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 06، جامعة تمنراست،2018، ص 511–512.

[2] محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص100.

[3] AVkiram.N.K, **Association of DEA Super-efficiency estimates with financial ratios: investigating the case for Chinese banks Omega**, volume 39, Issue 3, June 2011, P: 323 – 334.

[4] Dominick .S and Derrick , **Statistics and econometrics**, Mc GRaw_Hill, New york, USA, 2002; P205.

ج. طريقة التوزيع الحر(DFA): [1]تطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة، وتفترض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها، وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما اللاكفاءة والخطأ العشوائي، فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياسا للاكفاءة البنوك عبر كل سنوات الفترة.

2. الأساليب اللامعلمية:[2] وهي إحدى أساليب بحوث العمليات وتعرف على أنها: أسلوب رياضي يعتمد لمعاجلة المشاكل داخل البنك ومن ثم اتخاذ القرارات، حيث يساعد على تحقيق أقصى مستوى من الأرباح أو الوصول بالتكاليف إلى أدنى مستوى ممكن. ومن طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة.

أ. طريقة تحليل البيانات المغلفة (DEA): يتم بموجب هذه التقنية قياس الكفاءة النسبية للوحدات الخدمية والتي تتصف بإنتاج خدمات متماثلة(المدخلات) والتي يصعب احتسابها كميا بشكل واضح، ويتم قياس كل وحدة من العينة المدروسة بالمقارنة مع كفاءة كل الوحدات الأخرى. وإذا حصلت وحدة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح كفؤة، وتقاس درجة عدم الكفاءة للوحدات الأخرى نسبة الى حدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية.[3]

يستند تحليل DEA على حقيقة بسيطة بأن أي بنك يستخدم مدخلات أقل من غيره لإنتاج نفس مستوى الإنتاج يعتبر أكثر كفاءة ومنحنى الكفاءة الحدودي وفق مفهوم يتشكل من خلال توليف بنك افتراضي وهو عبارة عن أفضل توليفة من المشاهدات لنسبة المخرجات الى المدخلات وهذا المنحنى يغلف كل المشاهدات تحت الدراسة.[4]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع تحليل المردودية والكفاءة المالية في البنوك الجزائرية؛ تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة قلاع الدم العربي

---

[1] وليد عبد مولاه، مرجع سابق، ص07.

[2]شعلان منية، ياسمينة ابراهيم سالم، مرجع سابق، ص517-518.

[3] محمود أحمد حسين، **البرمجة الخطية في الخدمات الصحية (تحليل البيانات التطويقي-دراسة حالة-)**، مجلة الإدارة والاقتصاد،

العدد 88، تكريت، العراق، 2011، ص 59.

[4]محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 100.

بعنوان" قياس الكفاءة النسبية للبنوك العمومية باستخدام النماذج متعددة المعايير" دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، السنة الدراسية 2021/2020.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى:

- إعطاء الصورة العامة والخاصة لمفهوم الكفاءة البنكية والتعرف على النماذج المتبعة لقياسها.
- تقييم كفاءة الوكالات البنكية عن طريق المقاربات التشغيلية.
- محاولة تعزيز وتحسين كفاءة الوكالات البنكية عن طريق اعادة تخصيص مواردها.
- ابراز مكانة الوكالات ودورها في زيادة انتاجية البنك من خلال زيادة دوران العجلة الاقتصادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن تركيز هذه الدراسة حول متطلبات الإدارة السليمة لتسيير كفاءتها، من خلال عرض مختلف جوانب عملية قياس الكفاءة ومختلف الإجراءات والتدابير الواجب العمل بها من قبل الوكالة لترشيد مدخلاتها وزيادة مخرجاتها.

- يتداخل مفهوم الكفاءة بعدة مصطلحات اقتصادية اخرى مثل الانتاجية والفعالية الا أن الكفاءة تعبر عن الطريقة المثلى في استعمال الموارد لبلوغ النتائج المقدرة أما الانتاجية فهي تعبر عن قدرة المنشأة على تحويل عوامل الانتاج إلى منتجات سلعية أو خدمية في حين الفعالية هي تحقيق الهدف المراد الوصول إليه أو الغاية المطلوبة من هذه العملية ويشمل جميع هذه المصطلحات الأداء الذي يعبر عن القيام بالأنشطة الصحيحة للحصول على النتائج الصحيحة باستخدام النوايا الصحيحة.

- يمكن تقدير الكفاءة من جانبين مختلفين، أحدهما هو زيادة المخرجات والآخر هو تقليل المدخلات، الا انه هناك مقاربات تعمل على تحديد هذه المتغيرات وهناك مقاربات تعمل على قياسها بالنسبة لمقاربات تحديد مدخلات ومخرجات القطاع البنكي تكمن أولا في معرفة نوع التوجه حتى نصل إلى عامل التحديد الذي يكون عن طريق مقاربة الأصول أو مقاربة تكلفة الاستخدام أو مقاربة القيمة المضافة، أما بالنسبة للمقاربات التي تفسر وتقيس متغيرات النشاط البنكي فهي مقاربة الانتاج ومقاربة الوساطة والمقاربة الحديثة التي تعبر عن الربحية فإن عملية تحليل وقياس الكفاءة داخل القطاع البنكي تتطلب دقة في تحديد المقاييس المطلوبة لمدخلات ومخرجات الوكالات البنكية وذلك لتطور خدماتها عبر الزمن والمرتبطة بعامل العولمة المالية التي أدرجت عدة نشاطات تكنولوجية انتاجية تسمح بتحقيق الاستدامة البنكية في جميع المجالات.

- تعتبر الكفاءة في القطاع البنكي أساس من أساسيات النظام المالي المناطق من الاقتصاد الجزئي والكلي، حيث أن هذا القطاع يعمل على تخصيص الموارد المالية التي تساعد على إيجاد أفضل توظيف للإنتاجية

---

[4] قلاع الدم العربي، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك العمومية باستخدام النماذج متعددة المعايير" دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، السنة الدراسية 2021/2020.

بطرق أكثر فعالية، ولاستيفاء هذه العملية الاقتصادية الخاصة بالتخصيص الأمثل كان لابد من تنفيذ سياسات تدعم اثراء وتنفيذ الكفاءة داخل القطاع البنكي.

ثانيا: دراسة بن دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء

بعنوان" "مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر (2000 -2018)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، السنة الدراسية (2020 -2021).[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ومعرفة المؤشرات والنماذج المعمول بها في البنوك التجارية الخاصة في الجزائر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة في الجزائر هي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

- يتميز النظام البنكي بعدم الكفاءة والفعالية مما يضيق على البنوك الخاصة في الجزائر أداء عملها التام، الأمر الذي ينعكس بضرر على الأداء المالي للبنوك الخاصة في الجزائر.

ثالثا: دراسة بشارة آية

بعنوان" دور التحليل المالي في تقييم أداء البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة-وكالة عين مليلة-"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الدراسية 2020-2021.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى:

- محاولة ازالة الستار عن واقع البنوك الإسلامية في الجزائر.
- البحث في تجربة بنك البركة الجزائري عن مساهمتها في استخدام أدوات التحليل المالي.
- إجراء تقييم للتحليل المالي للبنوك الاسلامية من خلال نسب ومؤشرات.
- العمل على كشف الوجه الحقيقي للبنك الإسلامي ومدى توافقي مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية لدراسة حالة البنك كما يعمل على مساعدة المسير في اتخاذ القرارات الصائبة، ويعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الاستراتيجية التي سبق اتخاذها.
- التحليل المالي يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف.
- البنوك الإسلامية مالية اقتصادية تتسم بالإيجابية والتنمية الاجتماعية والإستثمارية بهدف تحقيق التوازن بين الربحية المحققة لديها والتكافل الاجتماعي الإسلامي.
- يجب الاعتماد على المؤشرات كأداة فعالة في تقييم الأداء التي تقيس مدى نجاح المؤسسات المصرفية.

---

[1] بن دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء،"**مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر (2000 - 2018)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، السنة الدراسية 2021/2020.

[1] بشارة آية، **دور التحليل المالي في تقييم أداء البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة-وكالة عين مليلة**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الدراسية 2021/2020.

رابعا: دراسة حسن مفتاح

بعنوان" أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، السنة الدراسية 2018/2017.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى:

– توضيح مكانة القطاع المصرفي في السوق الجزائرية.

– محاولة تحسين هيكل السوق المصرفي الجزائري.

– قياس الكفاءة المصرفية من خلال تقدير دالة التكاليف للصناعة المصرفية الجزائرية.

– تحليل وفرات الحجم والنطاق للمصارف الجزائرية.

– محاولة وضع نموذج بين تركز السوق المصرفي والكفاءة المصرفية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– يعتبر البنك كفئ من الناحية النظرية إذ قام باستعمال رشيد وعقلاني للوسائل المتاحة.

– تساهم الكفاءة المصرفية بصفة عامة في تحقيق أفضل المستويات خاصة في تحصيل العوائد واختيار القروض المناسبة وتوجيه استعمال المصاريف، وفي عملية تسيير المورد البشري.

– تتأثر الكفاءة بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية.

– المستخدمة من قبلها والسياسات الادارية والمالية المتبعة من البنك، بينما تشمل العوامل الخارجية على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التكنولوجية القانونية.

– تراجع الثقة في البنوك الخاصة الجزائرية وذلك على خلفية لأزمتي بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري خلال سنة 2003.

– لاحظت الدراسة تراجع في مستويات الكفاءة الثلاث (تخصيصية، تكاليف، فنية) خلال الفترة 2005–2008، إلا أنها عاودت الارتفاع من 2009الى 2014 الا انها تبقى ضعيفة.

– تعتبر مستويات اللاكفاءة في البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة مرتفعة حيث بلغت في المتوسط 50.7%أي أن البنوك تتحمل تكاليف أكثر من المدخلات للحصول على نفس مستوى من المخرجات.

خامسا: دراسة بن ختو فريد

بعنوان" قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005–2011"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الدراسية 2014–2013.[2]

---

[2]حسن مفتاح، **أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، السنة الدراسية 2018/2017.

[1]بن ختو فريد، **قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005–2011"**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الدراسية 2014/2013.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أو اختبار قدرة البنوك العمومية على منافسة البنوك الخاصة في مجالي المردودية والكفاءة وذلك باستخدام مؤشري المردودية والكفاءة لتقييم أداء البنوك، واختبار الأدوات القياسية المناسبة لتحديد محددات المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، وتحديد درجة الاختلاف في المردودية بين البنوك وبين المجموعات البنكية، واستخدام الأداة الكمية (أسلوب تحليل مغلف البيانات) لقياس كفاءة البنوك العمومية والأجنبية الخاصة خلال نفس الفترة ومعطيات دراسة مؤشر المردودية، وتحديد الاختلاف في درجات الكفاءة بين البنوك وبين المجموعات البنكية، وأخيرا محاولة الربط بين نتائج قياس المردودية ونتائج قياس الكفاءة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– يؤكد مؤشر العائد على الاصول ضعف أداء البنوك العمومية مجتمعة، وضعف درجة الكفاءة العملية لإدارة أصولها، مقارنة ببقية البنوك العاملة بالجزائر خاصة بنك الشركة العامة (سوسيتي جنرال) SG الذي تميز أيضا بأعلى درجات المردودية الاقتصادية، في حين يبقى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP– B في ذيل الترتيب.

– إن الانخفاض في معدلات نمو المردودية الاقتصادية والمالية في سنة 2009 للبنوك الخاصة العربية والأجنبية يعود للاضطرابات التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه السنة.

– تفوقت كل البنوك الأجنبية والعربية على البنوك العمومية من حيث توفير عوامل خاصة غير التي حددها النموذج تساهم بشكل كبير في تعظيم المردودية المالية.

– وجود اختلاف في متوسطات درجات الكفاءة الثلاث بين المجموعات البنكية، حيث جاءت البنوك الخاصة الأجنبية بشكل عام، أكثر كفاءة من البنوك الخاصة العربية ومن البنوك العمومية التي جاءت نتائجها ضعيفة ومطابقة تقريبا لنتائج المردودية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
قلاع الدم العربي	دراسة الكفاءة	الدراسة السابقة مقتصرة على نوع معين من الكفاءة البنكية.	استخدمت في ضبط مفهوم الكفاءة البنكية.
دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء	استخدام بعض النسب المالية المتشابهة.	الدراسة السابقة متعلقة بقياس الأداء المالي	استخدمت في أخذ فكرة على النسب المالية الممكن استخدامها.
دراسة بشارة آية	استخدام بعض النسب	الدراسة السابقة متعلقة	استخدمت في أخذ فكرة

	المالية المتشابهة.	بالتحليل المالي	على النسب المالية الممكن استخدامها.
حسن مفتاح	التشابه في دراسة الكفاءة البنكية	الدراسة السابقة دراسة كلية	استخدمت في الجانب النظري
بن ختو فريد	التشابه في متغيرات الدراسة	الدراسة السابقة دراسة قياسية	استخدمت في الجانب النظري

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة تومي ابراهيم، المسعود ربيع.

بعنوان" تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الاسلامي والبنك الاسلامي الأردني خلال الفترة 2008 – 2018، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، المجلد 08، العدد 02، السنة 2021.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى:

– التعريف بموضوع الأداء المالية وامكانية الاستفادة منه من طرفي مديري المؤسسات والمصارف بشكل عام والمصارف الاسلامية بشكل خاص.

– تقديم مفهوم حول تقييم الأداء المالي وأدواته ومؤشراته على الرغم من وجود تباين واختلاف الرؤى بين الباحثين حوله وحول المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء ذاتها.

– التعرف على مؤشرات الربحية لقياس الأداء المالي في المصارف، وقياس ربحية قطر الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني بناءا على مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– أن معدل العائد على الأصول يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات المصرف الإسلامي القصيرة والطويلة الأجل.

– على ادارة المصارف التحقق من أسباب الارتفاع أو الانخفاض في العائد على حقوق الملكية وتحليله فاذا كان سبب هذا العائد يرجع الى العائد على الأصول، فان ذلك يعطي مؤشرا للإدارة الى ذلك المستوى الجيد من الكفاءة التشغيلية في استخدام الأصول، أما إذا كان سبب ارتفاعه هو الرافعة المالية فان هذا يعطي مؤشرا للإدارة الى ذلك المستوى من المخاطر المرتبط بتحقيق هذا المستوى من العائد، والعكس صحيح.

[1] تومي ابراهيم، المسعود ربيع، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الاسلامي والبنك الاسلامي الأردني خلال الفترة 2008 –2018**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، المجلد 08، العدد 02، السنة 2021.

– قد يؤدي التوسع في عمليات التمويل بالمرايحة أو بالإجارة الى تكبد المصارف الاسلامية خسائر للمصرف، كما هو الحال بالنسبة لمصرفي قطر الاسلامي والأردني الاسلامي.

ثانيا: دراسة مناد بولنوار إلياس زكرياء، سايح حمزة

بعنوان" المخاطر المالية وأثرها على المردودية المصرفية–المصارف الاسلامية الكويتية نموذجا–(دراسة قياسية للفترة 2012–2020)، مجلة المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، المجلد6 – 81، العدد4، السنة 2021.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى:

– التعرف على المفاهيم الأساسية للمخاطر المالية ومردودية للمصارف.

– توضيح العلاقة التي تربط بين المخاطر المالية ومردودية المصارف الاسلامية الكويتية عينة الدراسة.

– قياس أثر مؤشرات المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال) على مردودية المصارف الاسلامية الكويتية عينة الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– هناك أثر معنوي بين مخاطر الائتمان ومؤشرات مردودية المصارف الاسلامية الكويتية.

– هناك أثر معنوي بين نسبة مخاطر السيولة ومؤشرات مردودية المصارف الإسلامية الكويتية عينة الدراسة.

ثالثا: دراسة محمد الراعي، شيرين تايه، محمد الحرازين

بعنوان" قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام مغلف البيانات"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجل34 ، العدد 7، السنة 2020.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى:

– تحديد المصارف الكفؤة التي استطاعت استخدام القدر المتوفر من المدخلات لتحقيق مخرجات أكبر.

– تحديد المصارف التجارية غير الكفؤة التي لم تستطع تحقيق مخرجات أكبر بما هو متوفر لها من مدخلات.

– تحديد المقادير من المدخلات التي يجب تخفيضها من قبل المصارف غير الكفؤة لتحقيق الكفاءة النسبية التامة.

– تحديد المقادير من المخرجات التي يجب زيادتها من قبل المصارف غير الكفؤة لتحقيق الكفاءة النسبية التامة.

---

[1] مناد بولنوار إلياس زكرياء، **سايح حمزة" المخاطر المالية وأثرها على المردودية المصرفية–المصارف الاسلامية الكويتية نموذجا–(دراسة قياسية للفترة 2012–2020)**، مجلة المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، المجلد66 –81، العدد4، السنة2021.

[2] محمد الراعي، شيرين تايه، **محمد الحرازين قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام مغلف البيانات"**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 34 العدد 7، السنة 2020.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– لقد أظهرت نتائج درجات الكفاءة للمصارف المستهدفة خلال العام 2017 أن كل من (البنك العربي، البنك الوطني، بنك القدس، البنك العقاري المصري العربي) قد استطاعت تحقيق درجة الكفاءة النسبية التامة خلال هذا العام وبالتالي قد حققت شرط القيم الراكدة تساوي صفر وعليه فهي تشكل الحدود الكفؤة لعينة الدراسة، بينما لم تستطع البنوك الأخرى من الوصول لهذه الدرجة خلال هذا العام حيث حققت درجة كفاءة أقل من الواحد الصحيح وبالتالي فهي تقع دون الحدود الكفؤة حسب درجة كل مصرف.

– يعتبر البنك العربي المصرف الوحيد الذي استطاع تحقيق درجة الكفاءة النسبية التامة في المتوسط خلال فترة الدراسة، بينما لم تستطع أي من البنوك الأخرى الوصول إلى هذه الدرجة في متوسط درجات الكفاءة خلال فترة الدراسة. واستطاع البنك الأردني الكويتي تحقيق مستوى تام من الكفاءة التقنية في المتوسط الا أنه لم يستطع الوصول إلى مستوى تام من الكفاءة الحجمية.

رابعا: دراسة بخلفة عفراء، بقبق ليلى اسمهان

بعنوان" محددات الأداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر"–دراسة تحليلية قياسية–، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4، السنة 2021.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى:

تقييم الأداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر وفحص محدداته خلال الفترة(2013–2017) باستخدام تحليل الانحدار عن طريق المربعات الصغرى العادية، يقاس الأداء المالي (المتغيرة والمستقلة) بالعائد على الأصول العائد على حقوق الملكية وهامش الربح ومن جهة أخرى المتغيرات المستقلة تنقسم الى نوعين، متغيرات اقتصادية كلية(معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي وسعر الصرف) وعوامل خاصة بالبنك(حصة البنك من مجموع الأصول، حصة البنك من مجموع الودائع، حصة البنك من مجموع القروض، حصة القروض المتعثرة من مجموع القروض .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– يظهر تأثير سعر الصرف (TCH)على كل من العائد على الاصول والعائد على راس المال للبنوك الخاصة انه تأثير عكسي ومعنوي عند مستوى معنوية 5%، فهي اذن علاقة عكسية تتوافق مع النظرية، فكلما ارتفع سعر الصرف وانخفضت قيمة الدينار الجزائري، زادت مخاطر تغير سعر الصرف من جهة وانخفضت حصيلة البنوك الخاصة من العملة الصعبة وهو ما ينعكس على مواردها وملائتها وربحيتها ومن ثم على مردوديتها.

– يؤثر ربح البنوك الخاصة تأثيرا موجبا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على نمو الناتج المحلي، وهو ما يدل على دور هذه البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] بخلفة عفراء، بقبق ليلى اسمهان، **محددات الأداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر"–دراسة تحليلية قياسية–**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4، السنة 2021.

– يؤثر ربح البنوك العمومية تأثيرا عكسيا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على نمو الناتج المحلي، وهو ما يوحي بالدور السلبي لهذه البنوك على تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو في الحقيقة ما تثبته الارقام حيث وزعت هذه البنوك المليارات كقروض لدعم المشاريع التنموية منذ بداية العشرية الاخيرة ولكن في الحقيقة لم تساهم بشكل فعلي في رفع معدلات النمو الاقتصادي التي ما تزال لغاية اليوم ضعيفة مقارنة مع حجم القروض الموزعة.

خامسا: دراسة محمد حقيقة، حنان بورعدة

بعنوان "**محددات الربحية في البنوك التجارية**"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر2020.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة محددات الربحية في البنوك المغربية المدرجة في بورصة الدار البيضاء، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR لعينة مكونة من(6) بنوك خلال الفترة(2006-2019).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– وجود تأثير موجب لنسبة كفاية رأس المال على مؤشر العائد على الأصول، حيث أن الزيادة بنسبة واحد بالمئة تؤدي إلى زيادة 0.0721 بالمئة لمعدل العائد على الأصول.

– وجود تأثير سلبي لنسبة جودة الأصول على معدل العائد على معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة واحد بالمئة من هذه النسبة تؤدي الى انخفاض معدل العائد على الأصول بنسبة 3.07397 بالمئة، وهو ما يشير الى ضعف جودة الأصول لدى البنوك.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
تومي ابراهيم، المسعود ربيع	استخدام بعض النسب المالية المتشابهة.	الدراسة السابقة متعلقة بقياس الأداء المالي	استخدمت في أخذ فكرة على النسب المالية الممكن استخدامها.
مناد بولنوار إلياس زكرياء، سايح حمزة	دراسة المردودية البنكية	الدراسة السابقة لم تدرس الكفاءة البنكية	استخدمت في أخذ فكرة على النسب المالية الممكن استخدامها.
محمد الراعي، شيرين	التشابه في دراسة الكفاءة	الدراسة السابقة دراسة	استخدمت في الجانب

[1]محمد حقيقة، حنان بورعدة، "**محددات الربحية في البنوك التجارية**"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر2020.

تايه، محمد الحرازين	البنكية	قياسية	النظري
بخلفة عفراء، بقبق ليلى اسمهان	استخدام بعض النسب المالية المتشابهة.	الدراسة السابقة متعلقة بالأداء المالي	استخدمت في أخذ فكرة على النسب المالية الممكن استخدامها.
دراسة محمد حقيقة، حنان بورعدة	تشابه في استخدام بعض النسب المالية (نسب الربحية)	الدراسة السابقة متعلقة بدراسة نسب الربحية فقط.	استخدمت في أخذ فكرة على النسب المالية الممكن استخدامها.

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

Firstly : MAHDAOUI Meryem, BOUCHRA Abdelghani

Measuring the technical Efficiency in Algerian commercial banks: from a mediation approach by using Stochastic frontier analysis, Journal of Economic Integration, Vol 10, N 02 , june 2022.[1]

تناولت هذه الدراسة قياس الكفاءة التقنية للبنوك التجارية في الجزائر من منظور الوساطة، حيث تم الاعتماد على نموذج تحليل حدود العينة العشوائية كأداة إحصائية مست خدمة في البنوك الجزائرية العاملة، واقتصرت الدراسة على الفترة ما بين 2019– 1975 باعتبارها فترة النهوض بالقطاع البنكي بعد الإصلاحات التي شهدها.

حيث أظهرت النتائج أن متوسط نسبة الكفاءة التقنية للبنوك التجارية الجزائرية من منظور الوساطة خلال مدة الدراسة قدر ب 24.13 ٪ والتي تمثل نسبة ضئيلة نتيجة لعدم التوظيف الأمثل للمدخلات (ودائع) ذلك ما يعكس سوء تسيير حركة الأموال في الاقتصاد الوطني.

Secondly: Abuzarqa Rawan

Evaluating Banks Financial performance using financial ratios case study of Kuwait Local Commercial Banks, Journal of Business and Economics, Vol.4, N°.2, 2019.[2]

هدفت الدراسة إلى تحليل خمسة عوامل مالية لها تأثير على التجارة وأداء البنك في الكويت لاستخدام موارد البنك بكفاءة أكبر، وتصنيف البنوك التجارية في الكويت حسب خصائصها المالية الموجهة للتطوير المستقبلي ولتقييم أدائها المالي، وكذلك قدمت الدراسة بعض الدلائل لإدارة البنك ومن بينها العوامل التي تحدد أداء البنك.

[1]MAHDAOUI Meryem, BOUCHRA Abdelghani, **Measuring the technical Efficiency in Algerian commercial banks: from a mediation approach by using Stochastic frontier analysis**, Journal of Economic Integration, Vol 10, N 02 , june 2022.

[2] Abuzarqa Rawan, **Evaluating Banks Financial performance using financial ratios, case study of Kuwait Local Commercial Banks**, Journal of Business and Economics, Vol.4, N°.2, 2019.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك عنصرا وهو نسبة الأرباح المحتجزة التي يمكن زيادة الربحية البنكية بشكل كبير وخاصة العائد على الأصول، وأن هناك علاقة قويّة بين الأرباح المحتجزة إجمالي الأصول والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة.

Third: AOUAD Hadjar Soumia, BENZAI Yassine

Mesure de l'Efficience Economique des banques commerciales Algériennes: Application de la Méthode d'Analyse des Frontières Stochastiques SFA, ALGERIAN BUSINESS PERFORMANCE REVIEW, N°14, 2018.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة تكلفة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2003-2015 وتحديد محددات مستويات عدم الكفاءة وهذا بالاعتماد على طريقة التحليل الحدودي العشوائي SFA لتقدير دالة حدود التكلفة باستخدام نظام معادلة متزامن كدالة لمتغيرات بنكية.

أشارت النتائج إلى أن البنوك الجزائرية تهدر 54,25 ٪ من الموارد المحتملة التي يمكن توفيرها أثناء عملية الإنتاج .كما أظهرت النتائج أن كفاءة البنوك قد تراجعت تدريجياً خلال تلك الفترة وأن البنوك العمومية أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بالبنوك الخاصة مما يعكس أهمية وفورات الحجم في تخفيض التكاليف.

Fourthly: Prakash Pinto, Habeeb Ur Rahman, Iqbal Thomse Hawaldar, Rajeshatn

Am Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks, International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol.15, N°.22 (part2) 2017.[2]

هدفت الدراسة إلى الهدف الأساسي للدراسة هو تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية في البحرين، حيث استندت هذه الدراسة إلى ثمانية بنوك تجارية للفترة من 2005 إلى 2015.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الربحية لها تأثير على كفاية رأس المال والرفع المالي بينما لم تصدق الدراسة على الربحية والكفاءة من البنوك، تكشف هذه الدراسة أيضا أن تطبيق ارتفاع نسبة كفاية رأس المال سيؤثر سلبا وقد يكون تأثير الأزمة المالية والنفطية قد أثر على الرافعة المالية تأثيرا سلبيا على ربحية البنوك.

Fifth: Mani Mukta

Efficiency of Commercial Banks in India: A DEA Approach, SOCIAL SCIENCES & HUMANITIES, V24, N 1, 2016.[3]

---

[1]AOUAD Hadjar Soumia, BENZAI Yassine, **Mesure de l'Efficience Economique des banques commerciales Algériennes : Application de la Méthode d'Analyse des Frontières Stochastiques SFA**, ALGERIAN BUSINESS PERFORMANCE REVIEW, N°14, 2018.

[2] Prakash Pinto, Habeeb Ur Rahman, Iqbal Thomse Hawaldar, Rajeshatn, **Am Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks**, International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol.15, N°.22 (part2) 2017.

[3] Mani Mukta, **Efficiency of Commercial Banks in India: A DEA Approach**, SOCIAL SCIENCES & HUMANITIES, V24, N 1, 2016.

الغرض من هذا البحث هو دراسة كفاءة البنوك التجارية العاملة في الهند، تم تطبيق تقنية تحليل مغلف البيانات (DEA) على عينة مكونة من 57 بنكا، تم استخلاص البيانات من التقارير السنوية للبنوك حول متغيرات المدخلات وهي رأس المال، إجمالي الأصول، القروض، عدد الموظفين ونسبة التكلفة إلى الدخل ومتغيرات المخرجات وهي العائد على الأصول، انتشار الفائدة، الدخل من غير الفوائد، ونسبة الودائع إلى السلف، ونسبة الانخفاض في الأصول غير العاملة، وتغطي الدراسة فترة أربع سنوات من 2009-2013.

أشارت النتائج إلى مستوى عام من عدم الكفاءة في البنوك التجارية وهذا يعني على البنوك التجارية يجب زيادة الاستخدام الإجمالي لرأس المال وتقليل عدد الموظفين والسلف، علاوة على ذلك، تشير الدراسة إلى أن البنوك الكبيرة جداً والصغيرة جداً أكثر كفاءة مقارنة بالبنوك متوسطة الحجم في الهند، تعد البنوك الأجنبية هي الأكثر كفاءة بينما تعمل البنوك الخاصة بمستوى أعلى من الكفاءة مقارنة بالبنوك العامة، قد تساعد الدراسة إدارات البنوك والجهات التنظيمية المصرفية في معالجة القضايا المتعلقة بكفاءة البنوك التجارية وتحديد أسباب عدم الكفاءة في البنوك.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 03: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
MAHDAOUI Meryem, BOUCHRA Abdelghani	استخدام بعض النسب المالية المتشابهة.	الدراسة السابقة متعلقة بالأداء المالي	استخدمت في أخذ فكرة على النسب المالية الممكن استخدامها.
Abuzarqa Rawan	استخدام بعض النسب المالية المتشابهة.	الدراسة السابقة متعلقة بالأداء المالي	استخدمت في أخذ فكرة على النسب المالية الممكن استخدامها.
AOUAD Hadjar Soumia, BENZAI Yassine	تشابه في مفاهيم نظرية وفي الكفاءة	الدراسة السابقة متعلقة بدراسة بنوك معينة.	استخدامها في بلورة الجانب النظري.
Prakash Pinto, Habeeb Ur Rahman, Iqbal Thomse Hawaldar, Rajeshatn	استخدام بعض النسب المالية المتشابهة.	الدراسة السابقة متعلقة بالأداء المالي	استخدمت في أخذ فكرة على النسب المالية الممكن استخدامها.
Mani Mukta	التشابه في دراسة الكفاءة البنكية	الدراسة السابقة دراسة قياسية	استخدمت في الجانب النظري

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل الأول:

اتضح من هذه الفصل أن لموضوع المردودية والكفاءة البنكية أهمية بالغة في الوسط الاقتصادي، حيث يمثل كل منهما شرط أساسي واجب التحقيق بأفضل صورة من أجل الوصول للأهداف المرجوة للبنوك. حيث تمثل المردودية مؤشرا هاما لقياس مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المتاحة لديه وهي تتأثر بزيادة الإيرادات وانخفاض التكاليف، كما تتأثر المردودية البنكية بمعدل الربحية الذي يعكس لنا مدى كفاءة البنك في مراقبة تكاليفه وبمعدل دوران الأصول الذي يقيس مدى انتاجية هذه الأخيرة، وللمردودية أنواع المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، المردودية التجارية.

وقد تعددت طرق قياس محددات المردودية وتعددت النماذج القياسية المستخدمة حسب الحالة وحسب البيانات المتوفرة حيث يتم قياس المردودية إما باستخدام النسب المالية أو باستخدام أحد النماذج القياسية المناسبة.

كما استنتجت الدراسة أن مفهوم الكفاءة يتداخل بعدة مصطلحات اقتصادية أخرى مثل الانتاجية والفعالية والأداء إلا أن الكفاءة تختص بالتعبير عن الطريقة المثلى في استعمال الموارد لبلوغ النتائج المقدرة، وتكون عملية قياس الكفاءة البنكية إما عن طريق أدوات التحليل المالي (النسب المالية) والتي تعتبر طرق قياس تقليدية إما عن طريق أدوات كمية (التي تعبر عن الطرق الحديثة) والتي تنقسم الى أساليب معلمية وأساليب غير معلمية.

الفصل الثاني:

دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2012-2022

تمهيد:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية الوسيطية، التي تقدم خدماتها لكل من وحدات الفائض (المودعين) والعجز(المقرضين) في المجتمع، وهي تلعب دورا رئيسيا في تطوير حركة النشاط الاقتصادي، ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات تزداد أهمية هذا القطاع، وفيما يلي سنتطرق لدراسة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2012 إلى 2022 وذلك يتحليل المردودية والكفاءة لها، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هما:

المبحث الأول: تقديم عام حول مجموعة البنوك الجزائرية محل الدراسة

المبحث الثاني: تحليل المردودية للبنوك محل الدراسة

المبحث الثالث: تحليل الكفاءة للبنوك محل الدراسة

المبحث الأول: تقديم عام حول مجموعة البنوك الجزائرية محل الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف نقدم ثلاثة مطالب، يتمثل المطلب الأول في واقع النظام البنكي الجزائري، أما المطلب الثاني فهو التعريف بالبنوك العمومية محل الدراسة، أما المطلب الثالث التعريف بالبنوك الخاصة محل الدراسة.

المطلب الأول: واقع النظام البنكي الجزائري

مع دخول بنك جديد حيز الخدمة، وهو البنك الوطني للإسكان، المعتمد في 29 ديسمبر2022، يضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية ديسمبر2022، 28 بنكًا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي كلهم بالجزائر العاصمة، ويجدر الإشارة إلى أن 12 من البنوك، من أصل 20 بنكًا، تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي.

الجدول رقم 04: تطور عدد البنوك العاملة في الجزائر

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية	6	6	6	6	6	7
البنوك الخاصة	14	14	14	14	13	13
المجموع	20	20	20	20	19	20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2022: التطور الاقتصادي والنقدي**، سبتمبر 2023، ص 53، https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/01، على الساعة 13:00 زوالا.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي**، ديسمبر 2022، ص 50، https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/01، على الساعة 13:00 زوالا.

تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي[1]:

- سبعة بنوك عمومية.
- ثلاثة عشر بنكا خاصا برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال.
- مؤسستان ماليتان عموميتان.
- خمسة مؤسسات متخصصة في الايجار المالي من بينها ثلاثة عمومية.
- تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية.

يوضح الجدول أدناه أسماء البنوك التجارية الجزائرية (البنوك العامة والأجنبية الخاصة العاملة في الجزائر).

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2022: التطور الاقتصادي والنقدي**، سبتمبر 2023، ص 53، https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/01، على الساعة 13:00 زوالا.

الجدول رقم 05: البنوك التجارية في الجزائر

01	البنك الخارجي للجزائر	11	سيتي بنك الجزائر
02	البنك الوطني الجزائري	12	البنك العربي الجزائر
03	بنك الزراعة والتنمية الريفية	13	بنك BNP PARIBAS الجزائري
04	بنك التنمية المحلية	14	بنك TRUST الجزائري
05	القرض الشعبي الجزائري	15	بنك الخليج الجزائري
06	الصندوق الوطني للتوفير والادخار	16	بنك HBTF-ALGERIA
07	بنك البركة الجزائري	17	بنك FRANSABANK EL-DJAZAIR
08	الشركة العربية المصرفية الجزائرية	18	بنك H.S.B.C. ALGERIA
09	نتيكسيس الجزائر	19	بنك السلام
10	سوسيتيه جنرال الجزائر	20	البنك الوطني للإسكان

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر؛ https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/01، على الساعة 09:00 صباحا.

يوضح الجدول أعلاه أن عدد البنوك الخاصة يقدر بـــ 13 بنكًا خاصاً مقابل 7 بنوك عامة، إلا أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن واقع مساهمة البنوك الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري؛ يعتبر عدد البنوك في الجزائر منخفضاً مقارنة بعدد السكان وبالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الجدول رقم 06: احصائيات الودائع والقروض في البنوك التجارية في الجزائر (مليار دينار جزائري)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الودائع	10232.2	10922.7	10639.5	10765.0	12492.0	14530.4
حصة البنوك العمومية	%85.81	%86.24	%85.32	%84.71	%84.61	%86.51
حصة البنوك الخاصة	%14.19	%13.76	%14.68	%15.29	%15.39	%13.49
مجموع القروض	8877.9	9974.0	10855.6	11180.2	9836.6	10112.3
حصة البنوك العمومية	%86.78	%86.59	87.93%	88.30%	85.53%	%85.58
حصة البنوك الخاصة	%13.22	%13.41	12.07%	11.70%	14.47%	%14.42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2022: التطور الاقتصادي والنقدي**، سبتمبر 2023، ص ص 55-60، https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/01، على الساعة 13:00 زوالا.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي**، ديسمبر 2022، ص ص 51-55، https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/01، على الساعة 13:00 زوالا.

قدم الجدول أعلاه لمحة عن تطور الودائع والقروض في البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2022، حيث أظهر الجدول مايلي:

- شهدت الودائع في جميع البنوك نمواً ملحوظاً خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت من 10232.2 مليار دينار جزائري في عام 2017 إلى 14530.4 مليار دينار جزائري في عام 2022؛ كما حافظت

البنوك العمومية على هيمنتها على حصة الودائع خلال الفترة المذكورة؛ على الرغم من ذلك، فقد شهدت البنوك الخاصة نمواً طفيفاً في حصتها من الودائع.

- ارتفع إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنوك بشكل مطرد خلال الفترة المذكورة، باستثناء عام 2021، حيث شهد انخفاضًا طفيفًا؛ كما سيطرت البنوك العمومية على حصة القروض خلال الفترة المذكورة، وقد شهدت البنوك الخاصة نمواً طفيفاً في حصتها من القروض.

- تُعزى سيطرة البنوك العمومية على الودائع والقروض إلى عدة عوامل، من أهمها حجمها الكبير وتواجدها الواسع في البلاد؛ امتلاكها للموارد المالية الكبيرة؛ ثقة الجمهور فيها باعتبارها مملوكة للدولة.

يقدم الجدول أدناه لمحة عن مؤشرات مردودية البنوك الجزائرية خلال الفترة 2017 -2022، وهي العائد على رأس المال الذي يقيس مدى كفاءة البنك في استخدام رأس المال الخاص به لتحقيق الأرباح؛ ونسبة تغطية التكاليف بالايرادات التي تُشير إلى قدرة البنك على تغطية نفقاته التشغيلية من خلال إيراداته؛ والعائد على الأصول الذي يقيس مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح.

الجدول رقم 07: مؤشرات مردودية البنوك الجزائرية

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية						
العائد على رأس المال	%22.00	%22.72	%12.31	%7.34	%13.47	%11.97
نسبة تغطية التكاليف بالايرادات	%144.92	%163.94	%130.09	%128.19	%137.10	%131.49
العائد على الأصول	%1.97	%2.27	%1.26	%1.23	%1.53	%1.14
البنوك الخاصة						
العائد على رأس المال	%14.69	%21.22	%22.51	%13.59	%18.29	%20.11
نسبة تغطية التكاليف بالايرادات	%149.04	%164.61	%156.49	%146.43	%164.17	%167.61
العائد على الأصول	%2.59	%3.38	%3.16	%2.73	%2.90	%3.06
القطاع البنكي						
العائد على رأس المال	%18.85	%22.41	%14.08	%8.31	%14.35	%13.47
نسبة تغطية التكاليف بالايرادات	%145.54	%164.06	%134.61	%131.34	%141.28	%137.06
العائد على الأصول	%2.05	%2.42	%1.51	%1.43	%1.72	%1.38

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2022: التطور الاقتصادي والنقدي**، سبتمبر 2023، ص 72، https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/01، على الساعة 15:00 زوالا.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي**، ديسمبر 2022، ص 64، https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/01، على الساعة 15:00 زوالا.

- البنوك العمومية: شهد العائد على رأس المال (ROE) تقلبات ملحوظة خلال الفترة المذكورة، وظلت نسبة تغطية التكاليف بالايرادات قوية بشكل عام، كما تأثر العائد على الأصول (ROA) بشكل سلبي بانخفاض أسعار النفط في عام 2020.

- البنوك الخاصة: أظهر العائد على رأس المال (ROE) اتجاهًا صعوديًا بشكل عام خلال الفترة المذكورة، وحافظت نسبة تغطية التكاليف بالايرادات على مستوى جيد بشكل عام، كما سجل العائد على الأصول (ROA) تحسنًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: التعريف بالبنوك العمومية محل الدراسة

أولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

منذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري زبائنه، سواء كانوا أفراد، مهنيين ومؤسسات، وهذه مهمته الأساسية ما يجعله اليوم، أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية، مع أكثر من 2.5 مليون زبون؛ يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، حيث أنشئ بموجب المرسوم 66-178 برأس مال قدره عشرون (20) مليون دينار جزائري، وقد جاء ليحل محل سلسلة من البنوك الأجنبية التي كانت في الحقبة الاستعمارية، وقد تطور هذا البنك منذ نشأته على النحو التالي:[1]

1. سنة 1966: أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

2. سنة 1982: إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

3. سنة 1988: القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

4. سنة 1990: القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر بنك BNA كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

[1] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/21.

5. سنة 1995: يعد أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

6. سنة 2009: في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك من 14 مليار دج إلى 41 مليار دج.

7. سنة 2018: في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك من 41 مليار دج إلى 150 مليار دج.

ثانيا: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري[1]

ثم إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 في شكل شركة جزائرية، حدّد رأسماله مبدئيا بـــ 20 مليون دينار جزائري، مقرّه الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع، بموافقة وزير المالية، كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:

- القرض الليوني في 01 أكتوبر1967 (Le Crédit Lyonnais) .
- الشركة العمومية في 31 ديسمبر1967.(Société générale))
- قرض الشمال (البنك الشمالي للتسليف في 30 أفريل1968 (Crédit du nord)
- البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي1968.
- بنك باركليز الفرنسي في 30 أفريل 1968.

ومع إنشاء البنك الجزائري الخارجي تم إرساء أول هيكل تنظيمي وضم:

- دائرة الشؤون الإدارية.
- هيكل المواد الهيدروكربونية.
- دائرة الشؤون الخارجية.
- دائرة دراسات الاستغلال.

تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي، حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام مساعد وثلاث مستشارين، وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله اتجاه الغير، ومنذ 1970، كان بنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء...)، حافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980، بعدها أرسي شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقا مع تقدم عمليات البنك، وتم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك، يضم الهيكل التنظيمي مديريتان عامتان مساعدتان و9 مديريات مركزية عملياتية، في سنة 1988 تم استحداث تنظيم جديد أرسي تحت سلطة المدير الذي أعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية، وأصبح بنك الجزائر الخارجي من بين أبرز المؤسسات البنكية الأولى المنفصلة ذاتيا، وذلك بموجب أحكام القانون 89/61 الصادر في 12 جانفي 1988 وحضي برأس مال اجتماعي قدر بـــ

[1] الموقع الالكتروني للبنك الخارجي الجزائري : www.bea.dz ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/25.

24,5 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد، وهو تنظيم يضم 3 مديريات عامة مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الوحدات المركزية، وبعد 21 سنة خبرة وبفضل تطبيق القانون رقم 88/01 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير شكله وأصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم، رأس ماله قفز من 1 مليار دج إلى 24,5 مليار دج، مع المحافظة بشكل عام على هدفه الأساسي المسطر بموجب المرسوم المؤرخ في 1 أكتوبر 1967، كما تم استحداث هيكل تنظيمي آخر سنة1996 من طرف المدير الجهوي، بمقتضى مذكرة المدير العام رقم01 الصادرة في 02 جانفي 1996، زود بنك الجزائر الخارجي بدائرة التسويق سنة 1997 (مذكرة المدير العام رقم 02 المؤرخة في 1997/04/21) ملحقة بمديرية الشبكة، وتتفرع هذه الدائرة إلى قطاعين قطاع مؤسسي وقطاع شخصي، بالإضافة إلى مكتب المراجعة الدولية "DELOITE" وأيضا "TOUEN" حيث يقوم بتوزيع مسؤولية السياسة التجارية واستجابة للسياسة الجديدة للبنك التي تهدف إلى تحقيق الفعالية والكفاءة في التسيير البنكي، تبنّى البنك هيكلا تنظيميا جديدا سنة 2003، بموجبه تم استحداث هياكل جديدة، وتم توسيع وتمديد مهام واختصاصات الهياكل الموجودة.

حاليا للبنك فرعين في الخارج: البنك الدول العربي (باريس) والبنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية (أبو ظبي)، يتم توزيع الرأس المال الاجتماعي على 4 صناديق مساهمة حسب النسب التالية:

- صندوق مساهمة "الالكترونيك"، المواصلات، الإعلام الآلي" 35%.
- صندوق مساهمة "كيمياء، بتروكيمياء، صيدلة" 10%.

وفي سنة 2006 قام البنك بعمليات إعادة هيكلة وظائفه ودخل في مرحلة جديدة من التحديث، والتي مست كل هياكله وشبكته بالكامل، كما عرفت هذه السنة استراتيجية تحديث وإعادة تأهيل الوكالات لضمان المواءمة مع المتطلبات التكنولوجية الجديدة والصفقات المتاحة للزبون، كل هذا في بيئة تنافسية، لتعرف السنة الموالية 2007 تحديث نظام المعلومات من خلال برنامج دلتا Delta ليصبح العمل البنكي أكثر دقة وأمان، وفي سنة 2009 توجه البنك إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة للاتفاقيات المبرمة مع الشركات الرائدة عالميا تم طرح منتجات جديدة، أما سنة 2011 فعرفت توسيعا لشبكة البنك وتجديدا لهياكله القديمة في إطار التحديث والتحسين المستمر في الخدمات وطريقة تقديمها، كما افتتح البنك في هذه السنة أول وكالة بخدمة حرة libre-service الواقعة بديدوش مراد الجزائر وسط، وتم رفع رأسماله إلى 76 مليار دينار جزائري، لتسمح هذه الزيادة بالعمل بالتنسيق مع أكبر البنوك المحلية وكذا الدولية.

من خلال ما سبق يمكن عرض بشكل موجز أهم المعلومات المتعلقة بهذا البنك في شكله الحالي:

- التسمية: بنك الجزائر الخارجيBanque Extérieure d'Algérie (BEA).
- الصفة القانونية: شركة مساهمة.
- رأس المال الاجتماعي: 150 مليار دينار جزائري.
- المقر الاجتماعي: 11 شارع العقيد عميروش، الجزائر.

- النشاط: تقديم الخدمات البنكية وتمويل مختلف قطاعات النشاط لاسيما قطاع المحروقات، قطاع الحديد والصلب، قطاع النقل، قطاع مواد البناء، وكذا قطاع الخدمات.
- شبكة الوكالات: 114 وكالة.

المطلب الثالث: التعريف بالبنوك الخاصة محل الدراسة

أولا: تقديم بنك السلام الجزائري

سنتطرق لبنك السلام بشكل عام ثم نتطرق إلى بنك السلام الجزائري.

1. التعريف ببنك السلام الإسلامي:[1]

منذ تأسيسه في مملكة البحرين عام 2006، رسخ بنك السلام مكانته كأحد أسرع البنوك نموا في مملكة البحرين وأصبح قوة مؤثرة في قطاع الصيرفة الإسلامية على الصعيد الإقليمي ومن خلال الاستفادة من مكانته المالية القوية في القطاع المصرفي، فإن البنك يتمتع بسجل حافل في التقليل من المخاطر والاستجابة بفعالية لتوجهات السوق وذلك كونه يتبنى استراتيجية نمو مرنة وقوية؛ وقد اعتمد بنك السلام منهجية رقمية لتلبية احتياجات زبائنه العصرية والمتجددة، وتقديم حلول مالية فريدة وتجربة سلسة للزبائن، ويسعى البنك من خلال اعتماده على البيانات والتكنولوجيا الحديثة لتقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عبر شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي التابعة له، بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول والمعاملات المصرفية الدولية وخدمات الخزينة.

بنك السلام هو أحد المصارف التجارية الأسرع نموا في البلاد، كبنك يتكون من فريق عمل حيوي، يحدد رؤيته ليصبح أحد البنوك الإقليمية الكبرى في المستقبل القريب، وقد وفر الإطار الاستراتيجي للبنك أربعة قيم أساسية وهم التركيز على العملاء والتميز في العمليات والمنتج القيادي وفريق العمل.

2. التعريف ببنك السلام الجزائري[2]

مصرف السلام الجزائر بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته؛ تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

---

[1] الموقع الالكتروني لبنك السلام الإسلامي: https://www.alsalambank.com، تاريخ الاطلاع: 2024/04/20.

[2] الموقع الالكتروني لبنك السلام الجزائري: https://www.alsalamalgeria.com/ ، تاريخ الإطلاع: 2024/04/18.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 23 فرعاً منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن في انتظار إفتاح فروع أخرى، انسجاما مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة.

يقترح مصرف السلام الجزائري مجموعة من الخدمات المبتكرة على الصعيد المحلي مثل الصعيد الدولي تتوافق والتطورات الحاصلة في الميدان تتمثل في:- يقترح خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛ – الخدمات المصرفية عن بعد السلام مباشر؛ – خدمة الايميل سويفت "سويفتي"؛ – بطاقة الدفع الإلكترونية آمنة؛ – خدمة الدفع عبر الأنترنت"E-Amina" ؛ – خزانات الأمانات "أمان"؛ – ماكينات الدفع الآلي؛ – ماكينات الصراف الآلي؛ – تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير؛ – وسائل الدفع على المستوى الدولي، العمليات المستندية؛ – التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

مصرف السلام الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: -المشاركة؛ -المضاربة؛ -الإجارة؛ -المرابحة؛ -الاستصناع؛ -السلم؛ -البيع بالتقسيط؛ -البيع الأجل.

ثانيا: تقديم بنك الخليج الجزائري

1. التعريف بمجموعة بنك برقان:[1]

بنك برقان، هو بنك تقليدي مقره الكويت، ويعتبر مؤسسة مصرفية رائدة في مجال الخدمات المالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، وقد تأسس في العام 1977، ويركّز بشكل رئيسي على شريحة العملاء من الشركات، وقد عمل مؤخراً على تنويع عروضه بشكل كبير لتشمل شرائح عملاء الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة؛ وقد ركّز البنك جهوده بشكل مستمرّ على تطوير عروضه، كما يواصل سعيه إلى تبنّي أفضل الحلول في فئتها بهدف الحفاظ على قدرته التنافسية في السوق المصرفية التي تشهد تغيّرات متلاحقة ودائمة.

وقد تأسست العلامة التجارية لبنك برقان على مجموعة من القيم الراسخة وهي المسؤولية، والشفافية، والعمل الجماعي والشغف؛ يحظى بنك برقان، المعروف باسم "مجموعة بنك برقان"، بدعم من إحدى أكبر شبكات الفروع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، وذلك من خلال شركاته التابعة التي تشمل بنك برقان تركيا، وبنك الخليج الجزائر (الجزائر)، وبنك تونس العالمي (تونس)؛ كما يتواجد بنك برقان في الإمارات العربية المتحدة من خلال مكتبه التمثيلي، برقان للخدمات المالية المحدودة؛ ومن الجدير بالذكر أن بنك برقان هو شركة تابعة مملوكة بحصة أغلبية لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، إحدى أكبر الشركات القابضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2. التعريف ببنك الخليج الجزائري:[2]

[1] الموقع الالكتروني لبنك برقان: https://www.burgan.com، تاريخ الإطلاع: 2024/04/25.

[2] الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر: https://www.agb.dz، تاريخ الإطلاع: 2024/04/25.

بنك الخليج الجزائر AGB هو بنك يخضع للقانون الجزائري، ذو طابع عالمي، بدأ نشاطه في عام 2004، يمتلك AGB شبكة مكونة من 61 وكالة منتشرة في كامل التراب الجزائري، يعزز بنك الخليج مكانته سنة بعد سنة، فهو أحد البنوك الخاصة الرئيسية في الجزائر؛ عملاء AGB هم من جميع فئات الشركات ببناء العمليات وفقا لأفضل معايير AGB والمهنيين، وتقوم السوق وتصميم حلول مصممة خصيصا لدعم عملائها في نجاح مشاريعهم، مع 1074 موظفًا، تتراوح أعمارهم بين 35 عاماً في المتوسط، يعد بنك الخليج العربي أحد رواد السوق في مجال الخدمات الإلكترونية، وهو أول بنك يقدم البطاقات الدولية في السوق (MasterCard و Visa).

المبحث الثاني: تحليل المردودية للبنوك محل الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف نقدم ثلاثة مطالب، يتمثل المطلب الأول في تحليل المردودية للبنوك العمومية محل الدراسة، أما المطلب الثاني فهوتحليل المردودية للبنوك الخاصة محل الدراسة، والمطلب الثالث مقارنة المردودية للبنوك محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل المردودية للبنوك العمومية محل الدراسة

يمكنك قياس مردودية بنك تجاري من خلال قوائمه المالية باستخدام العديد من المؤشرات وفيما يلي المؤشرات المختارة والتي سوف نستخدمها في دراستنا:[1]

- **العائد على الأصول (ROA) :** يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفاً أمثلاً، أي يقيس كفاءة إدارة البنك في استخدام مجموع أصوله، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):** يقيس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات).

- **هامش الربح (PM):** يساوي هذا المؤشر حاصل قسمة الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات، ويقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.

أولا: تحليل المردودية لبنك الوطني الجزائري

الجدول الموال يقدم بيانات متعلقة بمؤشرات مالية تعبر عن مردودية البنك الوطني الجزائري لفترة 11 عاماً من 2012 إلى غاية 2022.

[1] عيسى قروش، فضيلي سمية، **أثر المحددات الداخلية على ربحية البنوك الجزائرية-دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2012-2020**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022، ص ص 995-996.

الجدول رقم 08: مؤشرات المردودية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2022

السنوات	ROA	ROE	PM
	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	النتيجة الصافية/ مجموع حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات
2012	1,32%	15,93%	31,65%
2013	1,38%	15,37%	27,09%
2014	1,14%	14,89%	19,03%
2015	1,09%	13,16%	20,11%
2016	1,11%	13,69%	20,53%
2017	1,06%	11,31%	20,10%
2018	1,16%	12,43%	21,86%
2019	0,55%	6,37%	10,16%
2020	0,67%	7,19%	14,57%
2021	1,04%	12,27%	23,21%
2022	1,05%	14,19%	28,95%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

1. العائد على الأصول (ROA): شهد العائد على الأصول ROA خلال فترة الدراسة اتجاهًا تنازليًا بشكل عام من 1.32٪ في عام 2012 إلى 1.05٪ في عام 2022، مع انخفاض ملحوظ في عام 2019 (0.55%)؛ وعلى هذا الأساس يظهر أن قدرة البنك الوطني الجزائري على توليد الأرباح من كل وحدة من أصوله في انخفاض مستمر، ورغم هذا فإن السنوات التي تلي 2019 تبشر بتحسن على الرغم من أنه بطيء.

2. العائد على حقوق الملكية(ROE) : اتبع العائد على حقوق الملكية ROE اتجاهًا مشابهًا للعائد على الأصول ROA، مع انخفاض من 15.93٪ في عام 2012 إلى 14.19٪ في عام 2022، مع انخفاض كبير في عام 2019 (6.37%)؛ وعلى هذا الأساس يظهر أن قدرة البنك الوطني الجزائري على توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين في انخفاض مستمر، ورغم هذا فإن السنوات التي تلي 2019 تبشر بتحسن على الرغم من أنه بطيء.

3. هامش الربح (PM): شهد هامش الربح PM أيضًا اتجاهًا تنازليًا بشكل عام من 31.65٪ في عام 2012 إلى 28.95٪ في عام 2022، مع انخفاض حاد في عام 2019 (10.16%)؛ وهذا يظهر أن نسبة صافي الدخل من الإيرادات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري غير مستقرة حيث أن كل دينار جزائري من إيرادات البنك تحقق سنة 2020 حوالي 0.28 دج كنتيجة صافية.

الشكل رقم 01: مؤشرات المردودية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2022

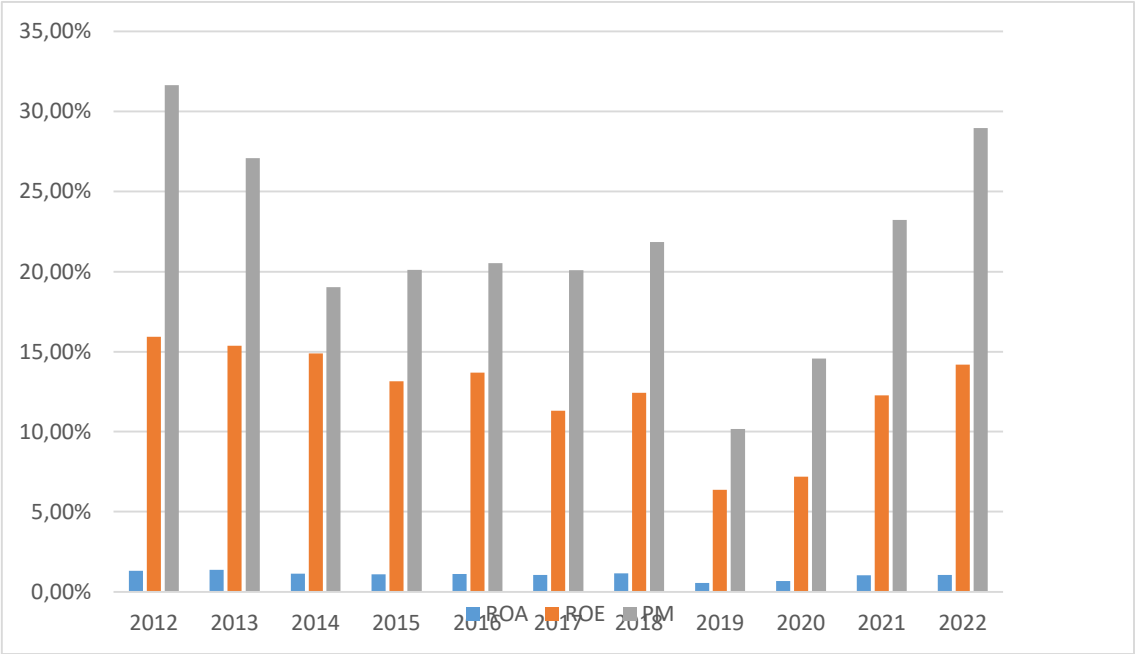

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

من خلال تحليل المؤشرات أعلاه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- شهدت مؤشرات المردودية الرئيسية للبنك الوطني الجزائري اتجاهات تنازلية بشكل عام خلال الفترة من 2012 إلى 2022 .
- يشير انخفاض ROA إلى انخفاض كفاءة استخدام البنك لأصوله لتحقيق الأرباح .
- يشير انخفاض ROE إلى انخفاض قدرة البنك على توليد الأرباح من حقوق المساهمين .
- يشير انخفاض PM إلى انخفاض قدرة البنك على تحقيق أرباح جيدة من مبيعاته .
- أظهر عام 2022 بعض علامات التحسن في مؤشرات المردودية، لكنها لا تزال بعيدة عن مستويات 2012.

ثانيا: تحليل المردودية للبنك الخارجي الجزائري

الجدول الموال يقدم بيانات متعلقة بمؤشرات مالية تعبر عن مردودية البنك الخارجي الجزائري لفترة 11 عاماً من 2012 إلى غاية 2022

الجدول رقم09: مؤشرات المردودية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2022

السنوات	ROA	ROE	PM
	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	النتيجة الصافية/ مجموع حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات
2012	1,54%	16,73%	17,63%
2013	0,99%	9,82%	28,51%
2014	1,15%	12,22%	14,34%
2015	1,28%	12,41%	24,38%
2016	1,34%	11,76%	15,10%
2017	1,84%	18,29%	32,13%
2018	2,33%	21,02%	42,74%

2019	1,92%	15,74%	40,32%
2020	2,18%	15,45%	30,54%
2021	1,72%	14,79%	38,76%
2022	0,93%	8,81%	26,38%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

1. العائد على الأصول (ROA): شهد العائد على الأصول ROA خلال فترة الدراسة اتجاهًا تنازليًا بشكل عام من 1.54٪ في عام 2012 إلى 0.93٪ في عام 2022، مع انخفاض ملحوظ في عام 2022 (0.93%)؛ وعلى هذا الأساس يظهر أن قدرة البنك الخارجي الجزائري على توليد الأرباح من كل وحدة من أصوله في انخفاض مستمر.

2. العائد على حقوق الملكية(ROE) : اتبع العائد على حقوق الملكية ROE اتجاهًا مشابهًا للعائد على الأصول ROA، مع انخفاض من 16.73٪ في عام 2012 إلى 8.81٪ في عام 2022، مع انخفاض كبير في عام 2022 (8.81%)؛ وعلى هذا الأساس يظهر أن قدرة البنك الخارجي الجزائري على توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين في انخفاض مستمر.

3. هامش الربح (PM) : شهد هامش الربح PM أيضًا اتجاهًا تنازليًا بشكل عام من 17.63٪ في عام 2012 إلى 26.38٪ في عام 2022، مع انخفاض حاد في عام 2014 (14.34%)؛ وهذا يظهر أن نسبة صافي الدخل من الإيرادات الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري غير مستقرة حيث أن كل دينار جزائري من إيرادات البنك تحقق سنة 2015 حوالي 0.26 دج كنتيجة صافية.

الشكل رقم02: مؤشرات المردودية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2022

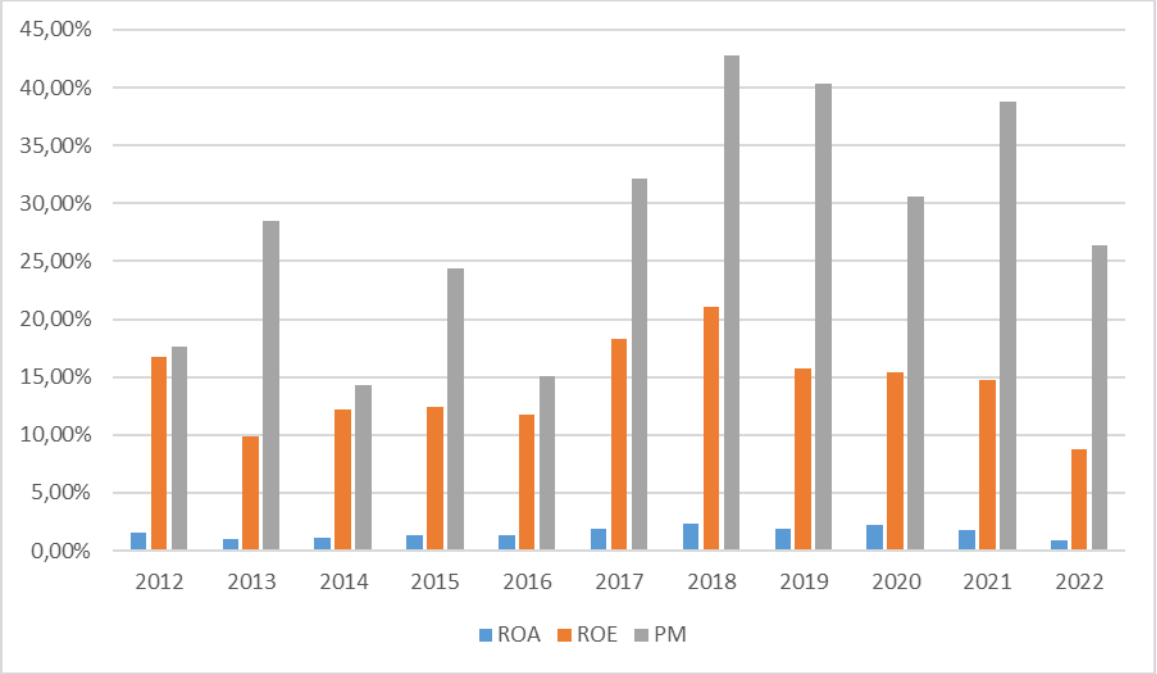

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

المطلب الثاني: تحليل المردودية للبنوك الخاصة محل الدراسة

أولا: تحليل المردودية لبنك السلام الجزائري

الجدول الموال يقدم بيانات متعلقة بمؤشرات مالية تعبر عن مردودية بنك السلام الجزائري لفترة 11 عاماً من 2012 إلى غاية 2022.

الجدول رقم 10: مؤشرات المردودية لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2012-2022

السنوات	ROA	ROE	PM
	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	النتيجة الصافية/ مجموع حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات
2012	3.41%	9.86%	35.31%
2013	3.20%	10.03%	28.39%
2014	3.81%	9.88%	38.64%
2015	0.74%	2.10%	11.91%
2016	2.03%	7.02%	29.58%
2017	1.38%	7.13%	24.72%
2018	2.20%	13.97%	31.46%
2019	3.06%	21.08%	37.00%
2020	1.89%	16.24%	32.30%
2021	1.43%	12.43%	29.82%
2022	1.68%	16.08%	31.49%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

1. العائد على الأصول:(ROA) شهد العائد على الأصول ROA خلال فترة الدراسة اتجاهاً تنازلياً بشكل عام من 3.41٪ في عام 2012 إلى 1.68٪ في عام 2022، مع انخفاض ملحوظ في عام 2015 (0.74%)؛ وعلى هذا الأساس يظهر أن قدرة بنك السلام الجزائري على توليد الأرباح من كل وحدة من أصوله في انخفاض مستمر، ورغم هذا فإن السنوات التي تلي 2015 تبشر بتحسن على الرغم من أنه بطيء.

2. العائد على حقوق الملكية(ROE) : اتبع العائد على حقوق الملكية ROE اتجاهاً مشابهاً للعائد على الأصول ROA، مع انخفاض من 9.86٪ في عام 2012 إلى 16.08٪ في عام 2022، مع انخفاض كبير في عام 2015 (2.10%)؛ وعلى هذا الأساس يظهر أن قدرة بنك السلام الجزائري على توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين في انخفاض مستمر، ورغم هذا فإن السنوات التي تلي 2015 تبشر بتحسن على الرغم من أنه بطيء.

3. هامش الربح (PM): شهد هامش الربح PM أيضاً اتجاهاً تنازلياً بشكل عام من 35.31٪ في عام 2012 إلى 31.49٪ في عام 2022، مع انخفاض حاد في عام 2015 (11.91%)؛ وهذا يظهر أن نسبة صافي الدخل من الإيرادت الخاصة ببنك السلام الجزائري غير مستقرة حيث أن كل دينار جزائري من إيرادات البنك تحقق سنة 2016 حوالي 0.31 دج كنتيجة صافية.

الشكل رقم 03: مؤشرات المردودية لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2012-2022

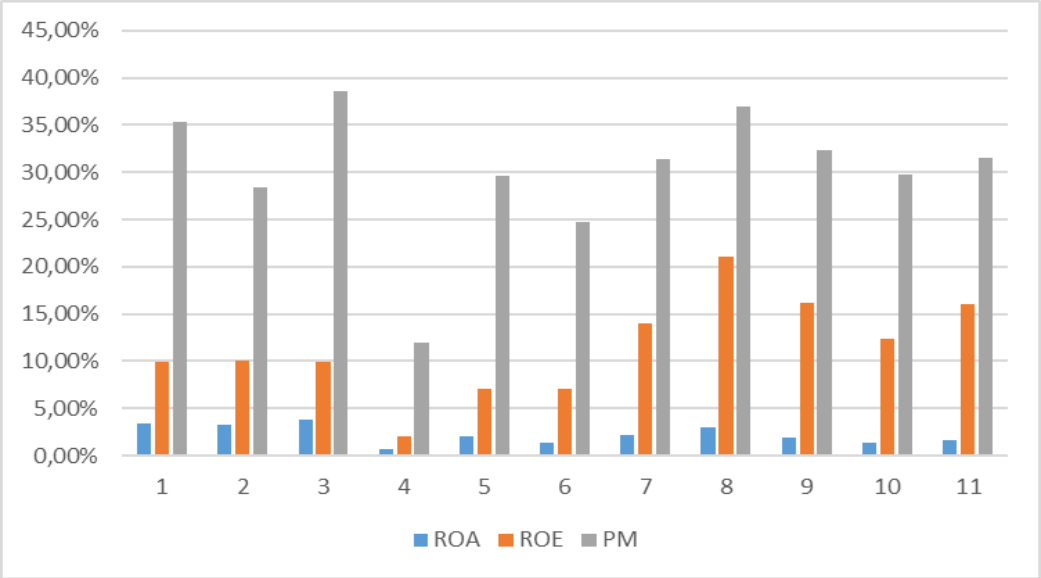

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

ثانيا: تحليل المردودية لبنك الخليج الجزائري

الجدول الموال يقدم بيانات متعلقة بمؤشرات مالية تعبر عن مردودية البنك الخليج الجزائري لفترة 11 عاماً من 2012 إلى غاية 2022.

الجدول رقم 11: مؤشرات المردودية لبنك الخليج الجزائري خلال الفترة 2012-2022

السنوات	ROA	ROE	PM
	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	النتيجة الصافية/ مجموع حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات
2012	3.80%	25.48%	32.66%
2013	3.62%	26.58%	40.76%
2014	2.27%	20.80%	33.29%
2015	2.05%	15.81%	28.91%
2016	1.39%	10.65%	22.11%
2017	1.42%	13.46%	23.55%
2018	1.80%	15.82%	23.15%
2019	2.34%	18.91%	27.49%
2020	1.71%	14.48%	20.74%
2021	1.58%	13.48%	23.63%
2022	1.46%	12.44%	23.82%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

1. العائد على الأصول:(ROA) شهد العائد على الأصول ROA خلال فترة الدراسة اتجاهاً تنازلياً بشكل عام من 3.80٪ في عام 2012 إلى 1.46٪ في عام 2022، مع انخفاض ملحوظ في عام 2016 (1.39%)؛ وعلى هذا الأساس يظهر أن قدرة بنك الخليج الجزائري على توليد الأرباح من كل وحدة من أصوله في انخفاض مستمر، ورغم هذا فإن السنوات التي تلي 2016 تبشر بتحسن على الرغم من أنه بطيء.

2. العائد على حقوق الملكية(ROE) : اتبع العائد على حقوق الملكية ROE اتجاهاً مشابهاً للعائد على الأصول ROA، مع انخفاض من 25.48٪ في عام 2012 إلى 12.44٪ في عام 2022، مع انخفاض كبير في عام 2016 (10.65%)؛ وعلى هذا الأساس يظهر أن قدرة بنك الخليج الجزائري على توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين في انخفاض مستمر، ورغم هذا فإن السنوات التي تلي 2016 تبشر بتحسن على الرغم من أنه بطيء.

3. هامش الربح (PM) : شهد هامش الربح PM أيضًا اتجاهًا تنازليًا بشكل عام من 32.66٪ في عام 2012 إلى 23.82٪ في عام 2022، مع انخفاض حاد في عام 2016 (22.11%)؛ وهذا يظهر أن نسبة صافي الدخل من الإيرادات الخاصة ببنك الخليج الجزائري غير مستقرة حيث أن كل دينار جزائري من إيرادات البنك تحقق سنة 2017 حوالي 0.23 دج كنتيجة صافية.

الشكل رقم 04: مؤشرات المردودية لبنك الخليج الجزائري خلال الفترة 2012-2022

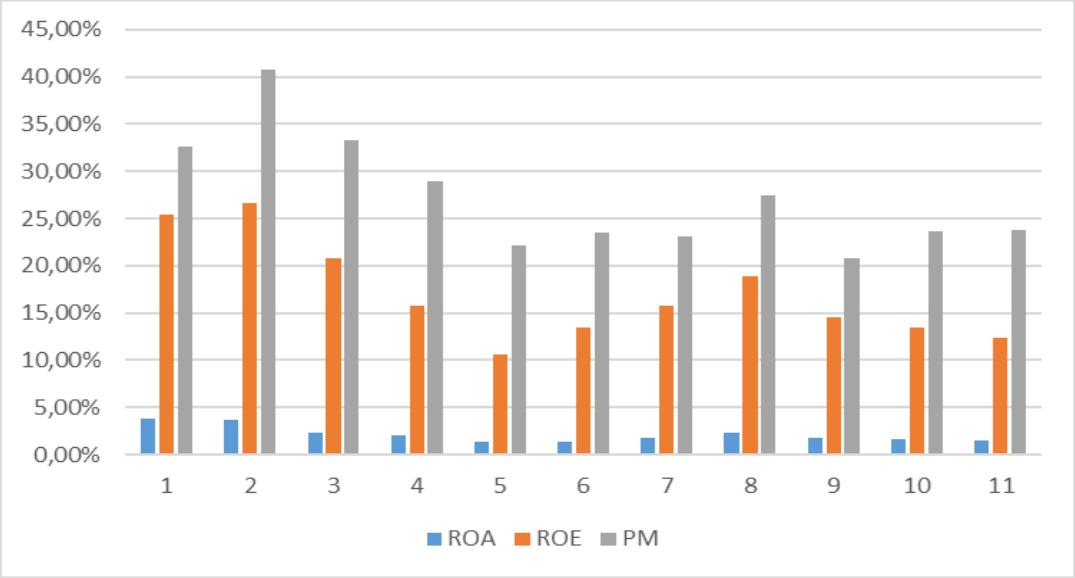

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

المطلب الثالث: مقارنة المردودية للبنوك محل الدراسة

أولا: المقارنة بين البنوك محل الدراسة من خلال العائد على الأصول(ROA)

1. حساب متوسط العائد على الأصول لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط العائد على الأصول = 1.05%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط العائد على الأصول = 1.57%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط العائد على الأصول = 2.26%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط العائد على الأصول = 2.13%.

2. مقارنة العائد على الأصول بين البنوك:

- يحقق بنك السلام الجزائري alsalam أعلى متوسط عائد على الأصول من بين جميع البنوك الأربعة.
- يحقق بنك الخليج الجزائري agb ثاني أعلى متوسط عائد على الأصول.

- يحقق البنك الخارجي الجزائري BEA ثالث أعلى متوسط عائد على الأصول.
- يحقق البنك الوطني الجزائري BNA أدنى متوسط عائد على الأصول.
- تظهر البنوك العمومية محل الدراسة أداء أقل من حيث العائد على الأصول.
- للبنوك الخاصة محل الدراسة قدرة أفضل بكثير عن البنوك العمومية محل الدراسة على توليد الأرباح من خلال استخدام أصولها.

ثانيا: المقارنة بين البنوك محل الدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE)

1.حساب متوسط العائد على حقوق الملكية لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط العائد على حقوق الملكية =12.44%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط العائد على حقوق الملكية = 14.28%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط العائد على حقوق الملكية= 11.44%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط العائد على حقوق الملكية = 17.08%.

2.مقارنة العائد على حقوق الملكية:

- يحقق بنك الخليج الجزائري agb أعلى متوسط عائد على حقوق الملكية من بين جميع البنوك الأربعة.
- يحقق البنك الخارجي الجزائري BEA ثاني أعلى متوسط عائد على حقوق الملكية.
- يحقق البنك الوطني الجزائري BNA ثالث أعلى متوسط عائد على حقوق الملكية.
- يحقق بنك السلام الجزائري alsalam أدنى متوسط عائد على حقوق الملكية.
- تظهر البنوك العمومية محل الدراسة أداء أكثر من حيث العائد على حقوق الملكية عن بنك السلام الجزائري، وعائد أقل عن بنك الخليج الجزائري .

ثالثا: المقارنة بين البنوك محل الدراسة من خلال هامش الربح (PM)

1. حساب متوسط هامش الربح لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط هامش الربح = 21.57 %.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط هامش الربح = 28.26 %.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط هامش الربح= 30.06%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط هامش الربح = 27.28%.

2. مقارنة هامش الربح:

- يحقق بنك السلام الجزائري alsalam أعلى متوسط هامش ربح من بين جميع البنوك الأربعة.
- يحقق بنك الخارجي الجزائري BEA ثاني أعلى متوسط هامش ربح.
- يحقق بنك الخليج الجزائري agb ثالث أعلى متوسط هامش ربح.
- يحقق البنك الوطني الجزائري BNA أدنى متوسط هامش ربح.
- تظهر البنوك العمومية محل الدراسة أداء أقل من حيث العائد على هامش الربح .

المبحث الثالث: تحليل الكفاءة للبنوك محل الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف نقدم ثلاثة مطالب، يتمثل المطلب الأول في تحليل الكفاءة للبنوك العمومية محل الدراسة باستخدام النسب المالية، أما المطلب الثاني فهو تحليل الكفاءة للبنوك الخاصة محل الدراسة باستخدام النسب المالية، والمطلب الثالث مقارنة الكفاءة للبنوك محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل الكفاءة للبنوك العمومية محل الدراسة باستخدام النسب المالية

قبل البداية في دراسة الكفاءة للبنوك محل الدراسة باستخدام التحليل المالي (النسب المالية) يجدر الإشارة إلى أنه لا توجد نسبة واحدة كافية لتقييم كفاءة البنك التجاري بشكل عام وذلك لعدة أسباب أهمها تعدد جوانب كفاءة البنك حيث تتضمن كفاءة البنك جوانب متعددة مثل الربحية، والسيولة، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، وكفاءة التشغيل، ورضا العملاء ...، فلا يمكن قياس جميع هذه الجوانب بنسبة مالية واحدة.

وعليه وبغية دراسة كفاءة البنوك محل الدراسة تم استخدام مجموعة من النسب المالية، علما أنه تم اختيارها بعد الاطلاع على عدة دراسات في الموضوع.

الجدول رقم12: النسب المالية المختارة لقياس كفاءة البنوك محل الدراسة

النسب المالية		الرمز	طريقة قياس النسب
نسب السيولة	نسبة القروض إلى الودائع	LDR	مجموع القروض/مجموع الودائع
	نسبة النقدية إلى مجموع الودائع	CTD	النقدية/مجموع الودائع
	نسبة النقدية إلى مجموع الأصول	LQ	النقدية/مجموع الأصول
نسب المخاطر	مخاطر الائتمان	CR	مخصصات خسائر القروض/مجموع القروض
	مخاطر السيولة	DP	مجموع الودائع/مجموع الأصول
نسب الكفاءة التشغيلية	التكاليف التشغيل إلى الأصول	OEA	مصاريف التشغيل/مجموع الأصول
	نسبة تكلفة الإيرادات	CRR	تكاليف التشغيل / الإيرادات
نسبة الكفاية	كفاية رأس المال	CAR	مجموع حقوق الملكية/مجموع الأصول
	كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع	ETD	مجموع حقوق الملكية/مجموع الودائع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على العديد من الدراسات

تعد نسب المردودية أداة قيمة لتقييم كفاءة البنك التجاري من حيث قدرته على توليد الأرباح، وقد تم اقصاء نسب المردودية من الجدول لأنه تم دراستها على حدا في المبحث السابق.

أولا: قياس الكفاءة للبنك الوطني الجزائري

الجدول الموال يقدم بيانات متعلقة بمؤشرات مالية تعبر عن كفاءة البنك الوطني الجزائري لفترة 11 عاماً من 2012 إلى غاية 2022.

الجدول رقم 13: قياس كفاءة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2022

	CAR	CR	LQ	DP	LDR	CTD	OEA	CRR	ETD
2012	8,28%	1,48%	11,97%	70,50%	97,36%	16,97%	2,41%	57,76%	11,75%
2013	9,00%	2,35%	14,04%	70,91%	95,79%	19,80%	3,18%	62,15%	12,70%
2014	7,63%	3,81%	9,16%	73,42%	102,12%	12,48%	4,45%	74,51%	10,40%
2015	8,25%	3,81%	11,98%	79,84%	72,11%	15,01%	3,87%	71,61%	10,34%
2016	8,07%	3,64%	10,75%	66,25%	82,37%	16,23%	3,84%	71,32%	12,19%
2017	9,38%	2,41%	10,57%	71,05%	94,51%	14,87%	3,81%	72,27%	13,20%
2018	9,35%	2,06%	10,94%	72,84%	98,61%	15,02%	3,69%	69,47%	12,84%
2019	8,57%	3,54%	12,35%	73,90%	95,49%	16,71%	4,56%	84,88%	11,60%
2020	9,32%	2,09%	5,94%	71,69%	107,09%	8,28%	3,78%	82,20%	13,01%
2021	8,49%	3,14%	7,40%	60,75%	75,36%	12,19%	3,23%	71,96%	13,98%
2022	7,40%	1,56%	6,79%	60,40%	64,44%	11,24%	2,61%	72,13%	12,24%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

1. نسب السيولة: تلعب نسب السيولة دورا هاما في قياس وتقييم كفاءة البنك التجاري من خلال قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وتلبية احتياجات العملاء بشكل مستمر.

أ. نسبة القروض إلى الودائع LDR: تشير إلى نسبة القروض المقدمة من قبل البنك إلى إجمالي الودائع؛ ارتفاع نسبة LDR يشير إلى اعتماد أكبر على الودائع لتمويل القروض، مما قد يُؤدي إلى مخاطر أعلى، تظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة LDR من 102.12% في عام 2014 إلى 64.44% في عام 2022؛ ويشير هذا الانخفاض إلى تحسن في قدرة البنك على تمويل عملياته من خلال مصادر تمويل أخرى غير الودائع.

ب. نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD: تشير إلى نسبة الأصول الأكثر سيولة (النقد) إلى إجمالي الودائع، ارتفاع نسبة CTD يُشير إلى قدرة أفضل على الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع، تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة CTD من 19.80% في عام 2013 إلى 8.28% في عام 2020؛ يُشير هذا الانخفاض إلى انخفاض قدرة البنك على الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.

ج. **نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ:** تُشير إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من خلال الأصول الأكثر سيولة، ارتفاع نسبة LQ يُشير إلى قدرة أفضل على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل؛ تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة LQ من 11.97% في عام 2012 إلى 6.79% في عام 2022؛ يُثير هذا الانخفاض بعض المخاوف بشأن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

2. نسب المخاطر: هناك العديد من النسب المالية التي يمكن استخدامها في للتعبير عن المخاطر التي يتعرضها البنك، وهذا الموضوع أي نسب المخاطر البنكية موضوع شائع جدا وهذا أمر طبيعي نظرا لتعرض البنوك للعديد من المخاطر، كما أن البنوك من أكثر المؤسسات حساسية للمخاطر.

أ. مخاطر الائتمان CR: من أجل تحليل هذه النسبة في البنك الوطني الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من 2012 إلى 2015: تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري في هذه الفترة متحفظ في منح القروض، ويكون مخصصات أكبر لمخاطر الائتمان، ولديه قدرة أفضل على امتصاص الخسائر من القروض المتعثرة، مع انخفاض مخاطر الائتمان للبنك.

- من 2016 إلى 2018: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري في هذه الفترة يتعرض لمخاطر ائتمانية أعلى، مع احتمال أكبر لتكبد خسائر من القروض المتعثرة، كما أن قدرة البنك أقل على امتصاص الخسائر.

- من 2019 إلى 2022: في هذه الفترة كانت هذه النسبة متذبذة وهذا يمكن أن يكون له دلالات إيجابية أو سلبية على قدرة البنك على إدارة مخاطر الائتمان، ويمكن أن نرجع هذا الأمر إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية مع بداية سنة 2019 (كوفيد -19).

ب. مخاطر السيولة DP: تُعتبر نسبة DP مؤشراً مهماً على كفاءة إدارة السيولة من قبل البنك التجاري؛ من أجل تحليل هذه النسبة في البنك الوطني الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من 2012 إلى 2015: تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري في هذه الفترة يعتمد بدرجة كبيرة على الودائع في تمويل اصوله، كما يشير ارتفاع هذه النسبة إلى مخاطر سيولة أعلى.

- سنة 2016: تميزت هذه السنة بانخفاض كبير ومفاجئ لهذه النسبة وهذا الامر قد يكون له اساب داخلية خاصة بالبنك أو لأسباب وظروف خارجية.

- من سنة 2017 إلى سنة 2019: تميزت هذه الفترة بمعاودة ارتفاع النسبة.

- من سنة 2020 إلى سنة 2022: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري في هذه الفترة يعتمد بدرجة أقل على الودائع في تمويل الأصول، كما أن مخاطر السيولة انخفضت.

3. نسب الكفاءة التشغيلية: تقيس نسب الكفاءة التشغيلية قدرة البنك على إدارة موارده وتحويلها إلى أرباح بكفاءة.

أ. التكاليف التشغيل إلى الأصول OEA: من أجل تحليل هذه النسبة في البنك الوطني الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من سنة 2012 إلى سنة 2014: تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري في هذه الفترة يعاني من انخفاض في الكفاءة وإمكانية وجود هدر في الموارد.

- من سنة 2015 إلى سنة 2018: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري في هذه الفترة يتميز بتحسن في كفاءة استخدام الموارد وإدارة التكاليف.

- سنة 2019: في هذه السنة عاودت النسبة إلى الارتفاع.

- من سنة 2020 إلى سنة 2022: في هذه الفترة عاودت النسبة إلى الانخفاض وهذا دليل تحسن الأمور مرة أخرى.

ب. نسبة تكلفة الإيرادات CRR: خلال فترة الدراسة هذه النسبة في تذبذ دائم ومتبان لدرجة لا يمكننا ضبط توجها في فترة معينة، لذا عموما فانخفاض نسبة CRR يشير إلى تحسن في الربحية وكفاءة توليد الأرباح، في حين أت ارتفاعها يشير إلى انخفاض في الربحية وإمكانية وجود ضغوط على هامش الربح.

4. نسب الكفاية: تقيس نسب الكفاية قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتحمل المخاطر؛ وتستخدم هذه النسب لتقييم سلامة واستقرار البنك.

أ. كفاية رأس المال CAR: نسبة كفاية رأس المال (CAR) هي مؤشر مالي مهم يقيس قدرة البنك على امتصاص الخسائر دون التعرض لخطر الإفلاس، فكلما ارتفعت نسبةCAR ، كلما كان البنك أكثر قدرة على تحمل الخسائر، في الجزائر، يبلغ الحد الأدنى المطلوب لنسبة8% CAR ، ومن خلال دراسة هذه النسبة خلال فترة الدراسة نجدها أنها كانت مقبولة ما عدا في سنتي 2014 و2022.

ب. كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD: عموما وخلال كل فترة الدراسة كانت نسبة ETD أعلى من 10 % وهذا مؤشراً جيداً على قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.

الشكل رقم05: قياس كفاءة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2022

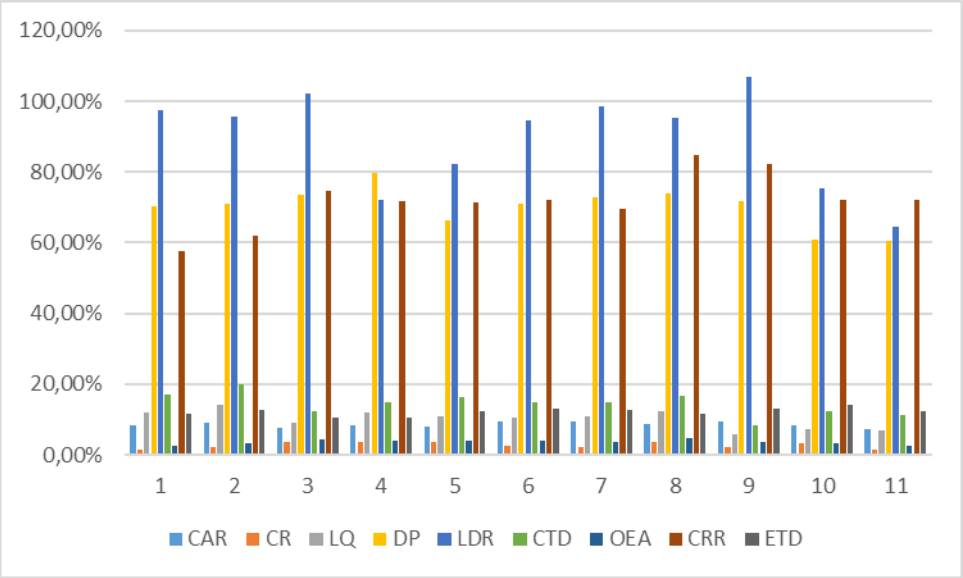

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

ثانيا: قياس الكفاءة للبنك الخارجي الجزائري

الجدول الموال يقدم بيانات متعلقة بمؤشرات مالية تعبر عن كفاءة البنك الخارجي الجزائري لفترة 11 عاماً من 2012 إلى غاية 2022.

الجدول رقم 14: قياس كفاءة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2022

	CAR	CR	LQ	DP	LDR	CTD	OEA	CRR	ETD
2012	9,21%	0,03%	27,84%	82,43%	66,21%	33,77%	6,70%	76,68%	11,17%
2013	10,09%	0,18%	18,49%	81,58%	80,96%	22,66%	2,14%	61,44%	12,37%
2014	9,45%	0,84%	20,03%	82,88%	76,26%	24,17%	2,46%	30,53%	11,40%
2015	10,34%	0,49%	14,05%	81,43%	82,75%	17,26%	2,24%	42,55%	12,70%
2016	11,42%	1,68%	17,82%	79,71%	81,87%	22,36%	2,67%	29,97%	14,33%
2017	10,05%	1,58%	24,00%	81,51%	76,99%	29,44%	3,25%	56,82%	12,32%
2018	11,08%	1,09%	15,55%	79,19%	91,75%	19,64%	2,32%	42,56%	13,99%
2019	12,18%	1,14%	12,63%	67,16%	110,98%	18,80%	2,25%	47,34%	18,13%
2020	14,08%	1,56%	12,13%	73,92%	101,25%	16,40%	4,30%	60,34%	19,05%
2021	11,66%	1,16%	21,48%	74,72%	63,79%	28,74%	2,28%	51,25%	15,60%
2022	10,51%	1,25%	24,52%	85,42%	54,18%	28,70%	2,52%	71,78%	12,30%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

1. نسب السيولة:

أ. نسبة القروض إلى الودائع LDR: تظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة LDR من 66.21% في عام 2012 إلى 54.18% في عام 2022؛ ويشير هذا الانخفاض إلى تحسن في قدرة البنك على تمويل عملياته من خلال مصادر تمويل أخرى غير الودائع.

ب. نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD: تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة CTD من 33.77% في عام 2012 إلى 28.70% في عام 2022؛ يُشير هذا الانخفاض إلى انخفاض قدرة البنك على الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.

ج. نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ: تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة LQ من 27.84% في عام 2012 إلى 24.52% في عام 2022؛ يُثير هذا الانخفاض بعض المخاوف بشأن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

2. نسب المخاطر:

أ. مخاطر الائتمان CR: من أجل تحليل هذه النسبة في البنك الخارجي الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من 2012 إلى 2014: تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الخارجي الجزائري في هذه الفترة متحفظ في منح القروض، ويكون مخصصات أكبر لمخاطر الائتمان، ولديه قدرة أفضل على امتصاص الخسائر من القروض المتعثرة، مع انخفاض مخاطر الائتمان للبنك.

- 2015: تميزت هذه الفترة بانخفاض لهذه النسبة.

- من 2016 إلى 2018: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الخارجي الجزائري في هذه الفترة يتعرض لمخاطر ائتمانية أعلى، مع احتمال أكبر لتكبد خسائر من القروض المتعثرة، كما أن قدرة البنك أقل على امتصاص الخسائر.

- من 2019 إلى 2022: في هذه الفترة كانت هذه النسبة متذبذة وهذا يمكن أن يكون له دلالات إيجابية أو سلبية على قدرة البنك على إدارة مخاطر الائتمان، ويمكن أن نرجع هذا الأمر إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية مع بداية سنة 2019 (كوفيد -19).

ب. مخاطر السيولة DP: من أجل تحليل هذه النسبة في البنك الخارجي الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من 2012 إلى 2016: تميزت هذه الفترة بانخفاض النسبة مما يدل على أن البنك الخارجي الجزائري يعتمد بدرجة أقل على الودائع في تمويل الأصول كما يشير انخفاض النسبة أن مخاطر السيولة انخفضت.
- من سنة 2017 إلى سنة 2019: تميزت هذه الفترة بمواصلة انخفاض النسبة.
- من سنة 2020 إلى سنة 2022: تميزت هذه الفترة بارتفاع النسبة حيث يدل هذا الإرتفاع على أن البنك الخارجي الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على الودائع في تمويل أصوله كما يشير هذا الإرتفاع إلى مخاطر سيولة أعلى.

3. نسب الكفاءة التشغيلية:

أ. التكاليف التشغيل إلى الأصول OEA: من أجل تحليل هذه النسبة في البنك الخارجي الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من سنة 2012 إلى سنة 2016: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الخارجي الجزائري في هذه الفترة يتميز بتحسن في كفاءة استخدام الموارد وإدارة التكاليف.
- سنة 2017: تميزت هذه الفترة بارتفاع لهذه النسبة وهذا يدل على أن البنك الخارجي الجزائري في هذه الفترة يعاني من انخفاض في الكفاءة وإمكانية وجود هدر في الموارد.
- من سنة 2018 إلى سنة 2019: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة.
- سنة 2020: في هذه السنة عاودت النسبة إلى الارتفاع.
- من سنة 2021 إلى سنة 2022: في هذه الفترة عاودت النسبة إلى الانخفاض وهذا دليل تحسن الأمور مرة أخرى.

ب. نسبة تكلفة الإيرادات CRR: من أجل تحليل هذه النسبة في البنك الخارجي الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من سنة 2012 إلى سنة 2014: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل إلى تحسن في الربحية وكفاءة توليد الأرباح في البنك الخارجي الجزائري.
- سنة 2015: تميزت الفترة بالإرتفاع لهذه النسبة وهذا يدل أن البنك الخارجي الجزائري يعاني من انخفاض في الربحية وإمكانية وجود ضغوط على هامش الربح.
- سنة 2016: تميزت هذه الفترة بمعاودة انخفاض النسبة.
- من سنة 2017 إلى سنة 2022: عاودت النسبة بالإرتفاع.

4. نسب الكفاية:

أ. **كفاية رأس المال** CAR: من خلال دراسة هذه النسبة نجدها أنها كانت مقبولة طيلة سنوات الدراسة.

ب. **كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD:** عموما وخلال كل فترة الدراسة كانت نسبة ETD أعلى من 10% وهذا مؤشراً جيداً على قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.

الشكل رقم 06: قياس كفاءة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2022

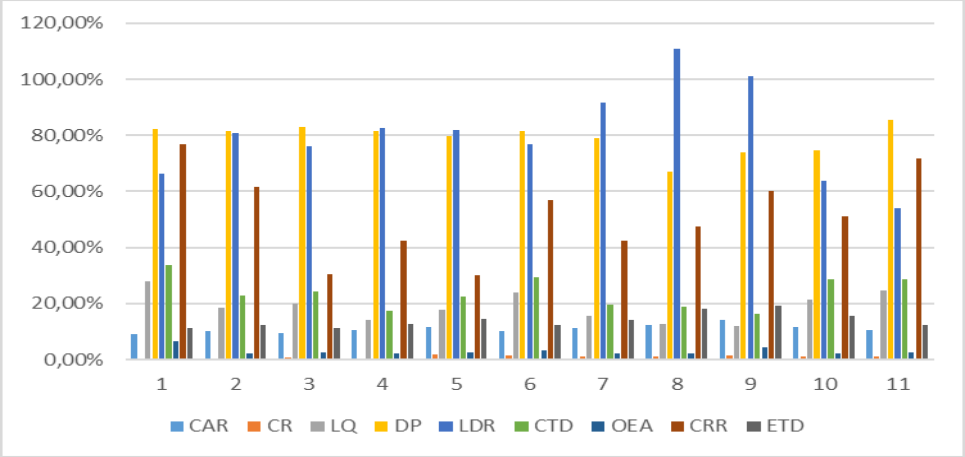

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

المطلب الثاني: تحليل الكفاءة للبنوك الخاصة محل الدراسة باستخدام النسب المالية

أولا: قياس الكفاءة لبنك السلام الجزائري

الجدول الموال يقدم بيانات متعلقة بمؤشرات مالية تعبر عن كفاءة بنك السلام الجزائري لفترة 11 عاماً من 2012 إلى غاية 2022.

الجدول رقم 15: قياس كفاءة البنك السلام الجزائري خلال الفترة 2012-2022

	CAR	CR	LQ	DP	LDR	CTD	OEA	CRR	ETD
2012	34,62%	2,32%	32,23%	59,18%	104,47%	54,47%	4,91%	50,77%	58,50%
2013	31,90%	4,24%	25,36%	60,51%	115,29%	41,91%	6,82%	60,49%	52,72%
2014	38,56%	2,03%	30,90%	53,57%	116,25%	57,69%	4,99%	50,63%	71,97%
2015	35,25%	3,76%	39,07%	58,37%	90,15%	66,92%	5,05%	81,08%	60,38%
2016	28,96%	1,76%	35,63%	64,99%	56,75%	54,83%	4,04%	58,78%	44,57%
2017	19,31%	2,22%	40,62%	75,38%	71,61%	53,89%	3,67%	65,92%	25,61%
2018	15,72%	1,58%	25,41%	77,64%	88,46%	32,73%	3,95%	56,59%	20,24%
2019	14,51%	1,21%	21,05%	64,71%	113,34%	32,53%	4,11%	49,77%	22,42%
2020	11,62%	1,10%	32,96%	81,98%	76,53%	40,20%	3,29%	56,28%	14,18%
2021	11,46%	1,08%	31,92%	83,46%	77,72%	38,25%	2,85%	59,68%	13,74%
2022	10,44%	0,98%	28,52%	82,84%	82,32%	34,43%	3,07%	57,52%	12,60%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

1. نسب السيولة:

أ. **نسبة القروض إلى الودائع LDR:** تظهر البيانات انخفاضاً ملحوظاً في نسبة LDR من 104.47% في عام 2012 إلى 82.32% في عام 2022؛ ويشير هذا الانخفاض إلى تحسن في قدرة البنك على تمويل عملياته من خلال مصادر تمويل أخرى غير الودائع.

ب. نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD: تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة CTD من 54.47% في عام 2015 إلى34.43% في عام 2022؛ يُشير هذا الانخفاض إلى انخفاض قدرة البنك على الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.

ج. **نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ:** تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة LQ من 32.23% في عام 2012 إلى 28.52% في عام 2022؛ يُثير هذا الانخفاض بعض المخاوف بشأن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

2.نسب المخاطر:

أ. **مخاطر الائتمان CR: من** أجل تحليل هذه النسبة في بنك السلام الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من 2012 إلى 2015: تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن بنك السلام الجزائري في هذه الفترة متحفظ في منح القروض، ويكون مخصصات أكبر لمخاطر الائتمان، ولديه قدرة أفضل على امتصاص الخسائر من القروض المتعثرة، مع انخفاض مخاطر الائتمان للبنك.
- من 2016 إلى2017: في هذه الفترة واصلت النسبة بالإرتفاع .
- من 2018 إلى 2022: في هذه الفترة كانت هذه النسبة متذبذة وهذا يمكن أن يكون له دلالات إيجابية أو سلبية على قدرة البنك على إدارة مخاطر الائتمان، ويمكن أن نرجع هذا الأمر إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية مع بداية سنة 2019 (كوفيد -19).

ب. مخاطر السيولة DP: من أجل تحليل هذه النسبة في بنك السلام الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من سنة 2012 إلى سنة 2014: تميزت هذه الفترة بانخفاض لهذه النسبة حيث يدل هذا الإنخفاض على على أن بنك السلام الجزائري في هذه الفترة يعتمد بدرجة أقل على الودائع في تمويل الأصول، كما أن مخاطر السيولة انخفضت.
- من سنة 2015 إلى سنة 2018: تميزت هذه الفترة بارتفاع النسبة حيث يدل هذا الإرتفاع على أن بنك السلام الجزائري في هذه الفترة يعتمد بدرجة كبيرة على الودائع في تمويل أصوله، كما يشير ارتفاع هذه النسبة إلى مخاطر سيولة أعلى.
- سنة 2019: تميزت هذه الفترة بانخفاض حاد في النسبة.
- من سنة 2020 إلى سنة 2022: تميزت هذه الفترة بمعاودة ارتفاع النسبة.

3. نسب الكفاءة التشغيلية:

أ. تكاليف التشغيل إلى الأصول OEA: من أجل تحليل هذه النسبة في بنك السلام الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من سنة 2012 إلى سنة 2018: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن بنك السلام الجزائري في هذه الفترة يتميز بتحسن في كفاءة استخدام الموارد وإدارة التكاليف.

- سنة 2019: تميزت هذه الفترة بارتفاع لهذه النسبة وهذا يدل على أن بنك السلام الجزائري في هذه الفترة يعاني من انخفاض في الكفاءة وإمكانية وجود هدر في الموارد.
- من سنة 2020 إلى سنة 2021: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة.
- سنة 2022: في هذه السنة عاودت النسبة إلى الارتفاع.

ب. نسبة تكلفة الإيرادات CRR: من أجل تحليل هذه النسبة في بنك السلام الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من سنة 2012 إلى سنة 2015: تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر لهذه النسبة وهذا يدل انخفاض في الربحية وإمكانية وجود ضغوط على هامش الربح.
- من سنة 2016 إلى سنة 2019: تميزت الفترة بالإنخفاض لهذه النسبة وهذا يدل على تحسن في الربحية وكفاءة توليد الأرباح في بنك السلام الجزائري.
- من سنة 2020 إلى سنة 2021: عاودت النسبة بالإرتفاع.
- سنة 2022: تميزت هذه الفترة بمعاودة انخفاض النسبة.

4.نسب الكفاية:

أ. **كفاية رأس المال** CAR: من خلال دراسة هذه النسبة خلال فترة الدراسة نجدها أنها كانت مقبولة طيلة سنوات الدراسة.

ب. كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD: عموما وخلال كل فترة الدراسة كانت نسبة ETD أعلى من 10% وهذا مؤشراً جيداً على قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.

الشكل رقم 07: قياس كفاءة البنك السلام الجزائري خلال الفترة 2012-2022

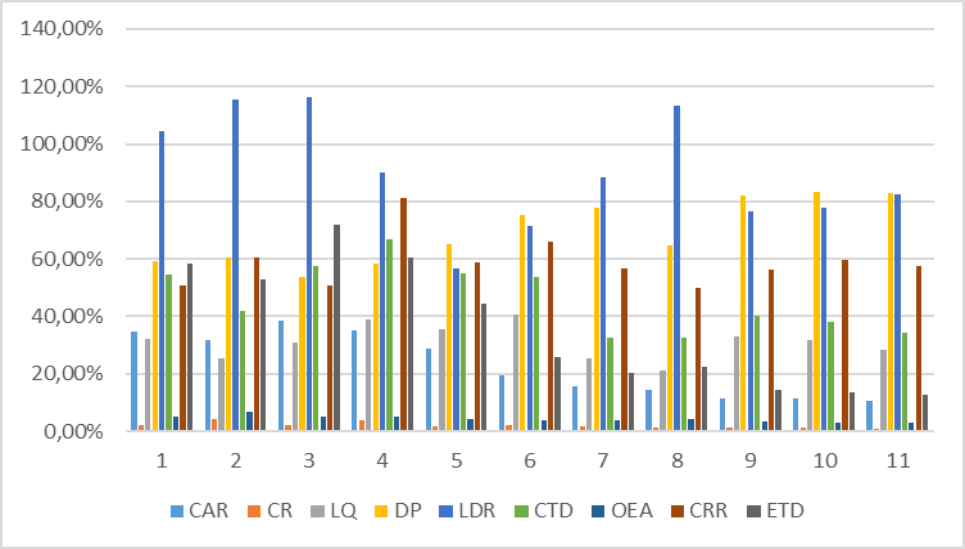

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

ثانيا: قياس الكفاءة لبنك الخليج الجزائري

الجدول الموال يقدم بيانات متعلقة بمؤشرات مالية تعبر عن كفاءة بنك الخليج الجزائري لفترة 11 عاماً من 2012 إلى غاية 2022.

الجدول رقم 16: قياس كفاءة البنك الخليج الجزائري خلال الفترة 2012-2022

	CAR	CR	LQ	DP	LDR	CTD	OEA	CRR	ETD
2012	14,91%	4,21%	30,14%	72,12%	85,60%	41,79%	6,40%	55,01%	20,68%
2013	13,63%	1,27%	33,66%	75,18%	77,79%	44,77%	4,15%	46,66%	18,13%
2014	10,90%	0,89%	34,06%	76,81%	74,54%	44,34%	3,77%	55,36%	14,19%
2015	12,94%	0,44%	27,82%	77,40%	83,06%	35,94%	4,30%	60,84%	16,72%
2016	13,04%	0,53%	15,60%	78,06%	92,15%	19,99%	4,35%	69,20%	16,71%
2017	10,52%	1,21%	23,92%	81,95%	80,07%	29,19%	4,01%	66,72%	12,84%
2018	11,38%	2,51%	12,64%	79,63%	96,35%	15,87%	5,29%	68,05%	14,30%
2019	12,38%	2,72%	15,09%	77,23%	91,46%	19,55%	5,33%	62,65%	16,03%
2020	11,82%	3,50%	12,92%	80,39%	90,01%	16,07%	5,90%	71,42%	14,71%
2021	11,74%	1,99%	18,24%	81,73%	78,43%	22,31%	4,51%	67,32%	14,36%
2022	11,73%	1,10%	14,20%	81,32%	78,65%	17,46%	4,11%	67,14%	14,42%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

1. نسب السيولة:

أ. نسبة القروض إلى الودائع LDR: تظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة LDR من 85.60% في عام 2012 إلى78.65 % في عام 2022؛ ويشير هذا الانخفاض إلى تحسن في قدرة البنك على تمويل عملياته من خلال مصادر تمويل أخرى غير الودائع.

ب. نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD: تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة CTD من 41.79% في عام 2012 إلى 17.46% في عام 2022، يُشير هذا الانخفاض إلى انخفاض قدرة البنك على الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.

ج. نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ: تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظًا في نسبة LQ من 30.14% في عام 2012 إلى 14.20% في عام 2022؛ يُثير هذا الانخفاض بعض المخاوف بشأن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

2. نسب المخاطر:

أ. مخاطر الائتمان CR: من أجل تحليل هذه النسبة في بنك الخليج الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من 2012 إلى 2016: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن بنك الخليج الجزائري في هذه الفترة يتعرض لمخاطر ائتمانية أعلى، مع احتمال أكبر لتكبد خسائر من القروض المتعثرة، كما أن قدرة البنك أقل على امتصاص الخسائر.

- من 2017 إلى 2020: تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن بنك الخليج الجزائري في هذه الفترة متحفظ في منح القروض، ويكون مخصصات أكبر لمخاطر الائتمان، ولديه قدرة أفضل على امتصاص الخسائر من القروض المتعثرة، مع انخفاض مخاطر الائتمان للبنك.

- من 2021 إلى 2022: تميزت الفترة بمعاودة الانخفاض لهذه النسبة.

ب. مخاطر السيولة DP: من أجل تحليل هذه النسبة في بنك الخليج الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من 2012 إلى 2017: تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن بنك الخليج الجزائري في هذه الفترة يعتمد بدرجة كبيرة على الودائع في تمويل اصوله، كما يشير ارتفاع هذه النسبة إلى مخاطر سيولة أعلى.

- من سنة 2018 إلى سنة 2019: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن بنك الخليج الجزائري في هذه الفترة يعتمد بدرجة أقل على الودائع في تمويل الأصول، كما أن مخاطر السيولة انخفضت.

- من سنة 2020 إلى سنة 2022: تميزت هذه الفترة بمعاودة ارتفاع النسبة.

3. نسب الكفاءة التشغيلية:

أ. التكاليف التشغيل إلى الأصول OEA: من أجل تحليل هذه النسبة في بنك الخليج الجزائري يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل نظرا لأن هذه النسبة في تذبذب دائم في فترة الدراسة:

- من سنة 2012 إلى سنة 2017: تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن بنك الخليج الجزائري في هذه الفترة يتميز بتحسن في كفاءة استخدام الموارد وإدارة التكاليف.

- من سنة 2018 إلى سنة 2020: تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر لهذه النسبة وهذا يدل على أن بنك الخليج الجزائري في هذه الفترة يعاني من انخفاض في الكفاءة وإمكانية وجود هدر في الموارد

- من سنة 2021 إلى سنة 2022: في هذه الفترة عاودت النسبة إلى الانخفاض وهذا دليل تحسن الأمور مرة اخرى.

ب. نسبة تكلفة الإيرادات CRR: خلال فترة الدراسة هذه النسبة في تذبذ دائم ومتبان لدرجة لا يمكننا ضبط توجها في فترة معينة، لذا عموما فانخفاض نسبة CRR يشير إلى تحسن في الربحية وكفاءة توليد الأرباح، في حين أت ارتفاعها يشير إلى انخفاض في الربحية وإمكانية وجود ضغوط على هامش الربح.

4. نسب الكفاية:

أ. كفاية رأس المال CAR: ومن خلال دراسة هذه النسبة خلال فترة الدراسة نجدها أنها كانت مقبولة طيلة سنوات الدراسة.

ب. كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD: عموما وخلال كل فترة الدراسة كانت نسبة ETD أعلى من 10% وهذا مؤشراً جيداً على قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.

الشكل رقم 08: قياس كفاءة البنك الخليج الجزائري خلال الفترة 2012-2022

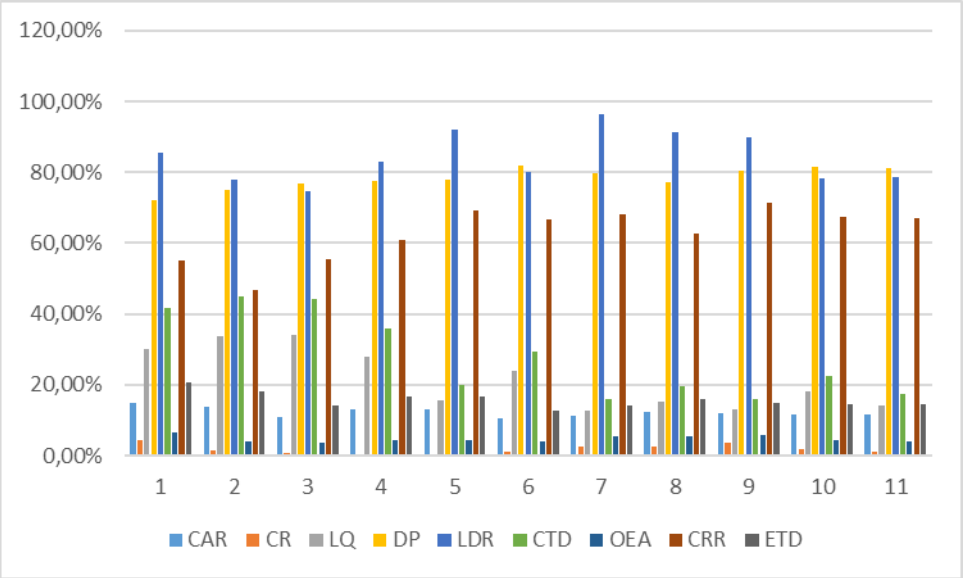

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022

المطلب الثالث: مقارنة الكفاءة للبنوك محل الدراسة

أولا: المقارنة بين البنوك محل الدراسة من خلال نسب السيولة

1. نسبة القروض إلى الودائع LDR: نسبة القروض إلى الودائع (LDR) تقيس نسبة القروض المقدمة من البنك إلى إجمالي الودائع، نسبة القروض إلى الودائع (LDR) المُستهدفة عادةً ما تكون أقل من 80٪.

أ. حساب متوسط LDR لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط نسبة القروض إلى الودائع LDR = 89.57%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط نسبة القروض إلى الودائع LDR = 80.63%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط نسبة القروض إلى الودائع LDR = 90.26%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط نسبة القروض إلى الودائع LDR = 84.37%.

ب. مقارنة LDR بين البنوك:

- يحقق بنك الخارجي الجزائري BEA أدنى متوسط نسبة القروض إلى الودائع LDR من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن البنك الخارجي الجزائري قادر على تمويل عملياته من خلال مصادر تمويل أخرى غير الودائع.
- يحقق بنك الخليج الجزائري agb ثاني أدنى متوسط نسبة القروض إلى الودائع LDR من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن البنك الخليج الجزائري قادر على تمويل عملياته من خلال مصادر تمويل أخرى غير الودائع.
- يحقق كل من البنك الوطني الجزائري BNA وبنك السلام الجزائري alsalam متوسطات عالية لنسبة القروض إلى الودائع LDR وهذا يدل على أن البنكن يعتمدان على الودائع لتمويل القروض، مما قد يُؤدي إلى مخاطر أعلى.

2. نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD: تقيس نسبة النقد والأموال في البنوك إلى إجمالي الودائع، نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) المُستهدفة عادةً ما تكون أكثر من 10٪.

أ. حساب متوسط CTD لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD = 14.44%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD = 23.81%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD = 46.17%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD = 94.27%.

ب. مقارنة CTD بين البنوك:

- يحقق بنك السلام الجزائري alsalam أعلى متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن هذا البنك قادر على الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.
- يحقق بنك الخليج الجزائري agb ثاني أعلى متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن هذا البنك قادر على الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.
- يحقق بنك الخارجي الجزائري BEA ثالث أعلى متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن هذا البنك قادر على الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.
- يحقق بنك الوطني الجزائري BNA رابع أعلى متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن هذا البنك قادر على الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.
- من خلال متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD نجد أن البنوك الخاصة لها قدرة أفضل من البنوك العمومية في الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.

3. نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ: تقيس قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل باستخدام الأصول السائلة مثل النقد والأموال في البنوك، بشكل عام، تُعتبر نسبة السيولة (LQ) مرتفعة إذا كانت أكثر من 20٪.

أ. حساب متوسط LQ لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ = 10.17%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ = 18.96%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ = 31.24%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ = 21.66%.

ب. مقارنة LQ بين البنوك:

- يحقق بنك السلام الجزائري alsalam أعلى متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن هذا البنك قادر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من خلال الأصول الأكثر سيولة.
- يحقق بنك الخليج الجزائري agb ثاني أعلى متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن هذا البنك قادر الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.

- يحقق بنك الخارجي الجزائري BEA ثالث أعلى متوسط النقدية إلى مجموع الأصول LQ من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن هذا البنك قادر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من خلال الأصول الأكثر سيولة.
- يحقق بنك الوطني الجزائري BNA رابع أعلى متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الأصول LQ من بين جميع البنوك الأربعة؛ وهذا الأمر يُثير بعض المخاوف بشأن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.
- من خلال متوسط النقدية إلى مجموع الأصول LQ نجد أن البنوك الخاصة لها قدرة أفضل من البنوك العمومية في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال الأصول الأكثر سيولة.

ثانيا: المقارنة بين البنوك محل الدراسة من خلال نسب المخاطر

1. نسبة مخاطر الائتمان CR: تقيس مخاطر التعثر عن سداد القروض؛ تُعتبر مخاطر الائتمان (CR) مرتفعة إذا كانت أكثر من 5٪؛ وتشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية من القروض التي خصص البنك مبالغ لتغطية خسائرها المحتملة.

أ. حساب متوسط CR لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط نسبة مخاطر الائتمان CR = 2.72%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط نسبة مخاطر الائتمان CR = 1.00%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط نسبة مخاطر الائتمان CR = 2.03%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط نسبة مخاطر الائتمان CR = 1.85%.

ب. مقارنة CR بين البنوك:

- يحقق بنك الخارجي الجزائري BEA أدنى متوسط نسبة مخاطر الائتمان CR من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن البنك الخارجي الجزائري.
- يحقق بنك الخليج الجزائري agb ثاني أدنى متوسط نسبة مخاطر الائتمان CR من بين جميع البنوك الأربعة.
- يحقق بنك السلام الجزائري alsalam ثالث أدنى متوسط نسبة مخاطر الائتمان CR من بين جميع البنوك الأربعة.
- يحقق بنك الوطني الجزائري BNA رابع أدنى متوسط نسبة مخاطر الائتمان CR من بين جميع البنوك الأربعة.

2. مخاطر السيولة DP: تقيس قدرة البنك على تلبية التزاماته قصيرة الأجل؛ تشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لأصول البنك الممولة من خلال الودائع؛ وتعتبرمرتفعة إذا كانت أكثر من 100٪.

أ. حساب متوسط DP لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط نسبة مخاطر السيولة DP = 70.14%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط نسبة مخاطر السيولة DP = 79.09%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط نسبة مخاطر السيولة DP = 69.33%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط نسبة مخاطر السيولة DP = 78.35%.

ب. مقارنة DP بين البنوك:

- يحقق بنك السلام الجزائري alsalam أدنى متوسط مخاطر السيولة DP من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن البنك الخارجي الجزائري؛ وهذا يدل على أن البنك في هذه الفترة يعتمد بدرجة أقل على الودائع في تمويل الأصول، كما أن مخاطر السيولة منخفضة.

- عموما نسبة مخاطر السيولة DP في جميع البنوك الأربعة مقبولة وعليه مخاطر السيولة منخفضة في البنوك كلها خلال فترة الدراسة 2012-2022.

ثالثا: المقارنة بين البنوك محل الدراسة من خلال نسب الكفاءة التشغيلية

1. نسبة التكاليف التشغيل إلى الأصول OEA: هي مقياس مهم لكفاءة البنك في استخدام موارده.

أ. حساب متوسط OEA لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط نسبة التشغيل إلى الأصول OEA = 3.58%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط نسبة التشغيل إلى الأصول OEA = 3.01%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط نسبة التشغيل إلى الأصول OEA = 4.25%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط نسبة التشغيل إلى الأصول OEA = 4.74%.

ب. مقارنة OEA بين البنوك:

- يحقق بنك الخارجي الجزائري BEA أدنى متوسط التشغيل إلى الأصول OEA من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن البنك الخارجي الجزائري.

- يحقق بنك البنك الوطني الجزائري BNA ثاني أدنى متوسط التشغيل إلى الأصول OEA من بين جميع البنوك الأربعة؛ أي أن البنك الوطني الجزائري.

- عموما البنوك العمومية في دراستنا أفضل من البنوك الخاصة فيما يخص هذه النسبة، بمعنى أن البنوك العمومية خلال فترة الدراسة أكثر كفاءة في استخدام الموارد وإدارة التكاليف.

2. نسبة تكلفة الإيرادات CRR: إن انخفاض نسبة CRR يشير إلى تحسن في الربحية وكفاءة توليد الأرباح، في حين أن ارتفاعها يشير إلى انخفاض في الربحية وإمكانية وجود ضغوط على هامش الربح.

أ. حساب متوسط CRR لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط نسبة تكلفة الإيرادات CRR = 71.84%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط نسبة تكلفة الإيرادات CRR = 51.93%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط نسبة تكلفة الإيرادات CRR = 58.87%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط نسبة تكلفة الإيرادات CRR = 62.76%.

ب. مقارنة CRR بين البنوك:

- في كل البنوك محل الدراسة هناك ارتفاع لنسبة نسبة تكلفة الإيرادات CRR خلال فترة الدراسة رغم تفاوت النسب إلا أنها كلها مرتفعة وهذا يدل نوعا ما إلى أن هناك تبذير في الموارد نوعا ما.

رابعا: المقارنة بين البنوك محل الدراسة من خلال نسب الكفاية

1. نسبة كفاية رأس المال CAR: هي مقياس مهم لكفاءة البنك في استخدام موارده.

أ. حساب متوسط CAR لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط نسبة كفاية رأس المال CAR = 8.52%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط نسبة كفاية رأس المال CAR = 10.91%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط نسبة كفاية رأس المال CAR = 22.94%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط نسبة كفاية رأس المال CAR = 12.27%.

ب. مقارنة CAR بين البنوك:

- **بنك ASALAM:** يتمتع بأعلى نسبة كفاية رأس المال، مما يعني أنه يتمتع بأقوى قدرة على امتصاص الخسائر دون التعرض لخطر الإفلاس.
- **بنك AGB:** يحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة كفاية رأس المال، مما يدل على قدرة جيدة على تحمل المخاطر.
- **بنك BEA:** يتمتع بنسبة كفاية رأس المال، ضمن النطاق المقبول، مع وجود هامش لتحمل بعض المخاطر.
- **بنك BNA:** لديه أدنى نسبة كفاية رأس المال، من بين البنوك الأربعة، مما قد يثير بعض المخاوف بشأن قدرته على امتصاص الخسائر الكبيرة.
- عموما البنوك الخاصة محل الدراسة أفضل من البنوك العمومية محل الدراسة فيما يخص كفاية رأس المال.

2. كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD: عموما وخلال كل فترة الدراسة كانت نسبة ETD أعلى من 10 % وهذا مؤشراً جيداً على قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.

أ. حساب متوسط ETD لكل البنوك محل الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري BNA: متوسط نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD = 12.20%.
- البنك الخارجي الجزائري BEA: متوسط نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD = 13.94%.
- بنك السلام الجزائري alsalam: متوسط نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD = 36.08%.
- بنك الخليج الجزائري agb: متوسط نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD = 15.74%.

ب. مقارنة ETD بين البنوك:

- **بنك ASALAM:** يتمتع بأعلى نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع، مما يعني أنه يتمتع بأقوى قدرة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل دون الاعتماد على الودائع.
- **بنك AGB:** يحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع، مما يدل على قدرة جيدة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.
- **بنك BEA:** يتمتع بنسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ضمن النطاق المقبول، مع وجود هامش لتحمل بعض الالتزامات قصيرة الأجل.

- **بنك BNA:** لديه أدنى نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع من بين البنوك الأربعة، مما قد يثير بعض المخاوف بشأن قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

- عموما البنوك الخاصة محل الدراسة أفضل من البنوك العمومية محل الدراسة فيما يخص كفاية حقوق الملكية إلى الودائع.

خلاصة الفصل الثاني:

تضمن هذا الفصل دراسة قياسية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2022) حيث توصلت إلى أهم النتائج منها:

- البنوك العمومية لم تحقق مردودية كبيرة أو مثلى في ظل الموارد المتاحة لديها، لكن البنوك الخاصة كانت أفضل حال من حيث استغلال أو توظيف الموارد المتاحة إليها حيث كانت أصولها أكثر جودة، كما أنها كانت أقل مخاطرة من البنوك العمومية.
- البنوك الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق المردودية مقارنة بالبنوك العمومية.
- معدل دوران الأصول مرتفع جدا لدى البنوك الخاصة بينما هو جد منخفض لدى البنوك العمومية.
- يحقق كل من البنك الوطني الجزائري BNA وبنك السلام الجزائري alsalam متوسطات عالية لنسبة القروض إلى الودائع LDR وهذا يدل على أن البنكان يعتمدان على الودائع لتمويل القروض، مما قد يُؤدي إلى مخاطر أعلى.
- أن البنوك الخاصة لها قدرة أفضل من البنوك العمومية في الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع.
- نجد أن البنوك الخاصة لها قدرة أفضل من البنوك العمومية في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال الأصول الأكثر سيولة.
- تظهر البنوك العمومية محل الدراسة أداء أكثر من حيث العائد على حقوق الملكية عن بنك السلام الجزائري، وعائد أقل عن بنك الخليج الجزائري.

الخاتمة

يتوقف بقاء واستمرارية البنوك الجزائرية على الوصول إلى مستوى أداء عالي من المردودية والكفاءة البنكية، إذ أصبح من الضروري على أي بنك الاهتمام بمردوديته وكفاءته والعمل على تتبعها ومحاول تحسينها، بما يلائم أهدافه وأهداف الاقتصاد عامة، حيث تم من خلال هذه الدراسة تحليل المردودية والكفاءة للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2022)، وقد تم معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين أساسيين انطلاقا من الفرضيات التي تبنيناها، ثم التعرف على ماهية المردودية والكفاءة البنكية بالإضافة إلى التطرق لأهم الدراسات السابقة التي ساعدتنا في موضوعنا، أما الجانب التطبيقي فقد تم تقديم عام للبنوك الجزائرية محل الدراسة التي تكونت من أربعة بنوك منها البنوك العمومية البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، والبنوك الخاصة بنك الخليج الجزائري، بنك السلام الجزائري، ومن ثم تحليل المردودية والكفاءة البنكية لكل بنك من أجل المقارنة بينهم ومعرفة البنوك التي تحقق أكبر مردودية وكفاءة عن الأخرى من خلال تحليل قوائمها المالية، وذلك باستخدام المؤشرات الخاصة بتحليل المردودية البنكية كالعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح.

وكذلك استخدمت الدراسة النسب المالية لقياس الكفاءة البنكية منها نسب السيولة، نسب المخاطر، نسب الكفاءة التشغيلية، نسب الكفاية، وقد ساعدت هذه النسب في المقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة من حيث مردوديتها وكفاءتها البنكية.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- تعتبر الكفاءة البنكية أساس من أساسيات النظام المالي المنبثق من الاقتصاد الجزئي والكلي، حيث تعمل البنوك على تخصيص الموارد المالية التي تساعد على ايجاد أفضل توظيف للإنتاجية بطرق أكثر فعالية، ولاستيفاء هذه العملية الاقتصادية الخاصة بالتخصيص الأمثل لابد من تنفيذ سياسات تدعم اثراء وتنفيذ الكفاءة داخل القطاع البنكي، وللوصول الى هذه النتيجة يجب قياس الكفاءة البنكية اما عن طريق أدوات التحليل المالي (النسب المالية) وهي من الطرق التقليدية أو الأدوات الكمية (الطرق الحديثة) عن طريق أساليب معلمية وغير معلمية.
- يتداخل مفهوم الكفاءة بعدة مصطلحات اقتصادية أخرى مثل الانتاجية والفعالية، الا أن الكفاءة تعبر عن الطريقة المثلى في استعمال الموارد لبلوغ النتائج المقدرة أما الانتاجية فهي تعبر عن قدرة البنك على تحويل عوامل الانتاج الى منتجات سلعية أو خدمية، في حين الفعالية هي تحقيق الهدف المراد الوصول إليه .
- تعبر المردودية عن كفاءة الإدارة في تحقيق النتائج من الموارد المستخدمة أو المستعملة.
- تقيس المردودية مساهمة كل وحدة نقدية من الأموال في توليد النتائج.
- المردودية المالية تهم المساهمين بصفتهم أصحاب البنوك فهم يريدون تعظيم ثروتهم، أما المردودية الاقتصادية فتهم كل من المساهمين والمقرضين معا.
- تمثل الودائع أهم مصادر أموال البنوك، كما تمثل القروض أهم استخداماتها.
- تتأثر المردودية بزيادة الإيرادات وخفض التكاليف.

– البنوك العمومية البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري خلال فترة الدراسة أكثر كفاءة في استخدام الموارد وإدارة التكاليف وذلك من خلال قياسها بالنسب التالية نسب السيولة، نسب المخاطر، نسب الكفاءة التشغيلية، نسب الكفاية .

– للبنوك الخاصة محل الدراسة بنك الخليج الجزائري وبنك السلام الجزائري قدرة أفضل بكثير عن البنوك العمومية محل الدراسة على توليد الأرباح من خلال استخدام أصولها.

– من خلال متوسط نسبة النقدية إلى مجموع الودائع CTD نجد أن البنوك الخاصة لها قدرة أفضل من البنوك العمومية في الوفاء بسحوبات العملاء على الودائع .

– في كل البنوك محل الدراسة هناك ارتفاع لنسبة نسبة تكلفة الإيرادات CRR خلال فترة الدراسة رغم تفاوت النسب إلا أنها كلها مرتفعة وهذا يدل نوعا ما إلى أن هناك تبذير في الموارد نوعا ما.

– تظهر البنوك العمومية محل الدراسة أداء أكثر من حيث العائد على حقوق الملكية عن بنك السلام الجزائري، وعائد أقل عن بنك الخليج الجزائري .

– البنوك الخاصة محل الدراسة بنك الخليج الجزائري وبنك السلام الجزائري أفضل من البنوك العمومية البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري محل الدراسة فيما يخص كفاية رأس المال.

– البنوك العمومية محل الدراسة لا تتمتع بمردودية مالية عالية، ومنه الفرضية الأولى القائلة " تتمتع البنوك العمومية محل الدراسة بمردودية مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012–2022" فرضية خاطئة.

– البنوك الخاصة تميزت بالقدرة على تحقيق مردودية عالية، وبالتالي الفرضية الثانية القائلة " تتمتع البنوك الخاصة محل الدراسة بمردودية مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012–2022" فرضية صحيحة.

– من خلال استخدام العديد من النسب المالية المعبرة عن كفاءة البنوك العمومية محل الدراسة وجدنا أن الكثير منها مقبول لدى البنوك العمومية محل الدراسة ومنه الفرضية الثالثة القائلة" تتمتع البنوك العمومية محل الدراسة بكفاءة مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012–2022" فرضية صحيحة.

– من خلال استخدام العديد من النسب المالية المعبرة عن كفاءة البنوك الخاصة محل الدراسة وجدنا أن الكثير منها مقبول لدى البنوك الخاصة محل الدراسة ومنه الفرضية الرابعة القائلة" تتمتع البنوك الخاصة محل الدراسة بكفاءة مالية عالية خلال فترة الدراسة 2012–2022" فرضية صحيحة.

– للبنوك الخاصة محل الدراسة قدرة أفضل بكثير عن البنوك العمومية محل الدراسة على توليد الأرباح من خلال استخدام أصولها، كما أن البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة أكثر كفاءة في استخدام الموارد وإدارة التكاليف مقارنة بالبنوك العمومية، ومنه الفرضية الخامسة القائلة "لدى البنوك الخاصة محل الدراسة مردودية وكفاءة مالية أعلى مقارنة بالبنوك العمومية محل الدراسة خلال الفترة 2012–2022" فرضية صحيحة.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال المردودية البنكية والكفاءة البنكية في البنوك الجزائرية:

– على البنوك الجزائرية الاعتماد على المناهج الإحصائية الحديثة في دراسة وتقييم أداء البنوك بدلا من الاعتماد على التحليل المالي فقط.

– تنمية الوعي لدى مسيري البنوك بأهمية تطبيق أدوات التحليل المالي الكمية والنوعية لما تقدمه من تحديد المستقبل المالي للبنوك وتحديد الوضعية المالية بدقة وبصفة مستمرة من أجل اكتشاف نقاط القوة والضعف.

– على البنوك العمومية الجزائرية الاهتمام بمردوديتها وسيولتها ومحاولة إيجاد الحلول لمشاكل المخاطر.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل المردودية والكفاءة البنكية للبنوك الجزائرية.

– دراسة تحليلية للمردودية والكفاءة البنكية للبنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية في الجزائر.

– قياس المردودية والكفاءة البنكية للبنوك الجزائرية باستخدام مغلف البيانات.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- الحاج طارق وفليح حسن، **الإقتصاد الإداري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- دوين مانسفيلد، **الاقتصاد التطبيقي في إدارة العمال**، ترجمة جورج فهمي، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1999.

- زغيب مليكة، بوشتيم ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2011.

السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الرهينة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000.

- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الادارة المالية**، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2011.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- بشارة آية، **دور التحليل المالي في تقييم أداء البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة-وكالة عين مليلة**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الدراسية 2021/2020.

- بن ختو فريد، **قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الدراسية 2014/2013.

- بن دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء، **مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر (2000 -2018)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، السنة الدراسية 2021/2020.

- حسن مفتاح، **أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، السنة الدراسية 2018/2017.

- حنان بوطغان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، -دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء (EMIP)** -، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.

- خمقاني يامسينة، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**، مذكرة ماستر، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2014.

- زينب عمراوي، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2013.

- شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية -دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014.

– شوقي بورقية، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مصارف، جامعة سطيف، 2010.

– طارق عبد الله المحيسن، **أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني**، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2006.

– عصام بوزيد، **محاولة اختيار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، جامعة وقلة، الجزائر، 2015–2016.

– قلاع الدم العربي، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك العمومية باستخدام النماذج متعددة المعايير" دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، السنة الدراسية 2021/2020.

– محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.

– محمد داود عثمان، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك، –دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة–Tobin's** ، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

– نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SAF–دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين–**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

– بخلفة عفراء وبقبق ليلى اسمهان، **محددات الأداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية–**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4، السنة 2021.

– توات نصرالدين، **العلاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة المتجددة انبعاثات الكربون في دول النورديك خلال الفترة (2018–2000) –دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل–**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، 2020.

– تومي إبراهيم والمسعود ربيع، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الاسلامي والبنك الاسلامي الأردني خلال الفترة 2008 –2018**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، المجلد 08، العدد 02، السنة 2021.

– سليم مجلخ ووليد بشيشي، **تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى–**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 08، العدد 15، 2019.

– شعلان منية وياسمينة ابراهيم سالم، **قياس كفاءة شركات التأمين بأسلوب تحليل مغلف البيانات–دراسة السوق الجزائري –**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 06، جامعة تمنراست،2018.

– محمد الراعي، شيرين تايه ومحمد الحرازين، **قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام مغلف البيانات**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 34 العدد 7، السنة 2020.

– محمد حقيقة وحنان بورعدة، **محددات الربحية في البنوك التجارية"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت**، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر2020.

– محمود أحمد حسين، **البرمجة الخطية في الخدمات الصحية (تحليل البيانات التطويقي–دراسة حالة–)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 88، تكريت، العراق، 2011.

– مناد بولنوار إلياس زكرياء وسايح حمزة، **المخاطر المالية وأثرها على المردودية المصرفية–المصارف الاسلامية الكويتية نموذجا–(دراسة قياسية للفترة 2012–2020)**، مجلة المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، المجلد66 –81، العدد4، السنة2021.

– وليد عبد مولاه، **كفاءة البنوك العربية**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربية للتخطيط، الكويت، العدد 104، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية

أولا: المراجع باللغة الفرنسية

LIVRES :

- J-P lovvione, **économie de l'entreprise fonction structure environnement**, Paris, 1991.
- Moltarl xluiboud, **Gestion stratégique de l'entreprise publique algérienne**, office de la publication universitaire, Alger, 1986.
- P. conso et Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**, Dunod, 10eme édition, paris, 2002.
- Philippe lorino, **Méthodes et pratique de la performance**, Edition d'organisation, Paris, 1988.
- Sylvie de coussergues, **Gestion de la banque du diagnostic a la stratégie**, édition Dunod, Paris, 5eme Edition, 2007.

ARTICLES:

- AOUAD Hadjar Soumia, BENZAI Yassine, **Mesure de l'Efficience Economique des banques commerciales Algériennes: Application de la Méthode d'Analyse des Frontières Stochastiques SFA**, ALGERIAN BUSINESS PERFORMANCE REVIEW, N°14, 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

BOOKS :

- Budi H. Batagi, **Economistic analyses of panel data**, British library cataloging in publication data, 3rd edition Brittan, 2005.

- Damodargujarati, **economietrics by example**, palgrave Macmillan, 1 stedition, London, 2011.
- Dominick .S and Derrick, **Statistics and econometrics**, Mc GRaw_Hill, New york, USA, 2002.
- Mani Mukta, **Efficiency of Commercial Banks in India**: A DEA Approach, SOCIAL SCIENCES & HUMANITIES, V24, N 1, 2016

ARTICLES :

- Abuzarqa Rawan, **Evaluating Banks Financial performance using financial ratios, case study of Kuwait Local Commercial Banks**, Journal of Business and Economics, Vol.4, N°.2, 2019.
- AVkiram.N.K, **Association of DEA Super-efficiency estimates with financial ratios: investigating the case for Chinese banks Omega**, volume 39, Issue 3, June 2011.
- MAHDAOUI Meryem, BOUCHRA Abdelghani, **Measuring the technical Efficiency in Algerian commercial banks: from a mediation approach by using Stochastic frontier analysis**, Journal of Economic Integration, Vol 10, N 02 , june 2022.
- Nader Alber and other, **Banking Efficiency: Concepts, Drivers, Measures**, Literature and Conceptual Model, SSRN Electronic Journal, January 2019.
- Prakash Pinto, Habeeb Ur Rahman, Iqbal Thomse Hawaldar, Rajeshatn, **Am Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks**, International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol.15, N°.22 (part2) 2017.

المواقع الإلكترونية

https://accountinggate.com
https://fastercapital.com
https://www.agb.dz
https://www.alsalambank.com
https://www.bank-of-algeria.dz
https://www.bna.dz
https://www.burgan.com
www.bea.dz
www.mercercapital.com

الملاحق

ميزانية البنك الوطني الجزائري

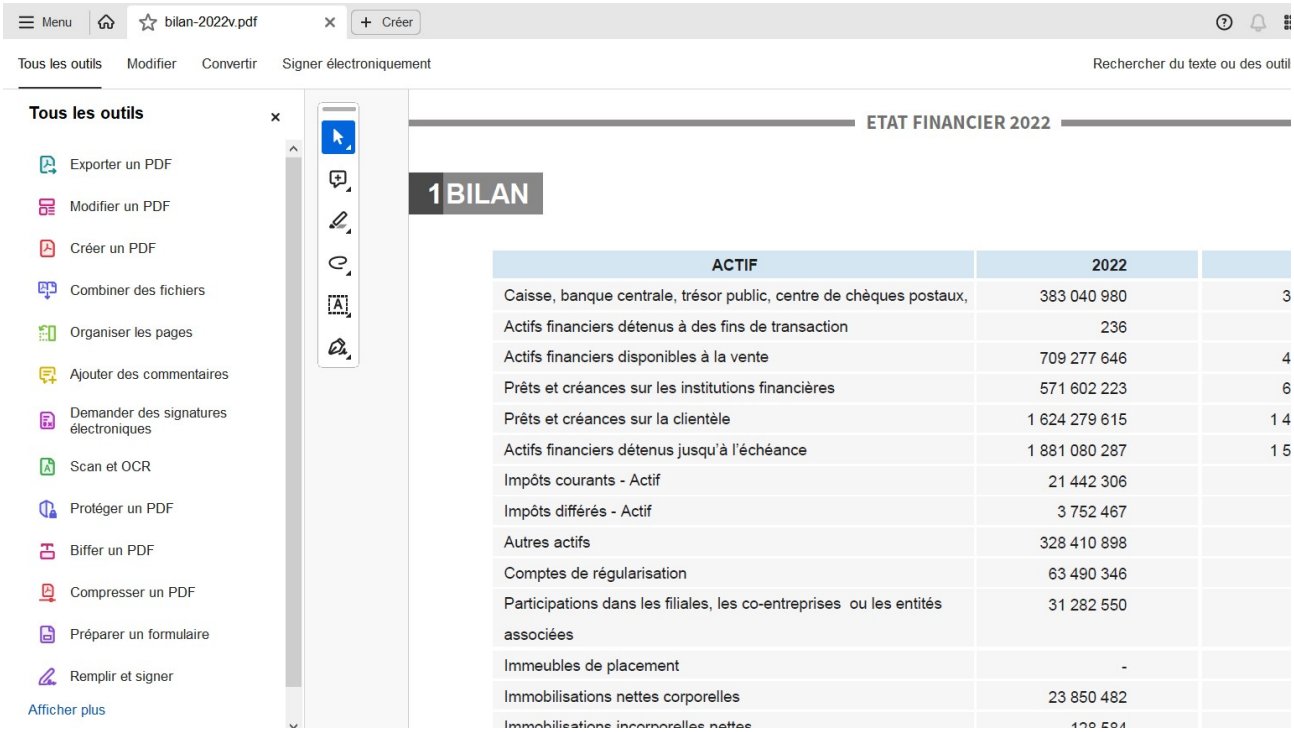

ACTIF	2022	
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	383 040 980	3
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	236	
Actifs financiers disponibles à la vente	709 277 646	4
Prêts et créances sur les institutions financières	571 602 223	6
Prêts et créances sur la clientèle	1 624 279 615	1 4
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 881 080 287	1 5
Impôts courants - Actif	21 442 306	
Impôts différés - Actif	3 752 467	
Autres actifs	328 410 898	
Comptes de régularisation	63 490 346	
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 282 550	
Immeubles de placement	-	
Immobilisations nettes corporelles	23 850 482	
Immobilisations incorporelles nettes	128 584	

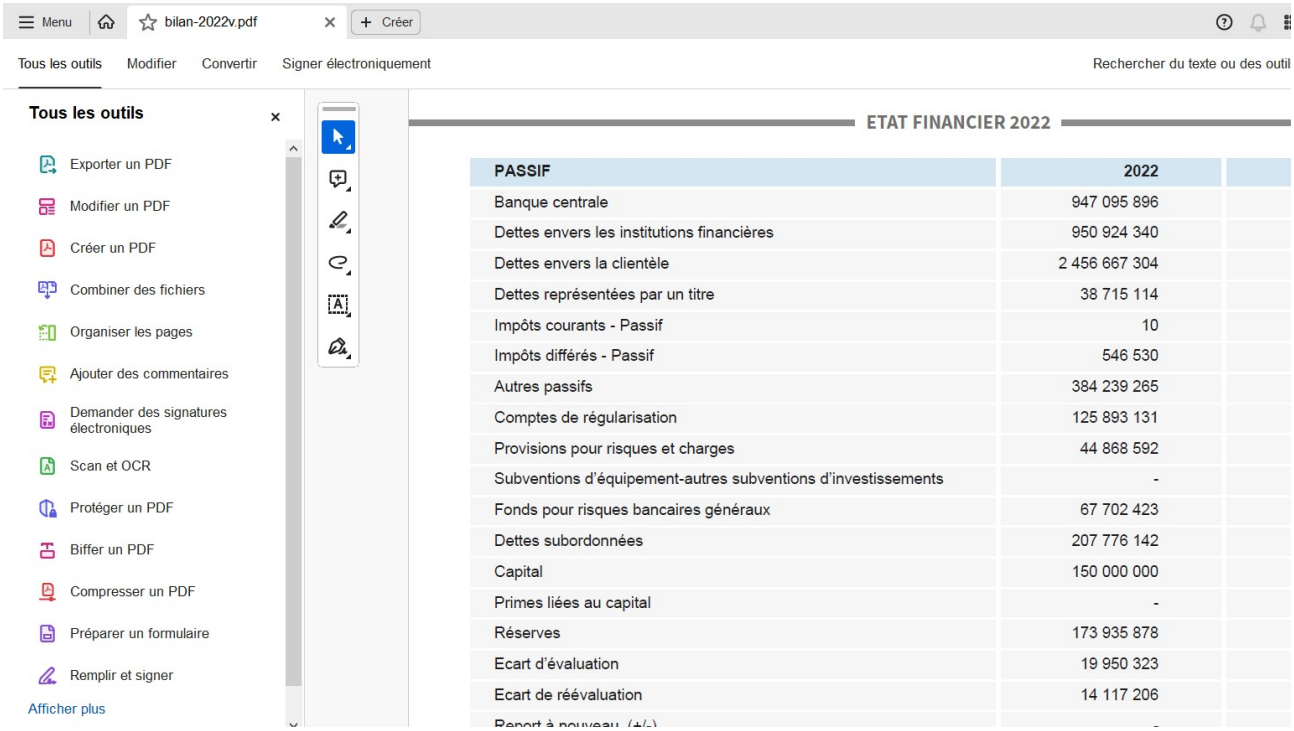

PASSIF	2022	
Banque centrale	947 095 896	
Dettes envers les institutions financières	950 924 340	
Dettes envers la clientèle	2 456 667 304	
Dettes représentées par un titre	38 715 114	
Impôts courants - Passif	10	
Impôts différés - Passif	546 530	
Autres passifs	384 239 265	
Comptes de régularisation	125 893 131	
Provisions pour risques et charges	44 868 592	
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	
Fonds pour risques bancaires généraux	67 702 423	
Dettes subordonnées	207 776 142	
Capital	150 000 000	
Primes liées au capital	-	
Réserves	173 935 878	
Ecart d'évaluation	19 950 323	
Ecart de réévaluation	14 117 206	
Report à nouveau (+/-)	-	

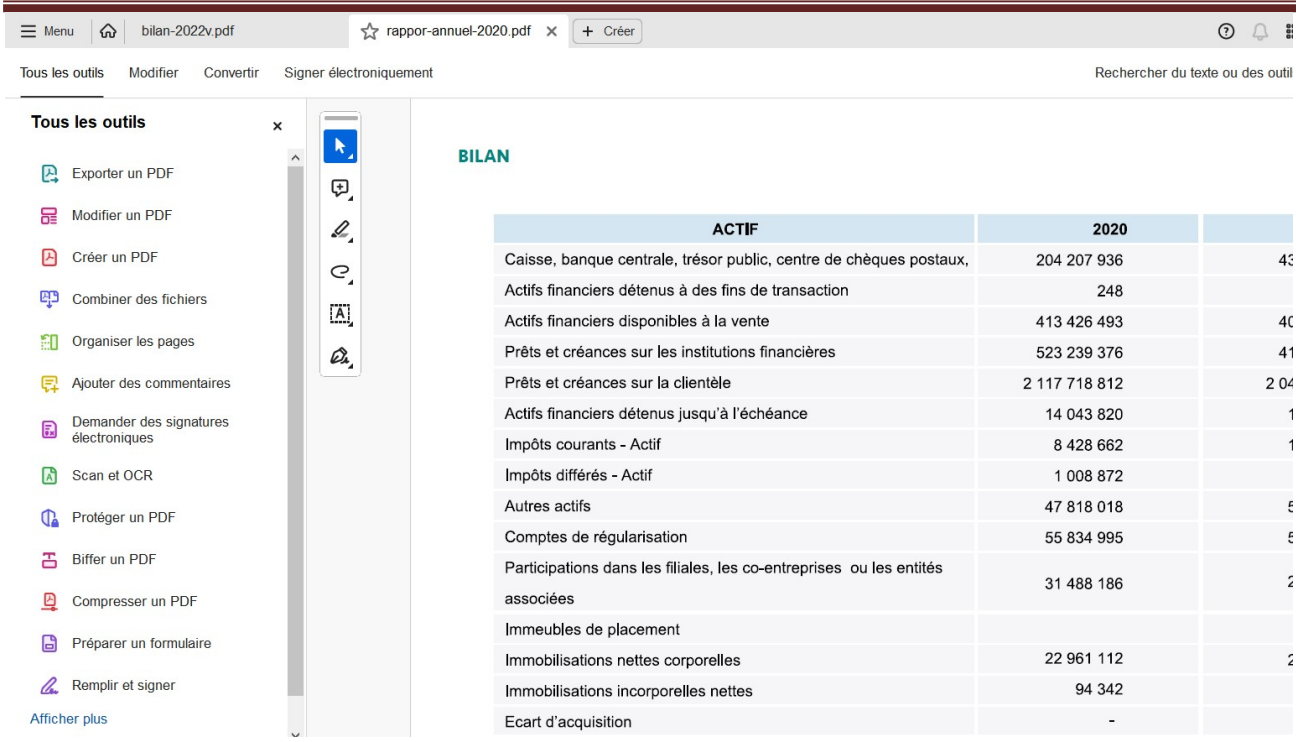

BILAN

ACTIF	2020	
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	43
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	40
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	41
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 04
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	1
Impôts courants - Actif	8 428 662	1
Impôts différés - Actif	1 008 872	
Autres actifs	47 818 018	5
Comptes de régularisation	55 834 995	5
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	2
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	2
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	
Ecart d'acquisition	-	

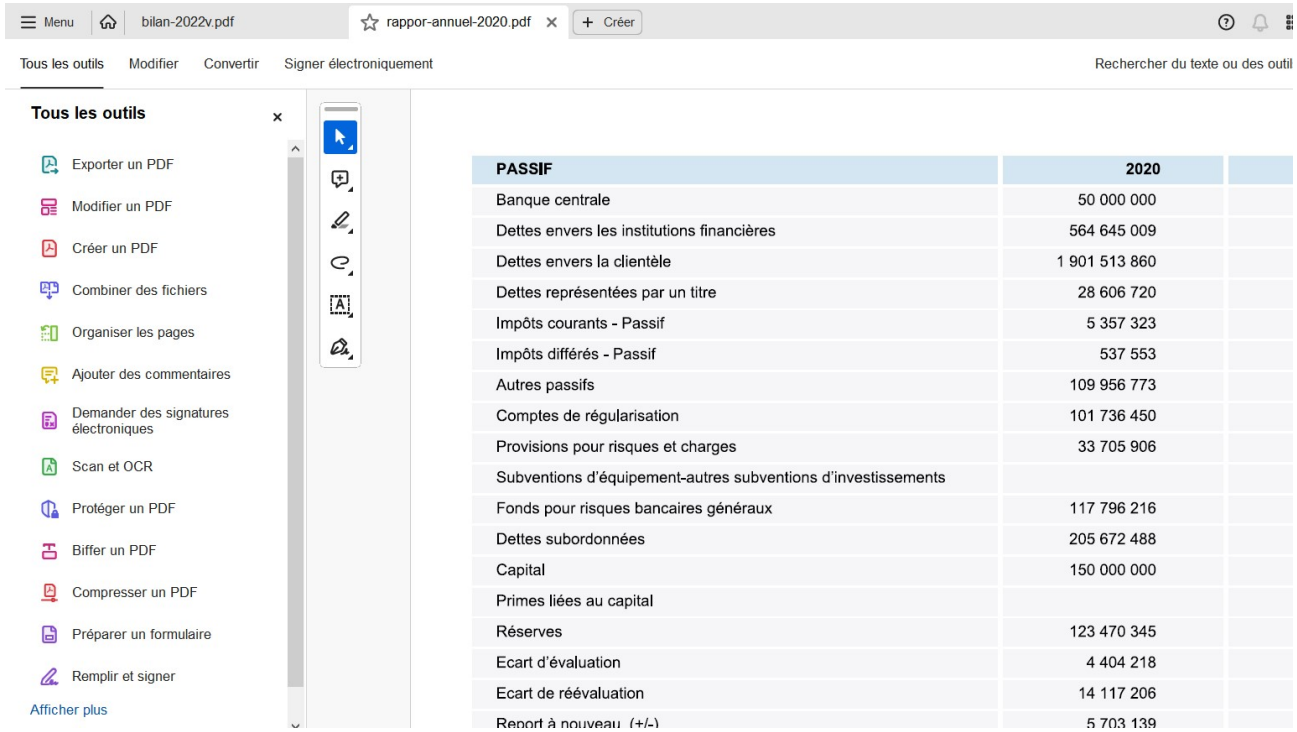

PASSIF	2020	
Banque centrale	50 000 000	
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	
Dettes représentées par un titre	28 606 720	
Impôts courants - Passif	5 357 323	
Impôts différés - Passif	537 553	
Autres passifs	109 956 773	
Comptes de régularisation	101 736 450	
Provisions pour risques et charges	33 705 906	
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	
Dettes subordonnées	205 672 488	
Capital	150 000 000	
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	
Ecart d'évaluation	4 404 218	
Ecart de réévaluation	14 117 206	
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	

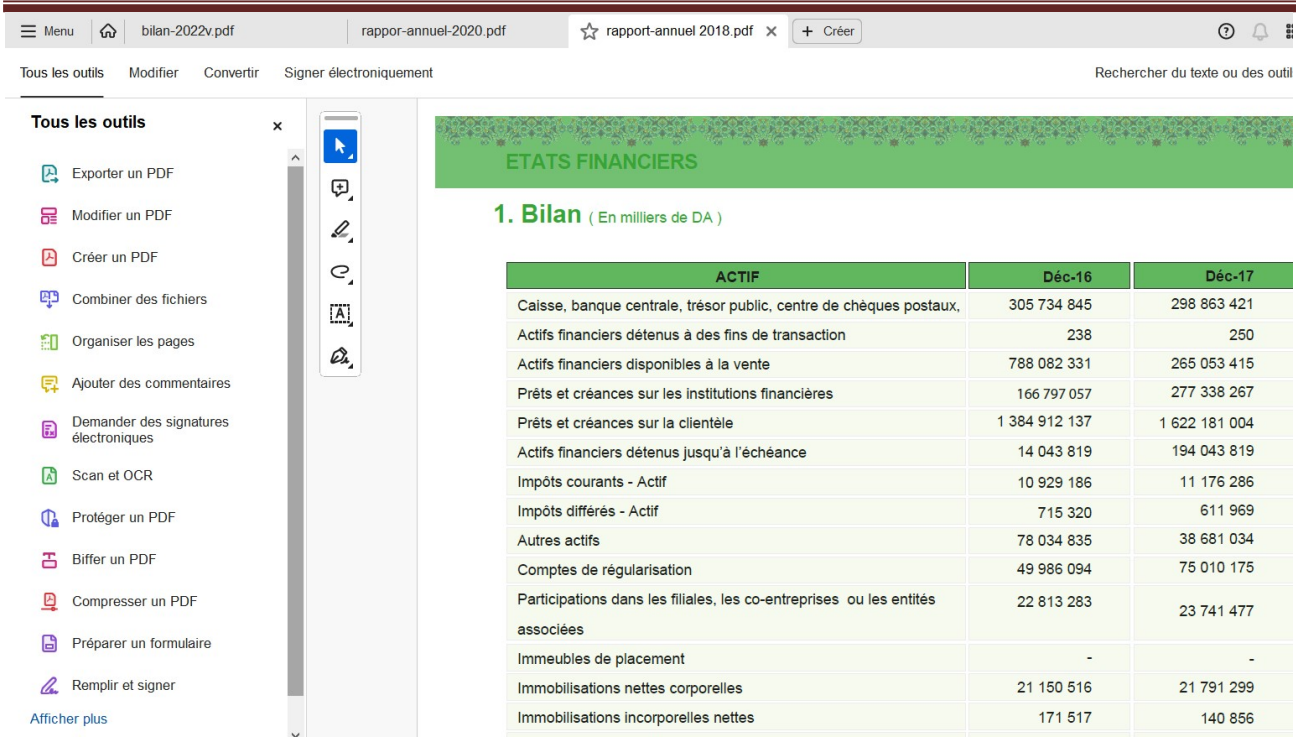

ETATS FINANCIERS

1. Bilan (En milliers de DA)

ACTIF	Déc-16	Déc-17
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845	298 863 421
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238	250
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331	265 053 415
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057	277 338 267
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137	1 622 181 004
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186	11 176 286
Impôts différés - Actif	715 320	611 969
Autres actifs	78 034 835	38 681 034
Comptes de régularisation	49 986 094	75 010 175
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283	23 741 477
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516	21 791 299
Immobilisations incorporelles nettes	171 517	140 856

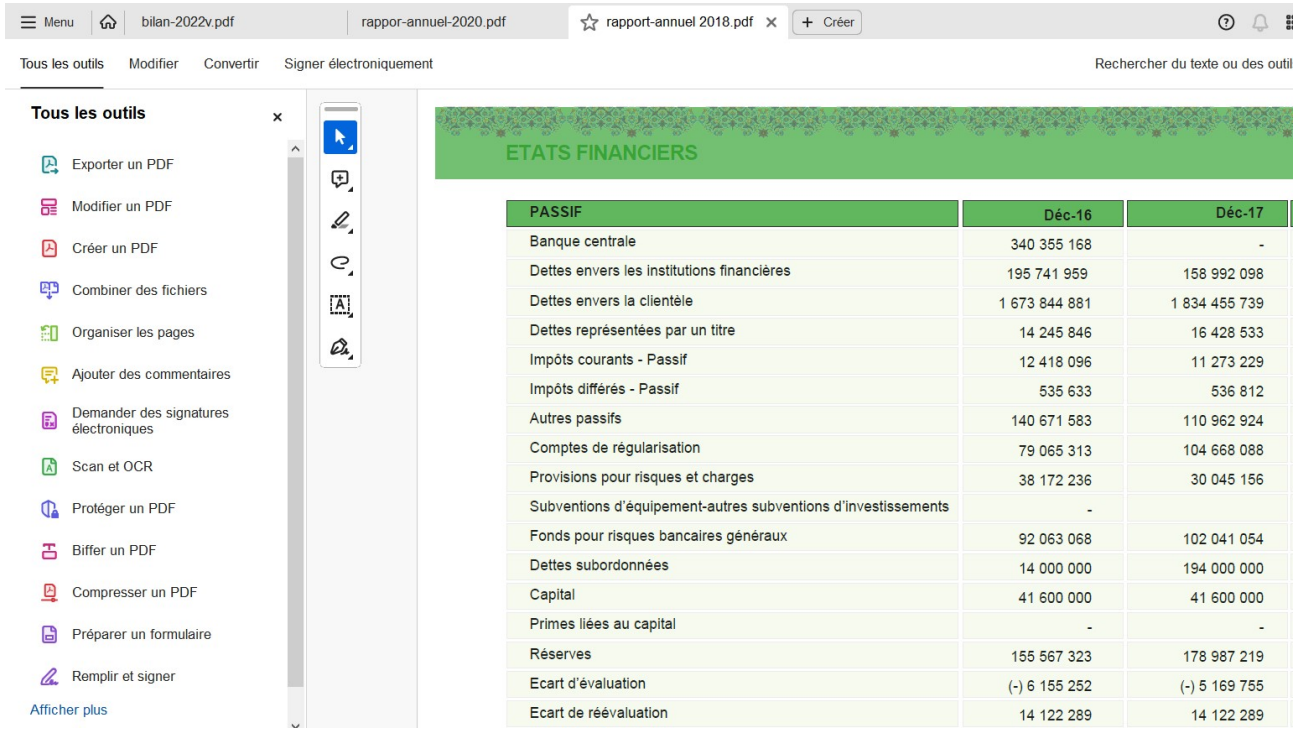

ETATS FINANCIERS

PASSIF	Déc-16	Déc-17
Banque centrale	340 355 168	-
Dettes envers les institutions financières	195 741 959	158 992 098
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881	1 834 455 739
Dettes représentées par un titre	14 245 846	16 428 533
Impôts courants - Passif	12 418 096	11 273 229
Impôts différés - Passif	535 633	536 812
Autres passifs	140 671 583	110 962 924
Comptes de régularisation	79 065 313	104 668 088
Provisions pour risques et charges	38 172 236	30 045 156
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068	102 041 054
Dettes subordonnées	14 000 000	194 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	155 567 323	178 987 219
Ecart d'évaluation	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289

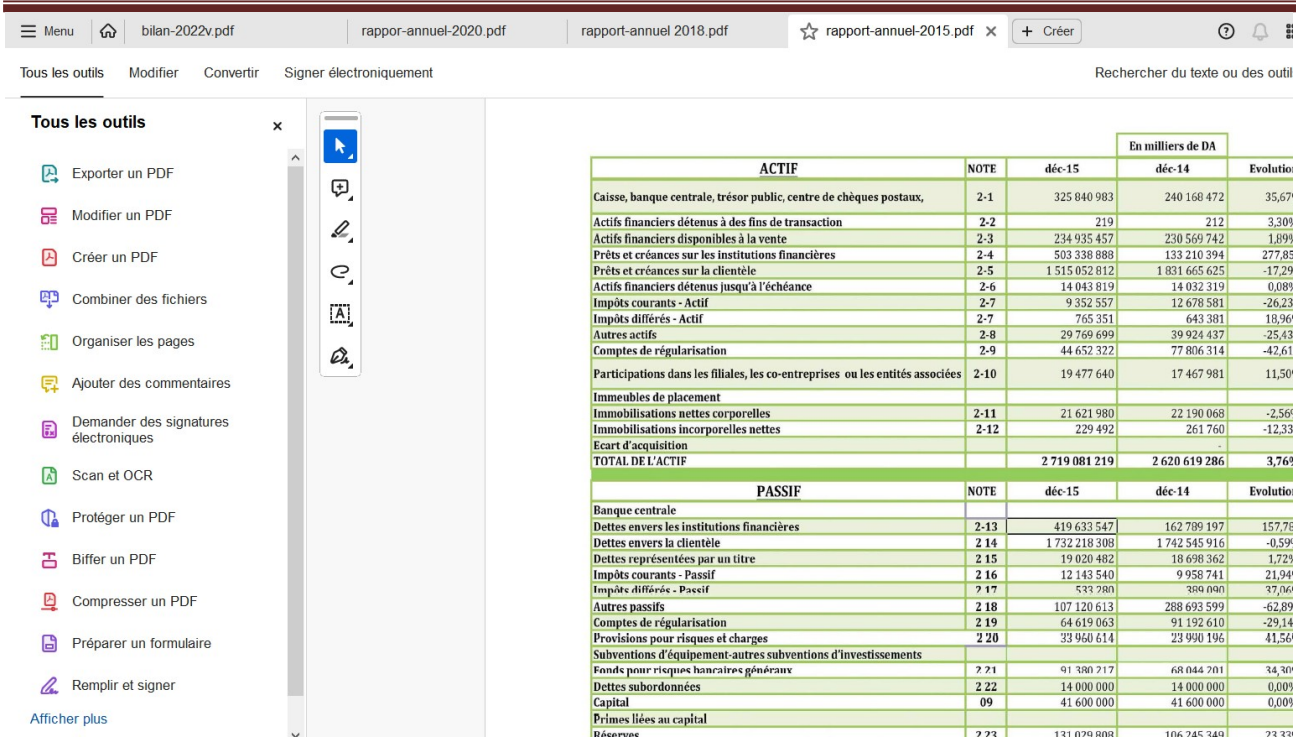

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolutio
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,309
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,899
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,089
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33
Ecart d'acquisition			-	
TOTAL DE L'ACTIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76

PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolutio
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78
Dettes envers la clientèle	2 14	1 732 218 308	1 742 545 916	-0,59
Dettes représentées par un titre	2 15	19 020 482	18 698 362	1,729
Impôts courants - Passif	2 16	12 143 540	9 958 741	21,94
Impôts différés - Passif	2 17	533 280	389 090	37,06
Autres passifs	2 18	107 120 613	288 693 599	-62,89
Comptes de régularisation	2 19	64 619 063	91 192 610	-29,14
Provisions pour risques et charges	2 20	33 960 614	23 990 196	41,56
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	91 380 217	68 044 201	34,30
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000	0,009
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,009
Primes liées au capital				
Réserves	2 23	131 029 808	106 245 349	23,33

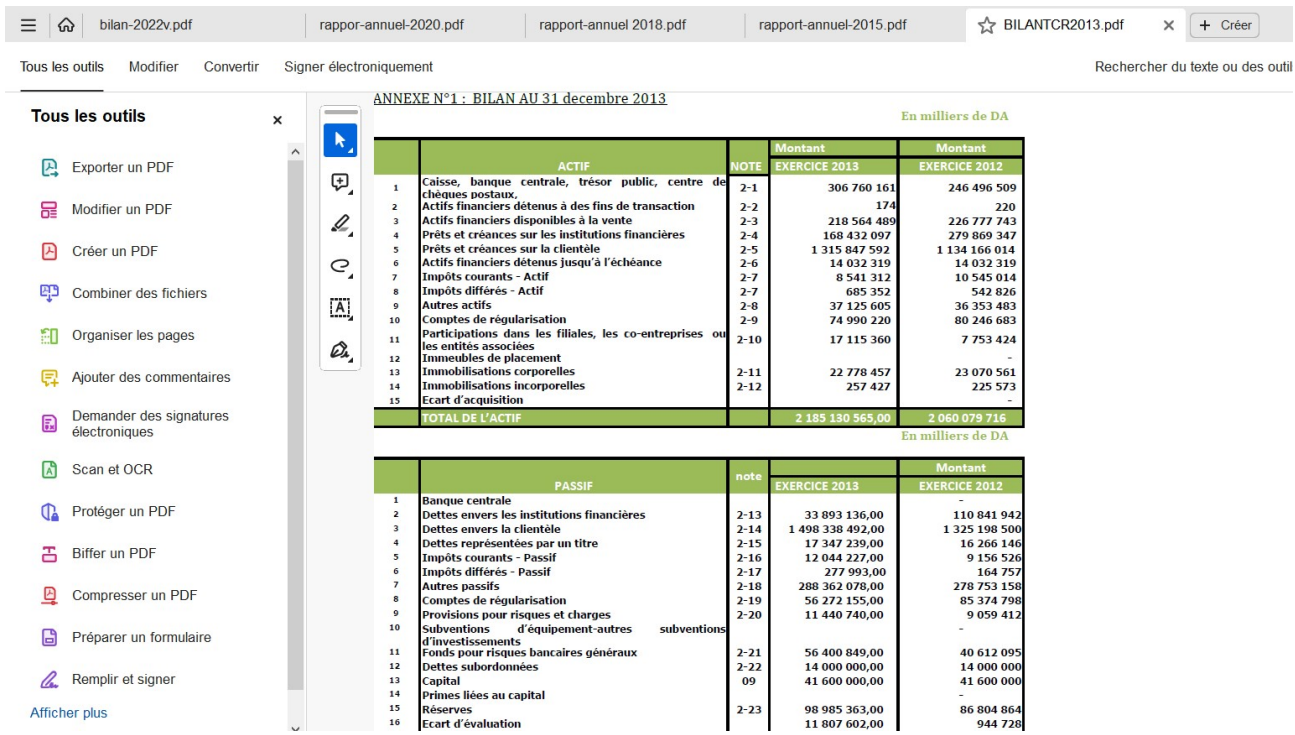

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note		Montant EXERCICE 2012
			EXERCICE 2013	
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728

ميزانية البنك الخارجي الجزائري

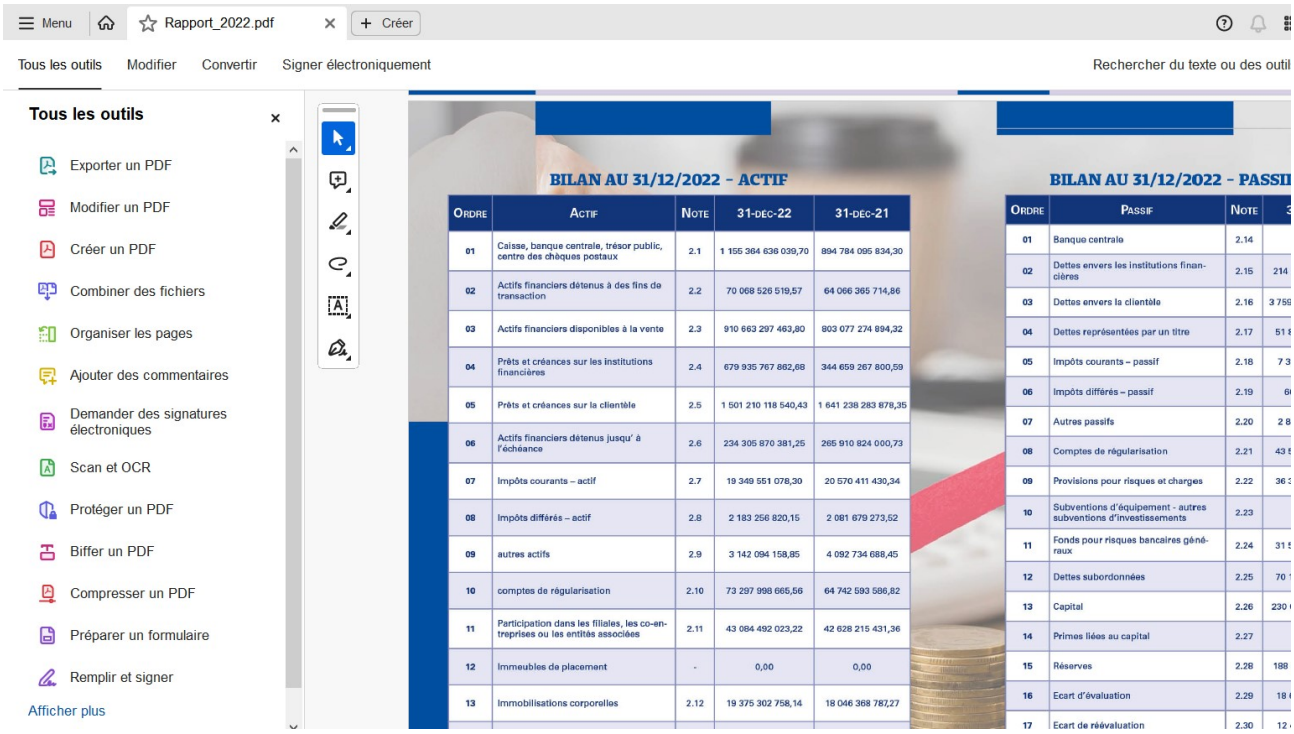

Ordre	Actif	Note	31-déc-22	31-déc-21
01	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	1 155 364 636 039,70	894 784 095 834,30
02	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	70 068 526 519,57	64 066 365 714,86
03	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	910 663 297 463,80	803 077 274 894,32
04	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	679 935 767 862,68	344 659 267 800,59
05	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 501 210 118 540,43	1 641 238 283 878,35
06	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	234 305 870 381,25	265 910 824 000,73
07	Impôts courants – actif	2.7	19 349 551 078,30	20 570 411 430,34
08	Impôts différés – actif	2.8	2 183 256 820,15	2 081 679 273,52
09	autres actifs	2.9	3 142 094 158,85	4 092 734 688,45
10	comptes de régularisation	2.10	73 297 998 665,56	64 742 593 586,82
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	43 084 492 023,22	42 628 215 431,36
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	19 375 302 758,14	18 046 368 787,27

Ordre	Passif	Note	3
01	Banque centrale	2.14	
02	Dettes envers les institutions finan-cières	2.15	214
03	Dettes envers la clientèle	2.16	3 755
04	Dettes représentées par un titre	2.17	51
05	Impôts courants – passif	2.18	7 3
06	Impôts différés – passif	2.19	6
07	Autres passifs	2.20	2 8
08	Comptes de régularisation	2.21	43
09	Provisions pour risques et charges	2.22	36
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	
11	Fonds pour risques bancaires géné-raux	2.24	31
12	Dettes subordonnées	2.25	70
13	Capital	2.26	230
14	Primes liées au capital	2.27	
15	Réserves	2.28	188
16	Ecart d'évaluation	2.29	18
17	Ecart de réévaluation	2.30	12

ETATS FINANCIERS ANNUELS - EXERCICE 2020

ANNEXE N°1
BILAN AU 31 DECEMBRE 2020

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 980 469 743,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	15 552 310 576,70	18 487 668 249,88
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	37 208 455 272,46	45 550 792 172,77
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	264 737 807 990,56	243 640 809 682,03
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	2 114 293 603 801,76	2 188 027 270 668,74
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	242 180 082 628,30	244 296 211 258,84
7	Impôts courants – actif	2.7	19 793 558 256,14	24 166 744 676,21
8	Impôts différés – actif	2.8	1 672 542 871,42	1 790 599 064,97
9	autres actifs	2.9	2 877 184 727,66	8 140 446 635,44
10	comptes de régularisation	2.10	14 567 706 075,34	24 300 084 340,75
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	41 108 946 144,45	34 194 608 461,96
12	Immeubles de placement	-	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	17 611 714 066,17	17 189 676 723,06
14	Immobilisations incorporelles	2.13	540 059 045,50	603 820 191,62
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Ordre	Passif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Banque centrale	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	105 596 141 581,41	1 570 351 502,33
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 367 314,99
4	Dettes représentées par un titre	2.17	43 672 951 870,71	38 889 463 678,51
5	Impôts courants – passif	2.18	25 230 207 510,67	24 226 955 382,58
6	Impôts différés – passif	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs	2.20	78 109 735 510,37	344 759 225 244,48
8	Comptes de régularisation	2.21	45 923 657 670,05	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges	2.22	20 520 303 913,32	11 584 084 377,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	45 663 329 009,09	44 081 036 991,16
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	98 052 576 241,67	65 504 223 228,43
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 526 870 139,36	14 484 204 039,52
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	16 532 717 622,12	12 301 338 295,09
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	68 620 094 978,45	62 548 353 013,24
	TOTAL DU PASSIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Mr. HA[illegible]É Madjid
Directeur [illegible] Comptabilité

Banque Extérieure d'Algérie Page 2

BILAN AU 31/12/2018

ACTIF

	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION	%
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	512 760 477 594,77	749 185 575 988,52	236 425 098 393,76	-31,56%
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	27 254 346 261,84	40 858 663 916,66	13 604 317 654,82	-33,30%
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,76	82 969 981 698,26	34 747 109 765,50	-41,88%
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	283 434 984 588,76	133 685 564 491,32	149 749 420 097,44	112,02%
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 112 245 392 401,76	1 825 633 756 063,67	286 611 636 338,08	15,70%
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	217 175 782 223,78	207 627 661 633,24	9 548 120 590,54	4,60%
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	18 870 889 881,71	12 235 650 913,32	6 635 238 968,39	54,23%
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	901 096 260,13	1 003 546 283,66	102 450 023,53	-10,21%
9	AUTRES ACTIFS	4 153 248 470,78	1 861 396 936,25	2 291 851 534,53	123,13%
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 340 416 069,43	19 578 371 569,48	4 762 044 499,95	24,32%
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 983 843 909,78	29 765 112 518,96	218 731 390,82	0,73%
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 389 881 891,12	17 247 595 423,65	142 286 467,47	0,82%
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 760 464,80	524 844 064,37	66 916 400,43	12,75%
15	ÉCART D'ACQUISITION	0.96%	0,00	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**3 297 324 991 951,42**	**3 122 177 721 501,37**	**175 147 270 450,05**	**5,61%**

BILAN AU 31/12/2018

PASSIF

	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION	%
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	8 276 131 454,91	2 268 682 548,52	6 007 448 906,40	264,80%
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 565 901 365 667,67	2 507 092 282 717,40	58 809 082 950,26	2,35%
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	36 894 440 604,91	35 521 771 050,80	1 372 669 554,11	3,86%
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	29 827 419 976,78	23 075 296 253,69	6 752 123 723,08	29,26%
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	77 707 680,19	133 780 012,50	56 072 332,31	-41,91%
7	AUTRES PASSIFS	76 110 758 038,87	54 708 802 950,27	21 401 955 088,59	39,12%
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	98 870 567 074,08	77 210 931 695,53	21 659 635 378,56	28,05%
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 564 133,94	4 568 755 352,26	1 206 808 781,68	26,41%
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	43 013 503 749,39	36 685 271 528,01	6 328 232 221,38	17,25%
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-	0,00%
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-	0,00%
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-	-
15	RÉSERVES	100 728 613 487,78	68 362 968 551,06	32 365 644 936,72	47,34%
16	ECART D'ÉVALUATION	14 180 215 693,83	14 290 439 256,19	110 223 562,36	-0,77%
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-	0,00%
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-	0,00%
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964803,93	33,84%
	TOTAL DE PASSIF	**3 297 324 991 951,42**	**3 122 177 721 501,37**	**175 147 270 450,05**	**5,61%**

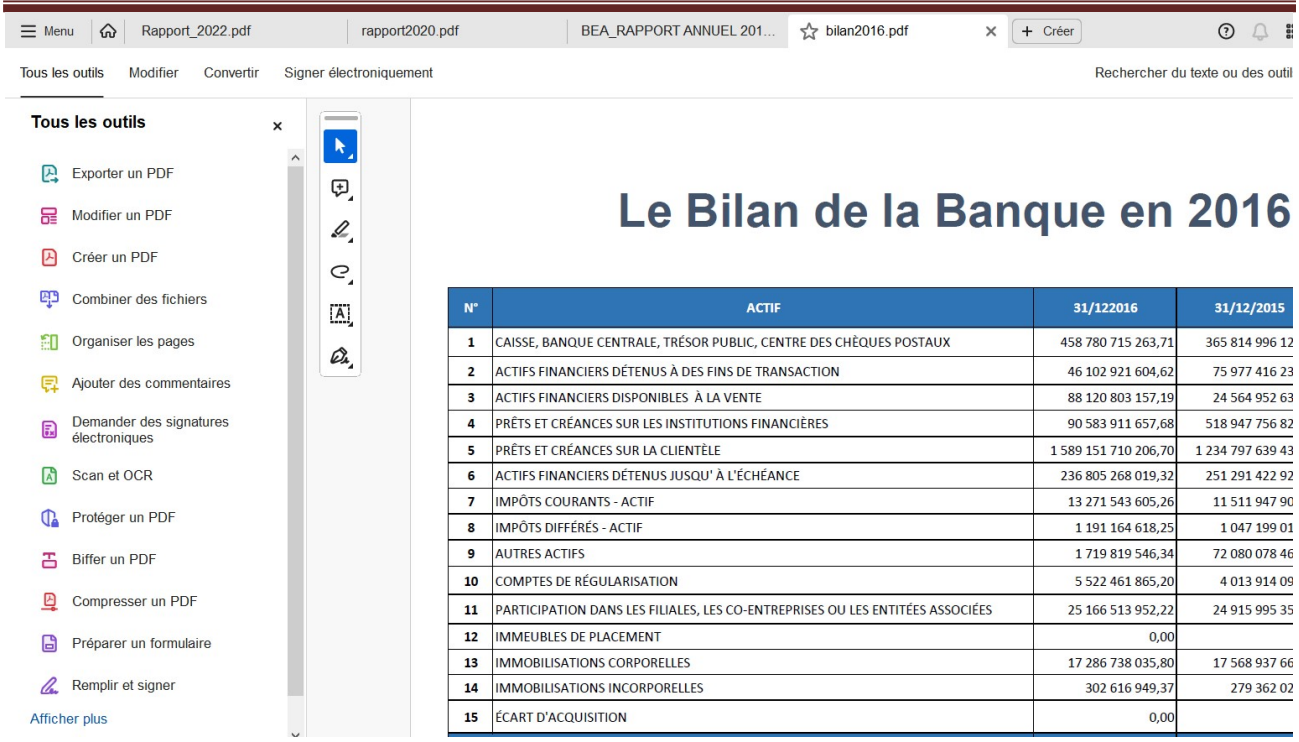

Le Bilan de la Banque en 2016

N°	ACTIF	31/122016	31/12/2015
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 12
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 23
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 63
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 82
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 43
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 92
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 90
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 01
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 46
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 09
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 35
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 66
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 02
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	

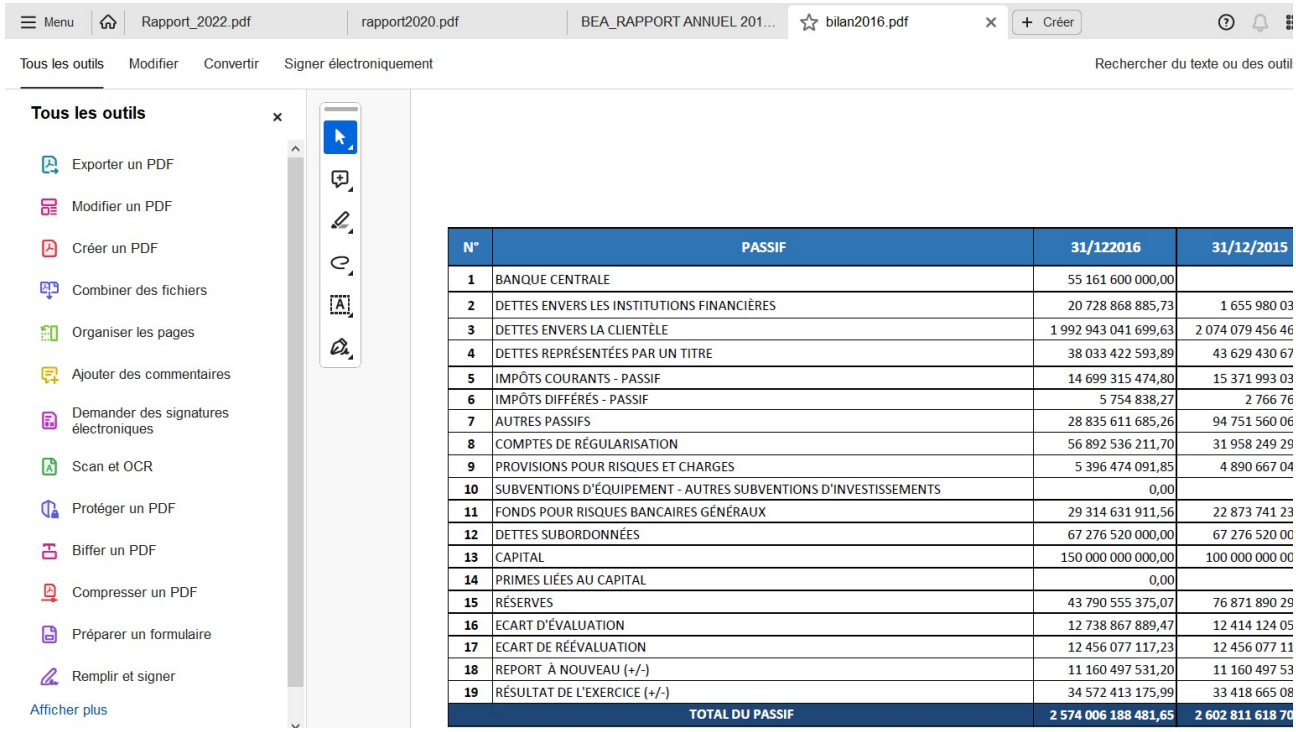

N°	PASSIF	31/122016	31/12/2015
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 03
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 46
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 67
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 03
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 76
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 06
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 29
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 04
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 23
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 00
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 29
16	ECART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 05
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 11
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 53
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 08
	TOTAL DU PASSIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 70

LE BILAN DE LA BANQUE EN

	BILAN AU 31/12/2014 - SCF		Unité= M D
ORDRE	ACTIF	31/12/2014	31/12
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	517 009 936	3
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 795 666	
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	32 236 411	
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	753 788 693	6
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	877 652 593	7
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	259 323 153	1
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 830 575	
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 134 525	
9	AUTRES ACTIFS	62 861 985	
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	3 943 606	
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	22 492 525	
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0	
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	18 090 156	
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	233 665	
15	ÉCART D'ACQUISITION	0	

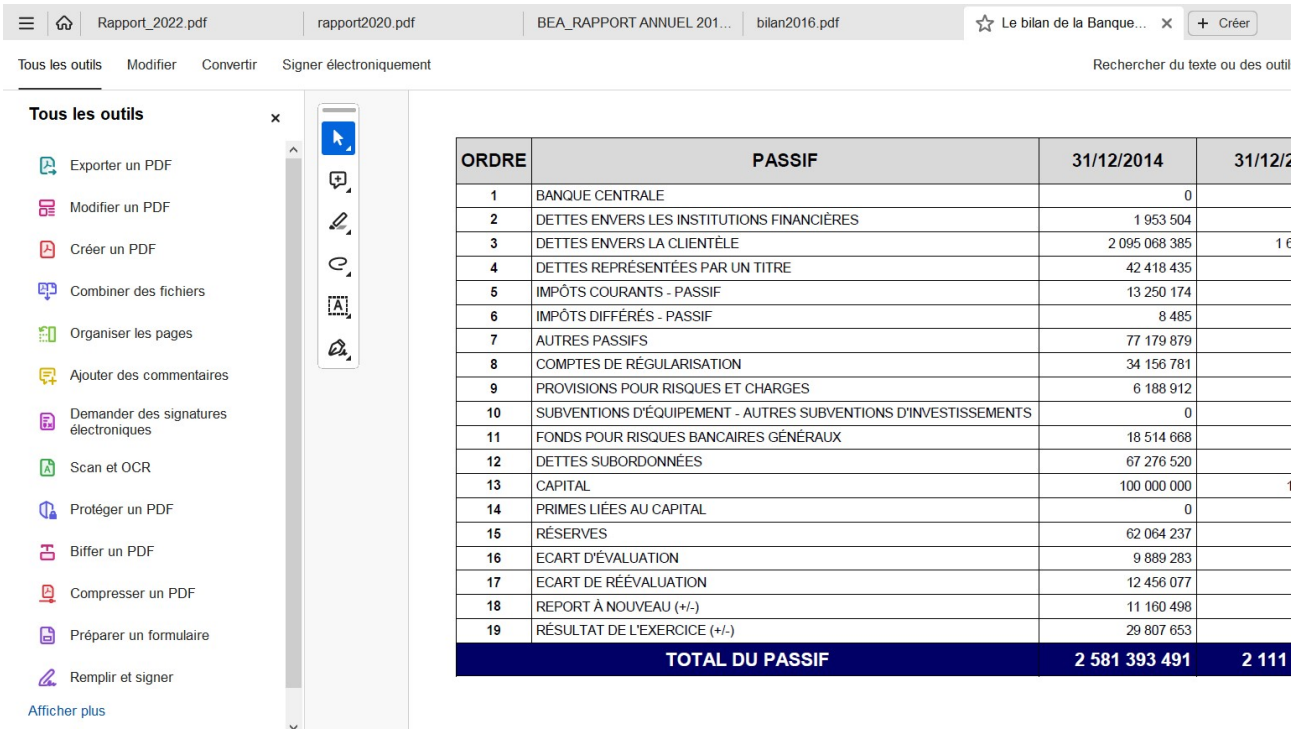

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2
1	BANQUE CENTRALE	0	
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 504	
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 095 068 385	1 6
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 418 435	
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 485	
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 781	
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	6 188 912	
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0	
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 514 668	
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520	
13	CAPITAL	100 000 000	1
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0	
15	RÉSERVES	62 064 237	
16	ECART D'ÉVALUATION	9 889 283	
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077	
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 498	
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	29 807 653	
	TOTAL DU PASSIF	2 581 393 491	2 111

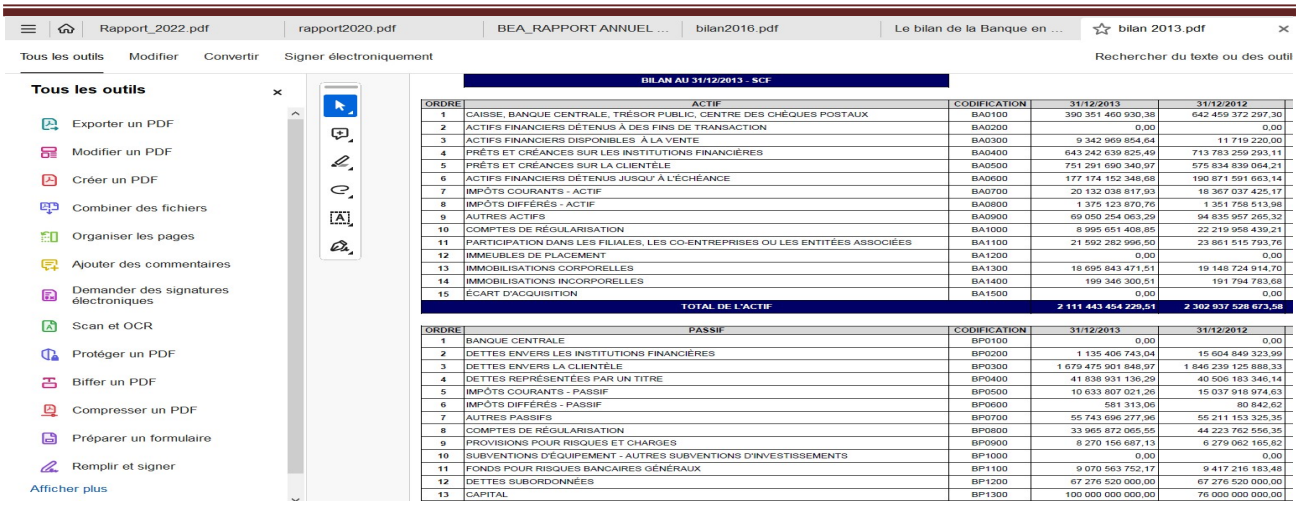

Rapport_2022.pdf | rapport2020.pdf | BEA_RAPPORT ANNUEL ... | bilan2016.pdf | Le bilan de la Banque en ... | bilan 2013.pdf

Tous les outils | Modifier | Convertir | Signer électroniquement | Rechercher du texte ou des outil

Tous les outils
- Exporter un PDF
- Modifier un PDF
- Créer un PDF
- Combiner des fichiers
- Organiser les pages
- Ajouter des commentaires
- Demander des signatures électroniques
- Scan et OCR
- Protéger un PDF
- Biffer un PDF
- Compresser un PDF
- Préparer un formulaire
- Remplir et signer

Afficher plus

BILAN AU 31/12/2013 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 679 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 842,62
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00

ميزانية البنك السلام الجزائري

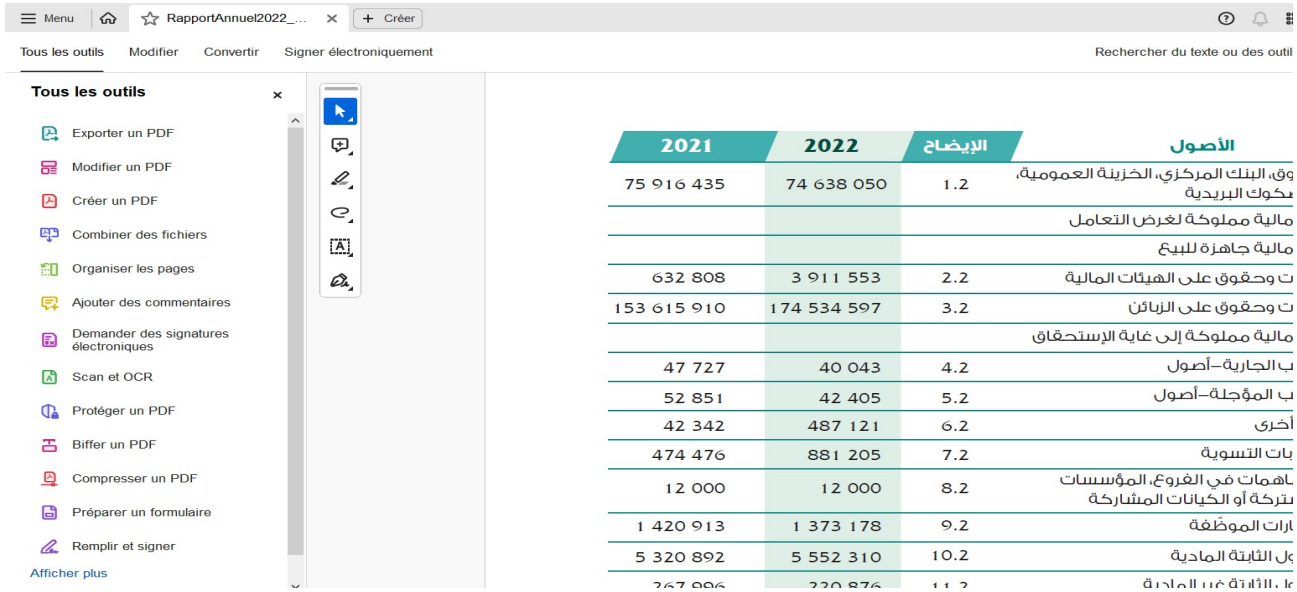

Menu | RapportAnnuel2022_... | + Créer

Tous les outils | Modifier | Convertir | Signer électroniquement | Rechercher du texte ou des outil

Tous les outils
- Exporter un PDF
- Modifier un PDF
- Créer un PDF
- Combiner des fichiers
- Organiser les pages
- Ajouter des commentaires
- Demander des signatures électroniques
- Scan et OCR
- Protéger un PDF
- Biffer un PDF
- Compresser un PDF
- Préparer un formulaire
- Remplir et signer

Afficher plus

2021	2022	الإيضاح	الأصول
75 916 435	74 638 050	1.2	وق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، ـكوك البريدية
			مالية مملوكة لغرض التعامل
			مالية جاهزة للبيع
632 808	3 911 553	2.2	ت وحقوق على الهيئات المالية
153 615 910	174 534 597	3.2	ت وحقوق على الزبائن
			مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق
47 727	40 043	4.2	ب الجارية–أصول
52 851	42 405	5.2	ب المؤجلة–أصول
42 342	487 121	6.2	أخرى
474 476	881 205	7.2	بات التسوية
12 000	12 000	8.2	اهمات في الفروع، المؤسسات تركة أو الكيانات المشاركة
1 420 913	1 373 178	9.2	ارات الموظّفة
5 320 892	5 552 310	10.2	ول الثابتة المادية
267 996	220 876	11.2	ل الثابتة غير المادية

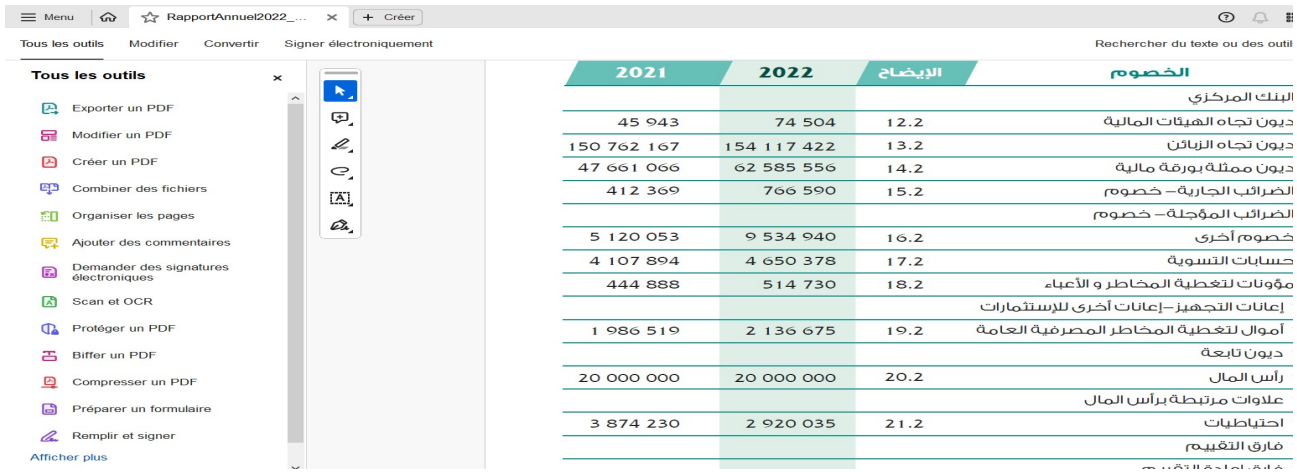

Menu | RapportAnnuel2022_... | + Créer

Tous les outils | Modifier | Convertir | Signer électroniquement | Rechercher du texte ou des outil

Tous les outils
- Exporter un PDF
- Modifier un PDF
- Créer un PDF
- Combiner des fichiers
- Organiser les pages
- Ajouter des commentaires
- Demander des signatures électroniques
- Scan et OCR
- Protéger un PDF
- Biffer un PDF
- Compresser un PDF
- Préparer un formulaire
- Remplir et signer

Afficher plus

2021	2022	الإيضاح	الخصوم
			البنك المركزي
45 943	74 504	12.2	ديون تجاه الهيئات المالية
150 762 167	154 117 422	13.2	ديون تجاه الزبائن
47 661 066	62 585 556	14.2	ديون ممثلة بورقة مالية
412 369	766 590	15.2	الضرائب الجارية – خصوم
			الضرائب المؤجلة – خصوم
5 120 053	9 534 940	16.2	خصوم أخرى
4 107 894	4 650 378	17.2	حسابات التسوية
444 888	514 730	18.2	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
			إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات
1 986 519	2 136 675	19.2	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			ديون تابعة
20 000 000	20 000 000	20.2	رأس المال
			علاوات مرتبطة برأس المال
3 874 230	2 920 035	21.2	احتياطيات
			فارق التقييم
			فارق إعادة التقييم

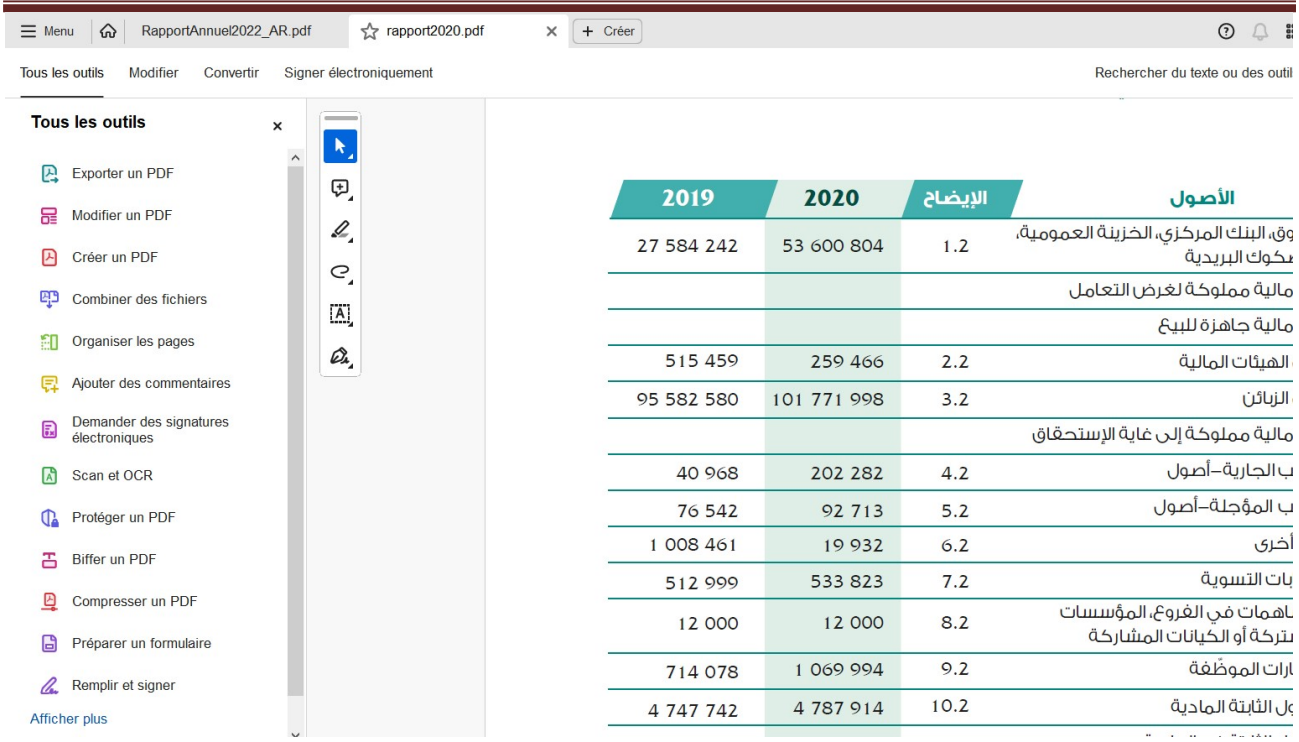

الأصول	الإيضاح	2020	2019
وق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، ـكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
مالية مملوكة لغرض التعامل			
مالية جاهزة للبيع			
الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
ب الجارية-أصول	4.2	202 282	40 968
ب المؤجلة-أصول	5.2	92 713	76 542
أخرى	6.2	19 932	1 008 461
بات التسوية	7.2	533 823	512 999
اهمات في الفروع، المؤسسات تركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
ارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
ول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742

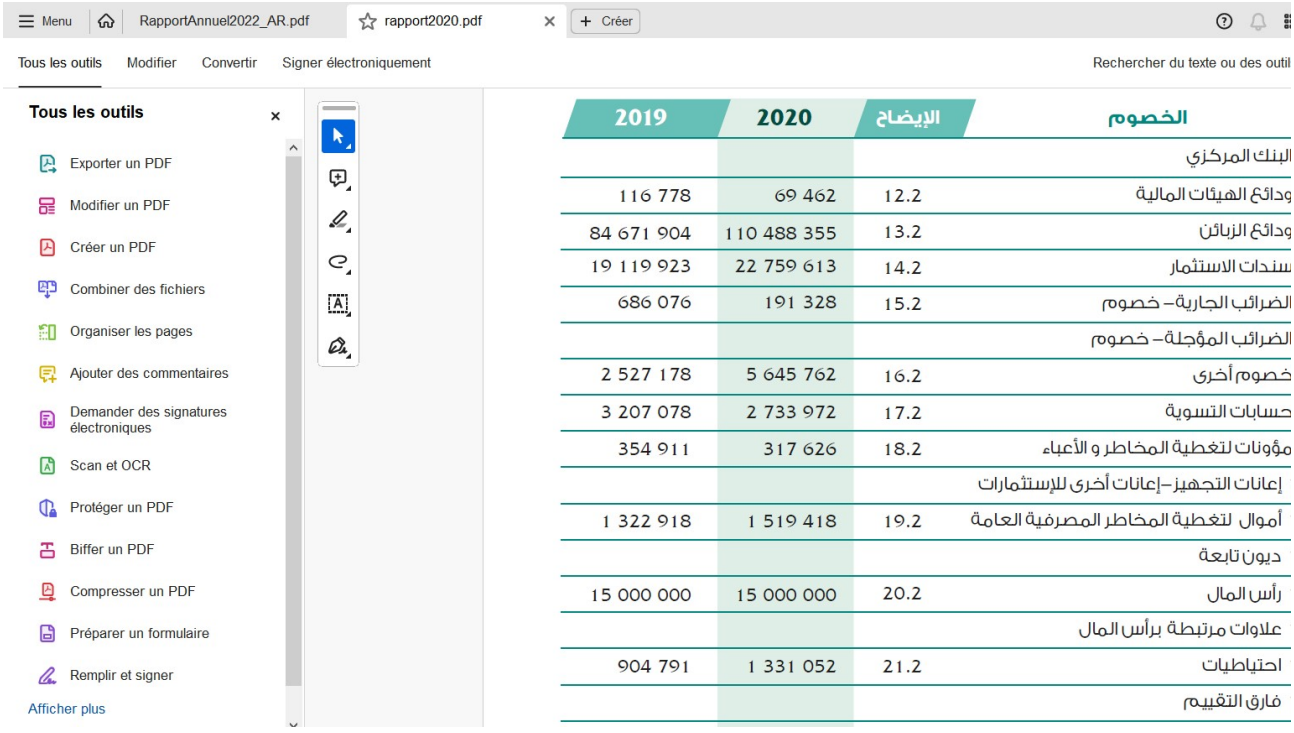

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
البنك المركزي			
ودائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
ودائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
الضرائب الجارية- خصوم	15.2	191 328	686 076
الضرائب المؤجلة- خصوم			
خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	317 626	354 911
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
ديون تابعة			
رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال			
احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
فارق التقييم			

ت المالية 2018

ات المالية بآلاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح
الصادرة عن البنك المركزي
(1 دولار = 115.19 دج بتاريخ 2017/12/31)

ة بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الايضاح	2018	2017
ندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز كمك البريدية	1.2	27 980 262	34 846 456
ل مالية مملوكة لغرض التعامل			
ل مالية جاهزة للبيع			
ابات جارية لدى الهيئات المالية	2.2	276 872	848 213
ل الزبائن	3.2	75 339 606	45 454 481
ل مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
رائب الجارية-أصول	4.2	31 254	26 386
رائب المؤجلة-أصول	5.2	123 897	61 730
ل أخرى	6.2	1 185 225	335 675
ابات التسوية	7.2	394 440	262 280
ساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات	8.2	12 000	12 000
ارات المؤجّلة	9.2	739 902	576 558
سول الثابتة المادية	10.2	3 939 365	3 315 923
سول الثابتة غير المادية	11.2	86 236	35 627
ل الحيازة			
وع الأصول		110 109 059	85 775 329

البيانات المالية 2018

ة بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2018	2017
البنك المركزي			
التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	53 031	15 996
التزامات تجاه الزبائن	13.2	70 615 294	53 717 182
التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	14 816 207	10 925 029
الضرائب الجارية-خصوم	15.2	746 507	136 039
الضرائب المؤجلة-خصوم			
خصوم أخرى	16.2	1 817 870	1 407 383
حسابات التسوية	17.2	3 501 519	2 385 541
مؤونات لتغطية المخاطر ولأعباء	18.2	308 180	74 375
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	945 502	551 105
ديون تابعة			
رأس المال		10 000 000	10 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال			
احتياطات	20.2	4 820 009	5 381 433
فارق التقييم			
فارق إعادة التقييم			
ترحيل من جديد (+/-)	21.2	66 925	-
نتيجة السنة المالية (+/-)		2 418 015	1 181 246
مجموع الخصوم		110 109 059	85 775 329

ميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الالتزامات	الإيضاح	2018	2017
لتزامات ممنوحة			
تزامات التمويل لصالح الهيئات المالية			
تزامات التمويل لصالح الزبائن	1.3	25 691 174	23 498 892
تزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			

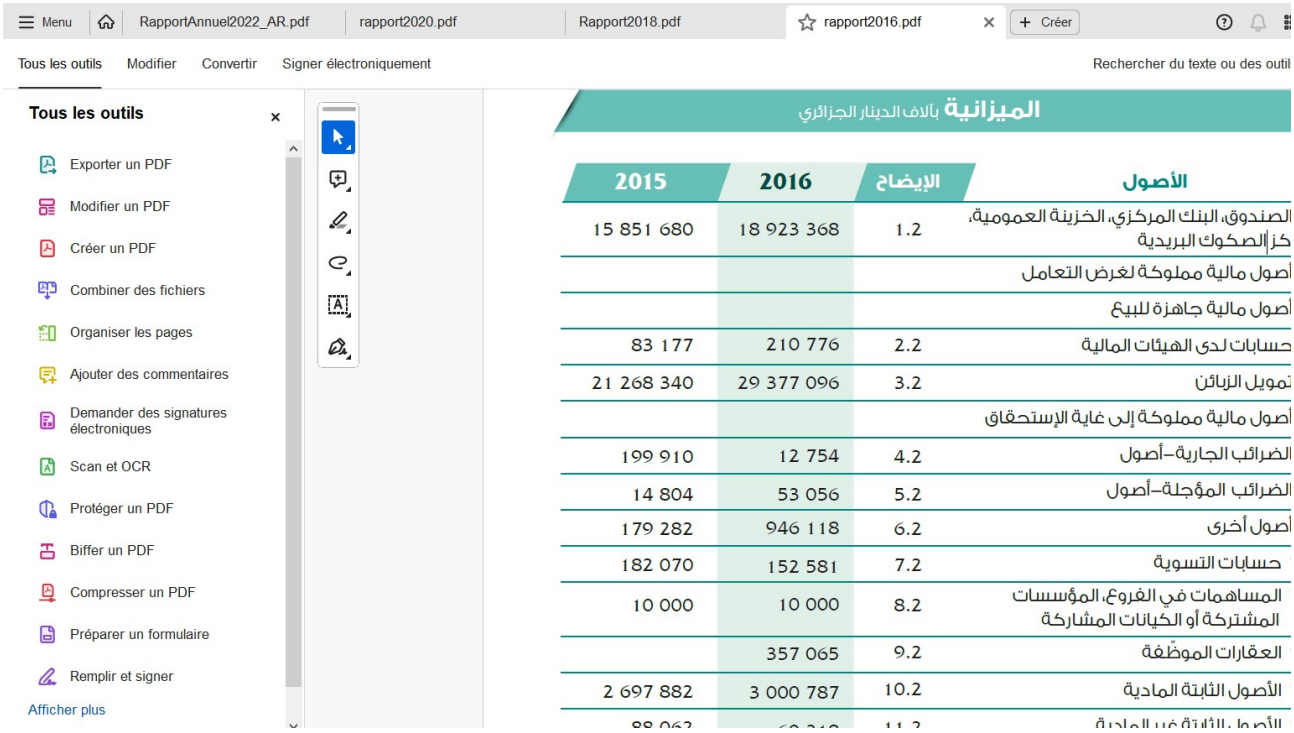

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، كز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
أصول مالية جاهزة للبيع			
حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
الضرائب الجارية–أصول	4.2	12 754	199 910
الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	53 056	14 804
أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
العقارات الموظّفة	9.2	357 065	
الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
الأصول الثابتة غير المادية	11.2		

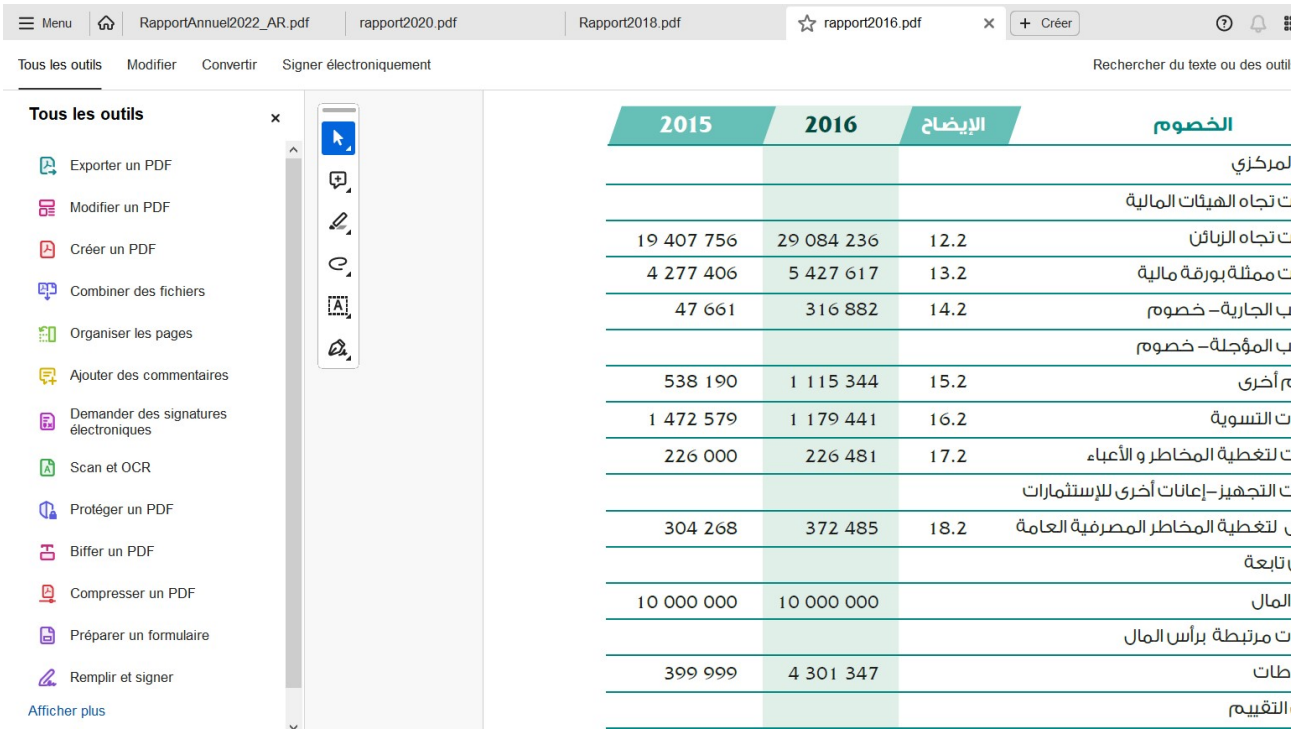

الخصوم	الإيضاح	2016	2015
لمركزي			
ت تجاه الهيئات المالية			
ت تجاه الزبائن	12.2	29 084 236	19 407 756
ت ممثلة بورقة مالية	13.2	5 427 617	4 277 406
ب الجارية– خصوم	14.2	316 882	47 661
ب المؤجلة– خصوم			
م أخرى	15.2	1 115 344	538 190
ت التسوية	16.2	1 179 441	1 472 579
ت لتغطية المخاطر و الأعباء	17.2	226 481	226 000
ت التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
ي لتغطية المخاطر المصرفية العامة	18.2	372 485	304 268
تابعة			
المال		10 000 000	10 000 000
ت مرتبطة برأس المال			
طات		4 301 347	399 999
التقييم			

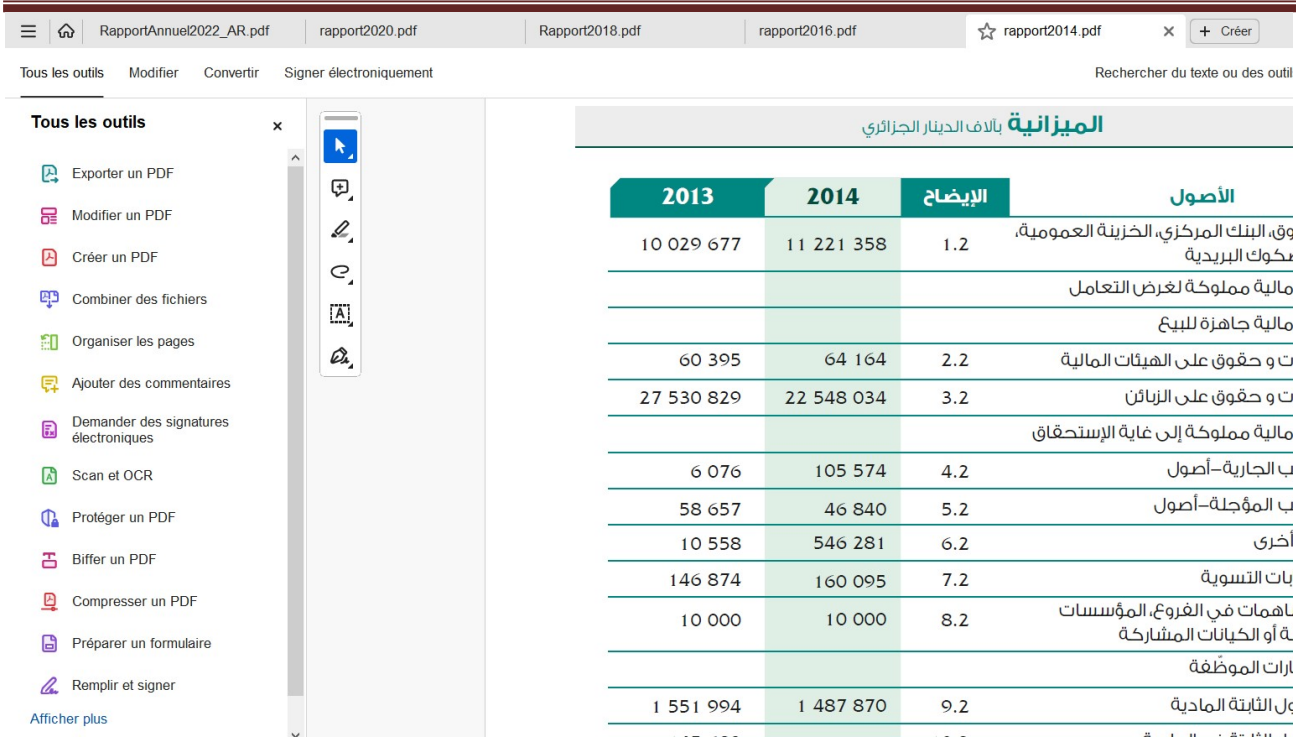

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2014	2013
وق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، ـكوك البريدية	1.2	11 221 358	10 029 677
مالية مملوكة لغرض التعامل			
مالية جاهزة للبيع			
ت و حقوق على الهيئات المالية	2.2	64 164	60 395
ت و حقوق على الزبائن	3.2	22 548 034	27 530 829
مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
ب الجارية–أصول	4.2	105 574	6 076
ب المؤجلة–أصول	5.2	46 840	58 657
أخرى	6.2	546 281	10 558
بات التسوية	7.2	160 095	146 874
اهمات في الفروع، المؤسسات ـة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
ارات الموظّفة			
ول الثابتة المادية	9.2	1 487 870	1 551 994

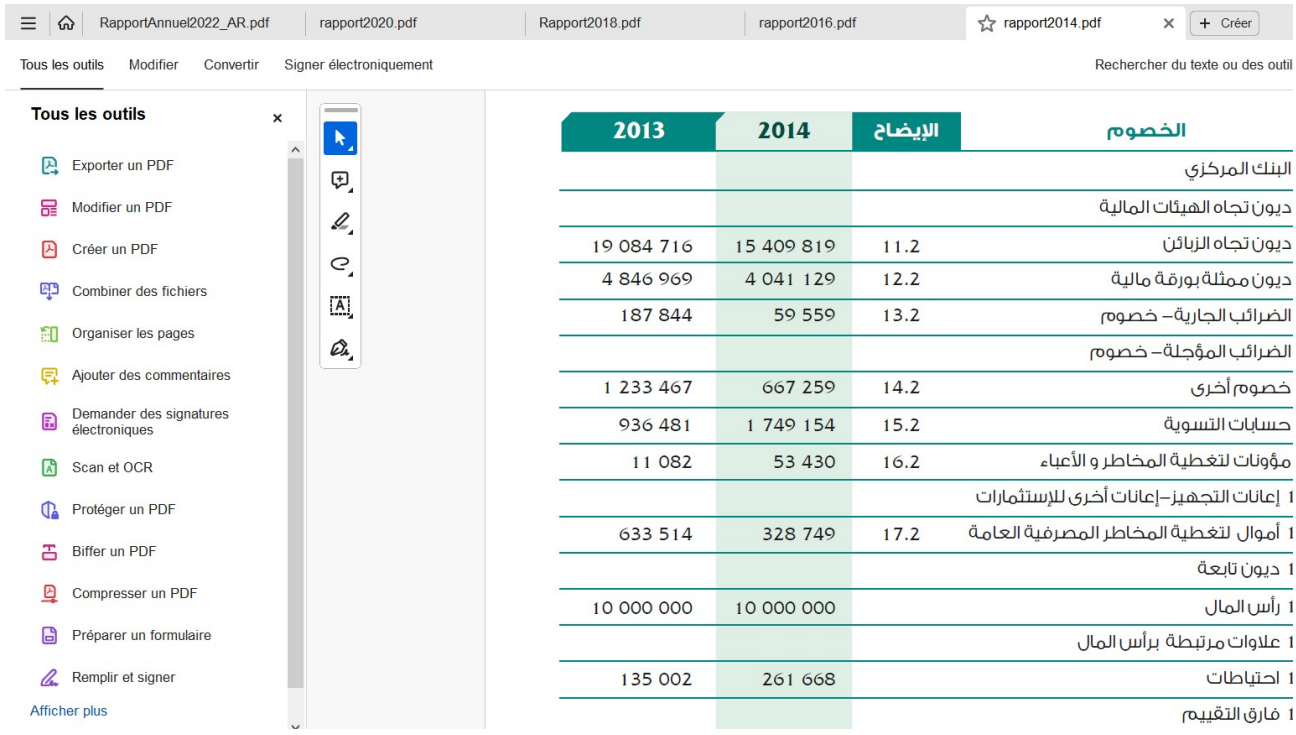

الخصوم	الإيضاح	2014	2013
البنك المركزي			
ديون تجاه الهيئات المالية			
ديون تجاه الزبائن	11.2	15 409 819	19 084 716
ديون ممثلة بورقة مالية	12.2	4 041 129	4 846 969
الضرائب الجارية– خصوم	13.2	59 559	187 844
الضرائب المؤجلة– خصوم			
خصوم أخرى	14.2	667 259	1 233 467
حسابات التسوية	15.2	1 749 154	936 481
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	16.2	53 430	11 082
إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	17.2	328 749	633 514
ديون تابعة			
رأس المال		10 000 000	10 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال			
احتياطات		261 668	135 002
فارق التقييم			

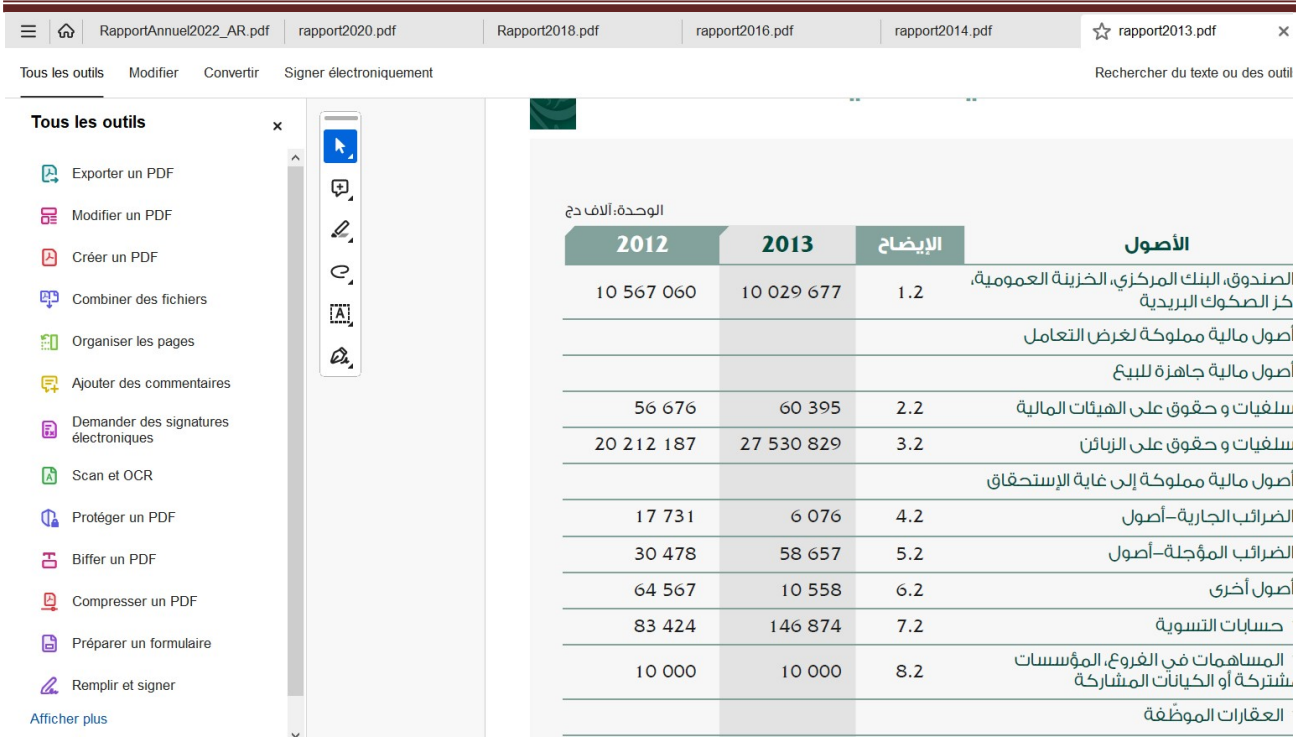

الوحدة:آلاف دج

الأصول	الإيضاح	2013	2012
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، كز الصكوك البريدية	1.2	10 029 677	10 567 060
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
أصول مالية جاهزة للبيع			
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2.2	60 395	56 676
سلفيات و حقوق على الزبائن	3.2	27 530 829	20 212 187
أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
الضرائب الجارية–أصول	4.2	6 076	17 731
الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	58 657	30 478
أصول أخرى	6.2	10 558	64 567
حسابات التسوية	7.2	146 874	83 424
المساهمات في الفروع، المؤسسات شتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
العقارات الموظّفة			

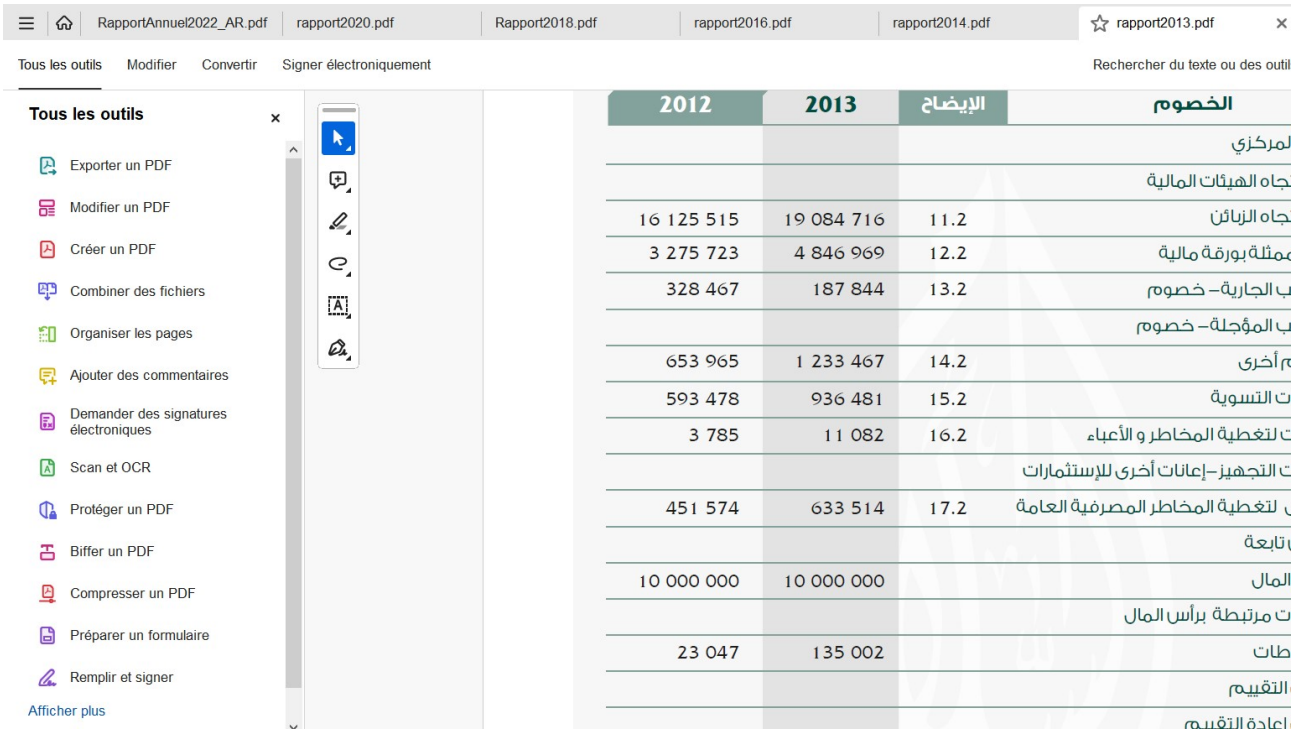

الخصوم	الإيضاح	2013	2012
لمركزي			
جاه الهيئات المالية			
جاه الزبائن	11.2	19 084 716	16 125 515
ممثلة بورقة مالية	12.2	4 846 969	3 275 723
ب الجارية– خصوم	13.2	187 844	328 467
ب المؤجلة– خصوم			
م أخرى	14.2	1 233 467	653 965
ت التسوية	15.2	936 481	593 478
ت لتغطية المخاطر و الأعباء	16.2	11 082	3 785
ت التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
ي لتغطية المخاطر المصرفية العامة	17.2	633 514	451 574
تابعة			
المال		10 000 000	10 000 000
ت مرتبطة برأس المال			
طات		135 002	23 047
التقييم			
إعادة التقييم			

ميزانية البنك الخليج الجزائري

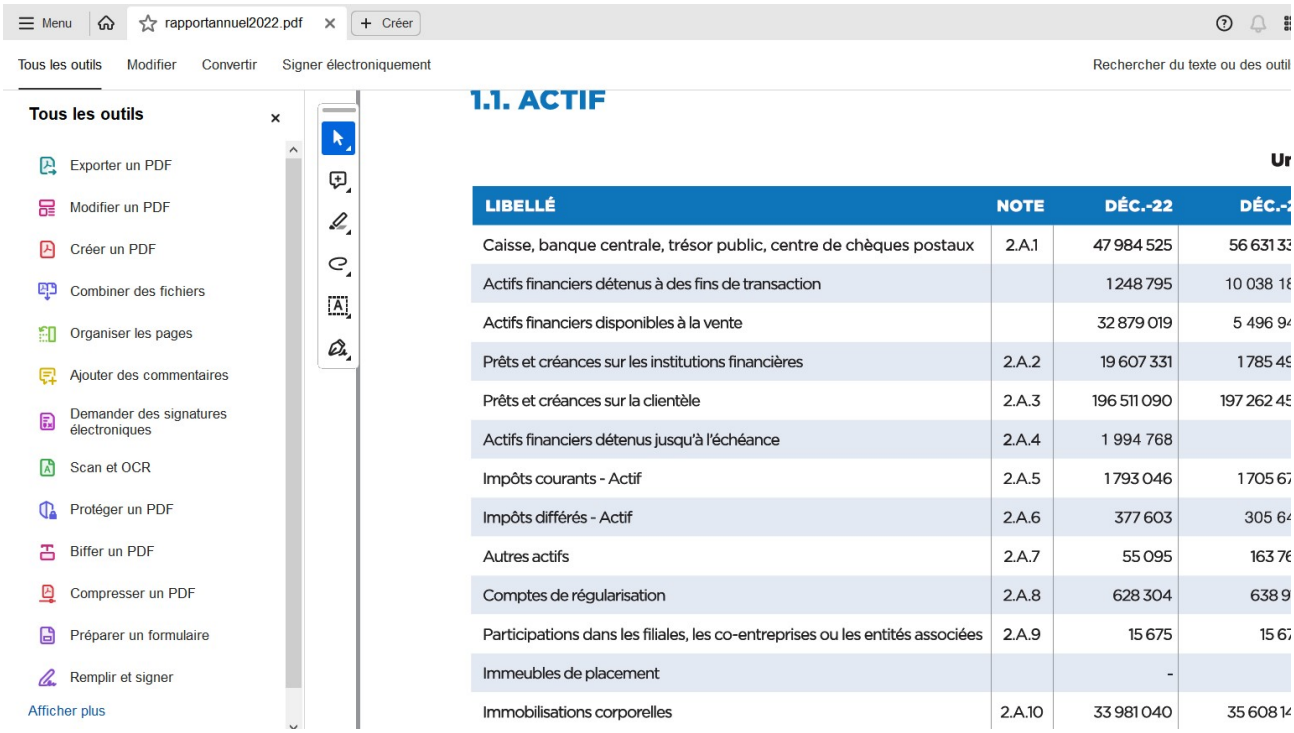

1.1. ACTIF

Ur

LIBELLÉ	NOTE	DÉC.-22	DÉC.-2
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.A.1	47 984 525	56 631 33
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		1 248 795	10 038 18
Actifs financiers disponibles à la vente		32 879 019	5 496 94
Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	19 607 331	1 785 49
Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	196 511 090	197 262 45
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.A.4	1 994 768	
Impôts courants - Actif	2.A.5	1 793 046	1 705 67
Impôts différés - Actif	2.A.6	377 603	305 64
Autres actifs	2.A.7	55 095	163 76
Comptes de régularisation	2.A.8	628 304	638 9
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 67
Immeubles de placement		-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	33 981 040	35 608 14

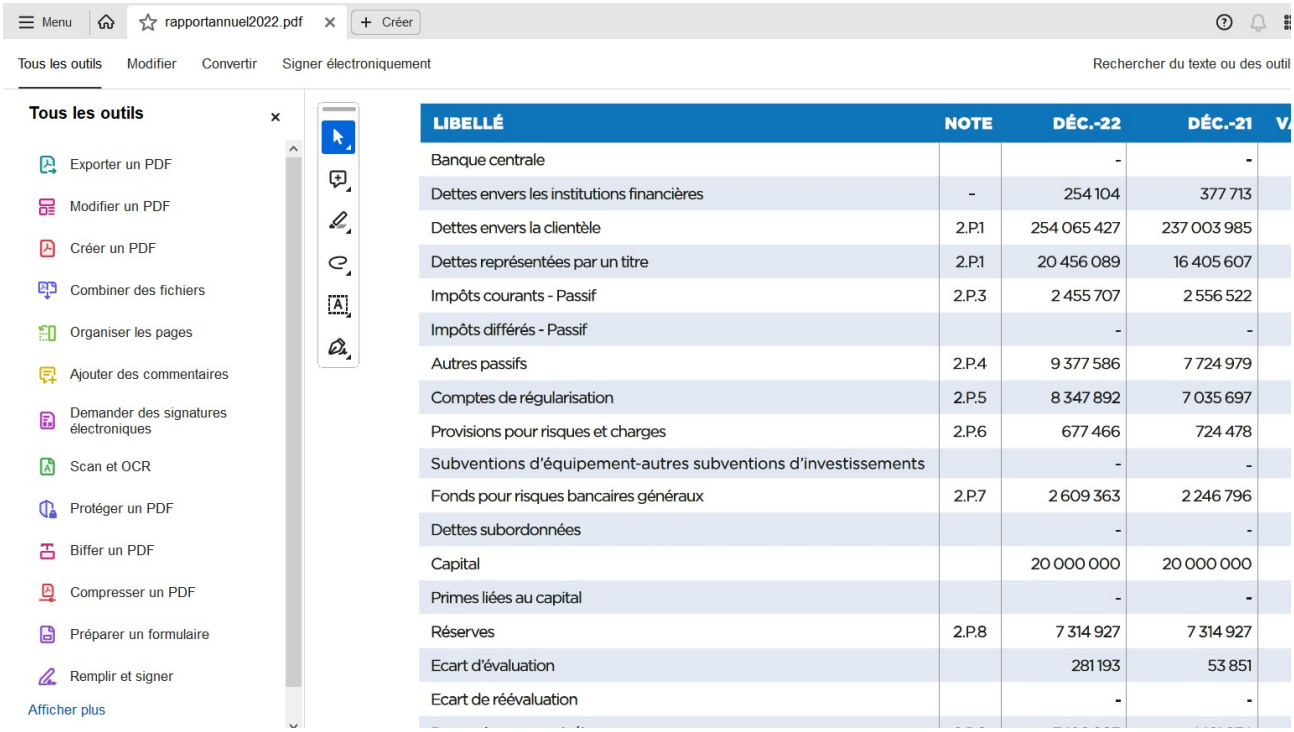

LIBELLÉ	NOTE	DÉC.-22	DÉC.-21	V
Banque centrale		-	-	
Dettes envers les institutions financières	-	254 104	377 713	
Dettes envers la clientèle	2.P.1	254 065 427	237 003 985	
Dettes représentées par un titre	2.P.1	20 456 089	16 405 607	
Impôts courants - Passif	2.P.3	2 455 707	2 556 522	
Impôts différés - Passif		-	-	
Autres passifs	2.P.4	9 377 586	7 724 979	
Comptes de régularisation	2.P.5	8 347 892	7 035 697	
Provisions pour risques et charges	2.P.6	677 466	724 478	
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-	
Fonds pour risques bancaires généraux	2.P.7	2 609 363	2 246 796	
Dettes subordonnées		-	-	
Capital		20 000 000	20 000 000	
Primes liées au capital		-	-	
Réserves	2.P.8	7 314 927	7 314 927	
Ecart d'évaluation		281 193	53 851	
Ecart de réévaluation		-	-	

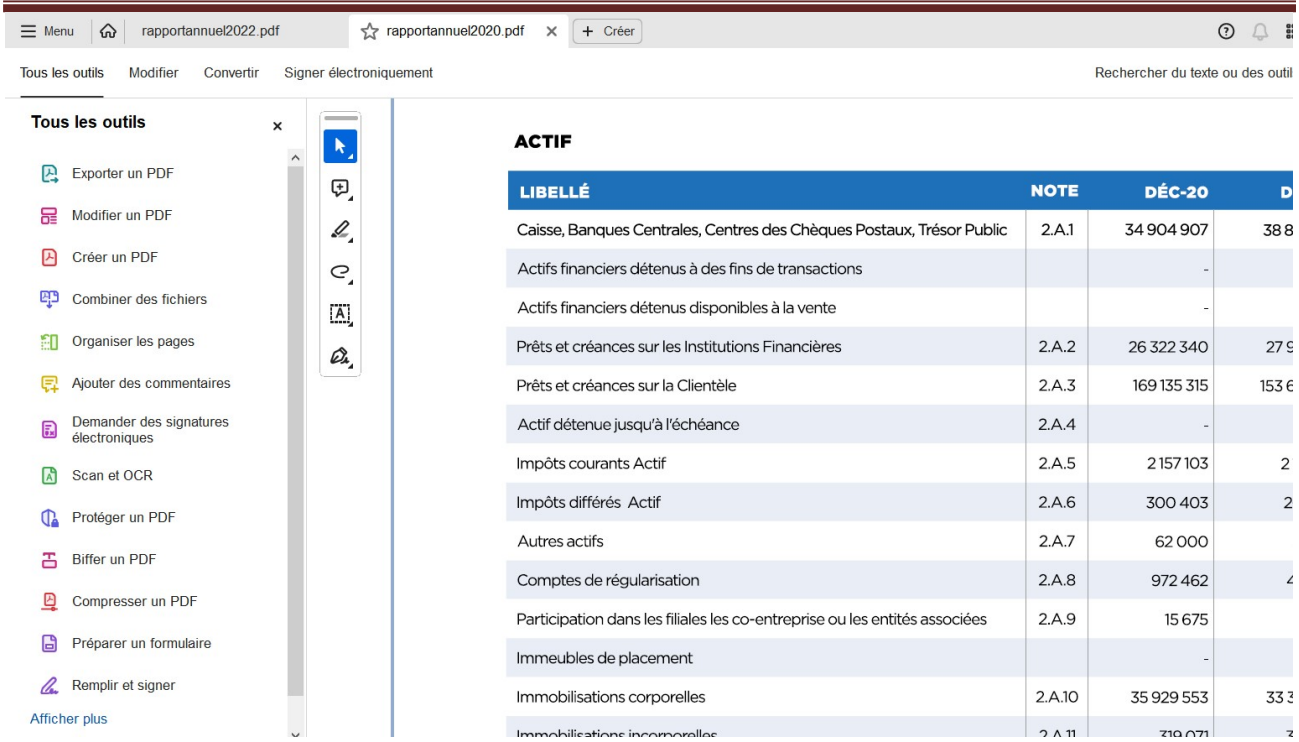

ACTIF

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	D
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	34 904 907	38 8
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	26 322 340	27 9
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 135 315	153 6
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	
Impôts courants Actif	2.A.5	2 157 103	2
Impôts différés Actif	2.A.6	300 403	2
Autres actifs	2.A.7	62 000	
Comptes de régularisation	2.A.8	972 462	4
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	
Immeubles de placement		-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 929 553	33 3
Immobilisations incorporelles	2.A.11	319 071	3

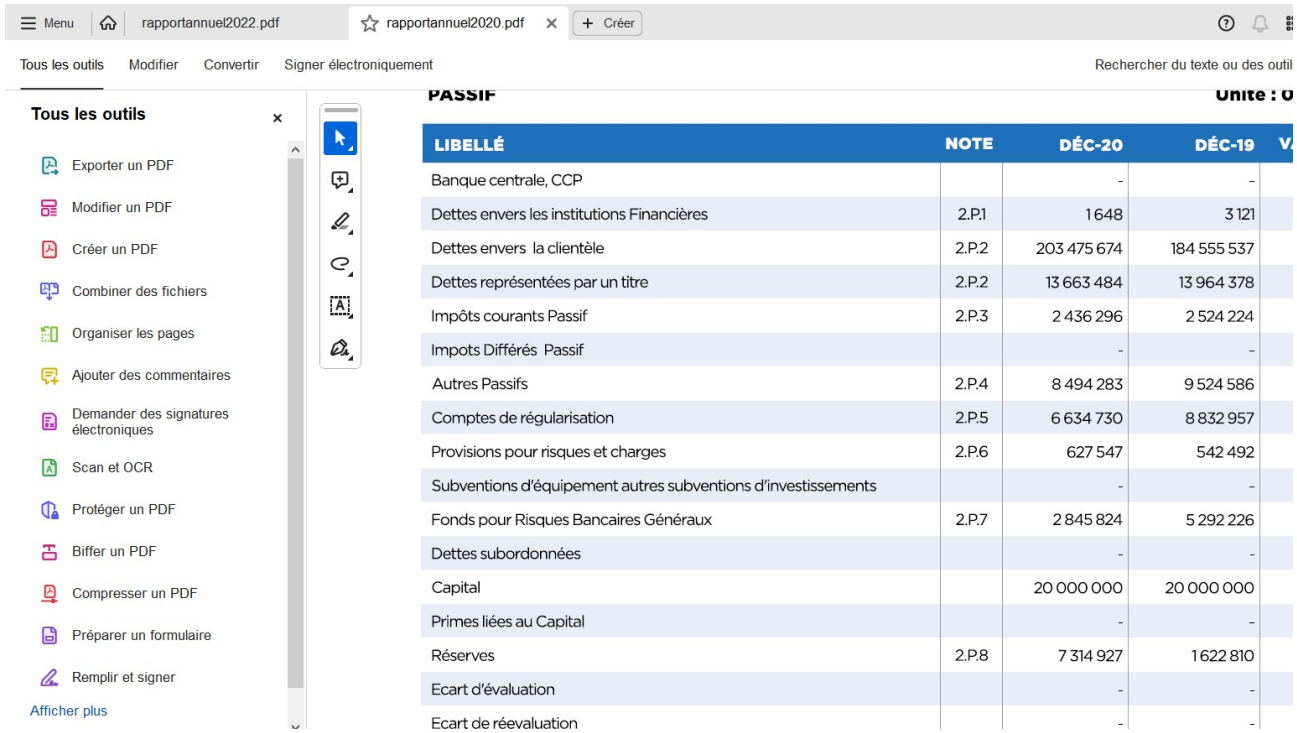

PASSIF **Unité : D**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	V
Banque centrale, CCP		-	-	
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	1 648	3 121	
Dettes envers la clientèle	2.P.2	203 475 674	184 555 537	
Dettes représentées par un titre	2.P.2	13 663 484	13 964 378	
Impôts courants Passif	2.P.3	2 436 296	2 524 224	
Impots Différés Passif		-	-	
Autres Passifs	2.P.4	8 494 283	9 524 586	
Comptes de régularisation	2.P.5	6 634 730	8 832 957	
Provisions pour risques et charges	2.P.6	627 547	542 492	
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 845 824	5 292 226	
Dettes subordonnées		-	-	
Capital		20 000 000	20 000 000	
Primes liées au Capital		-	-	
Réserves	2.P.8	7 314 927	1 622 810	
Ecart d'évaluation		-	-	
Ecart de réevaluation		-	-	

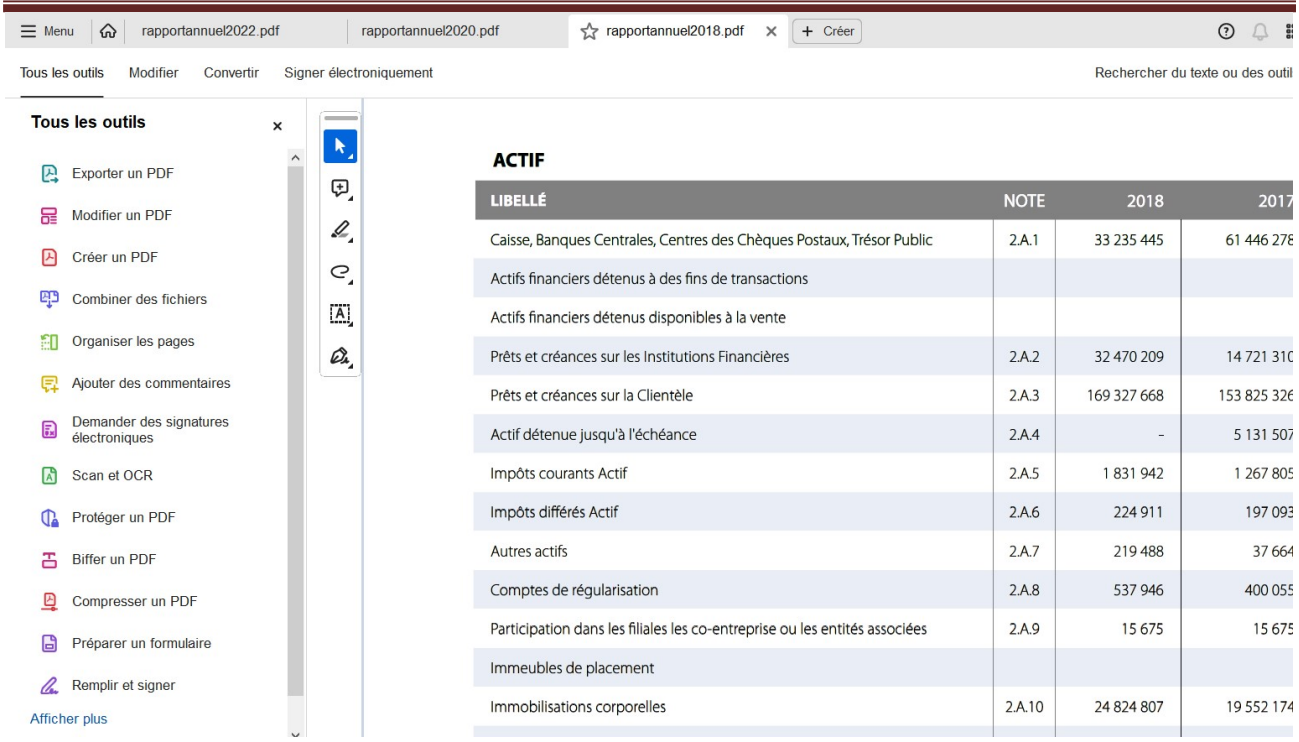

ACTIF

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	33 235 445	61 446 278
Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	32 470 209	14 721 310
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 327 668	153 825 326
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	5 131 507
Impôts courants Actif	2.A.5	1 831 942	1 267 805
Impôts différés Actif	2.A.6	224 911	197 093
Autres actifs	2.A.7	219 488	37 664
Comptes de régularisation	2.A.8	537 946	400 055
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
Immeubles de placement			
Immobilisations corporelles	2.A.10	24 824 807	19 552 174

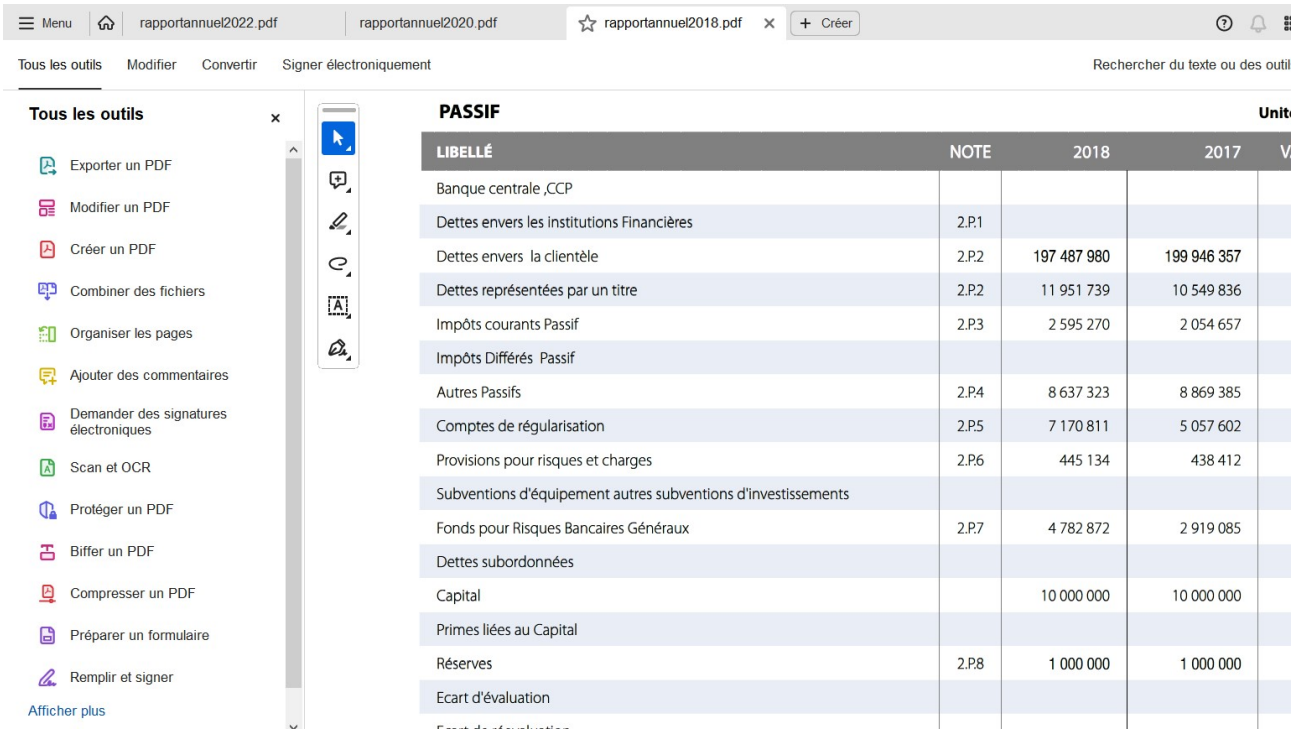

PASSIF

Unité

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	V
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	197 487 980	199 946 357	
Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 951 739	10 549 836	
Impôts courants Passif	2.P.3	2 595 270	2 054 657	
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P.4	8 637 323	8 869 385	
Comptes de régularisation	2.P.5	7 170 811	5 057 602	
Provisions pour risques et charges	2.P.6	445 134	438 412	
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	4 782 872	2 919 085	
Dettes subordonnées				
Capital		10 000 000	10 000 000	
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P.8	1 000 000	1 000 000	
Ecart d'évaluation				

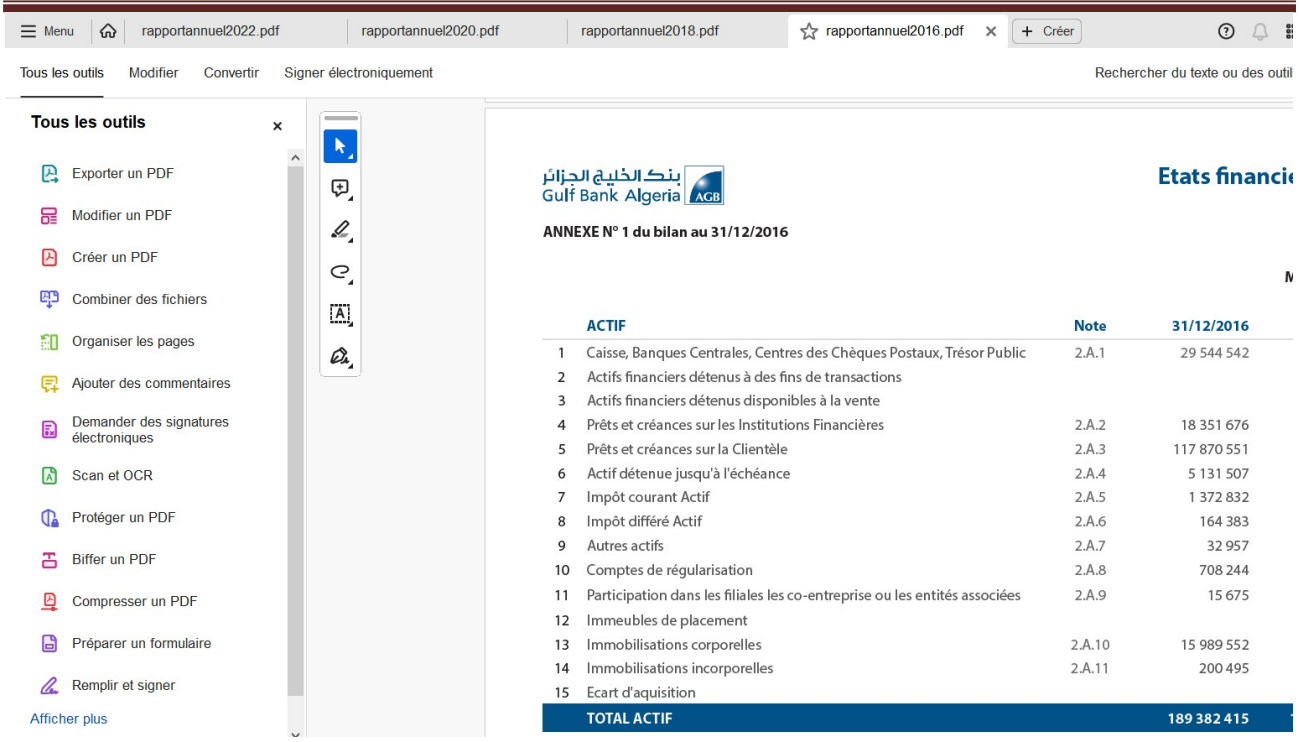

	ACTIF	Note	31/12/2016
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383
9	Autres actifs	2.A.7	32 957
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF		189 382 415

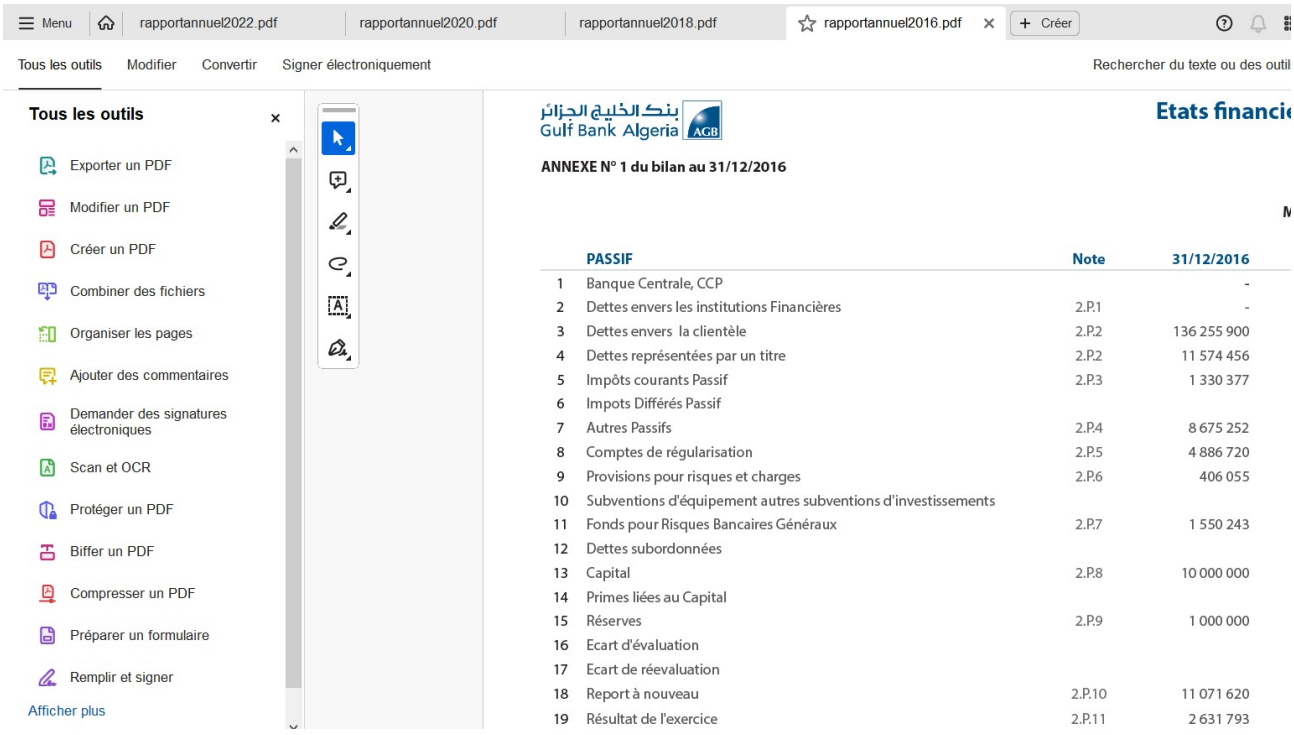

	PASSIF	Note	31/12/2016
1	Banque Centrale, CCP		-
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377
6	Impots Différés Passif		
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243
12	Dettes subordonnées		
13	Capital	2.P.8	10 000 000
14	Primes liées au Capital		
15	Réserves	2.P.9	1 000 000
16	Ecart d'évaluation		
17	Ecart de réevaluation		
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793

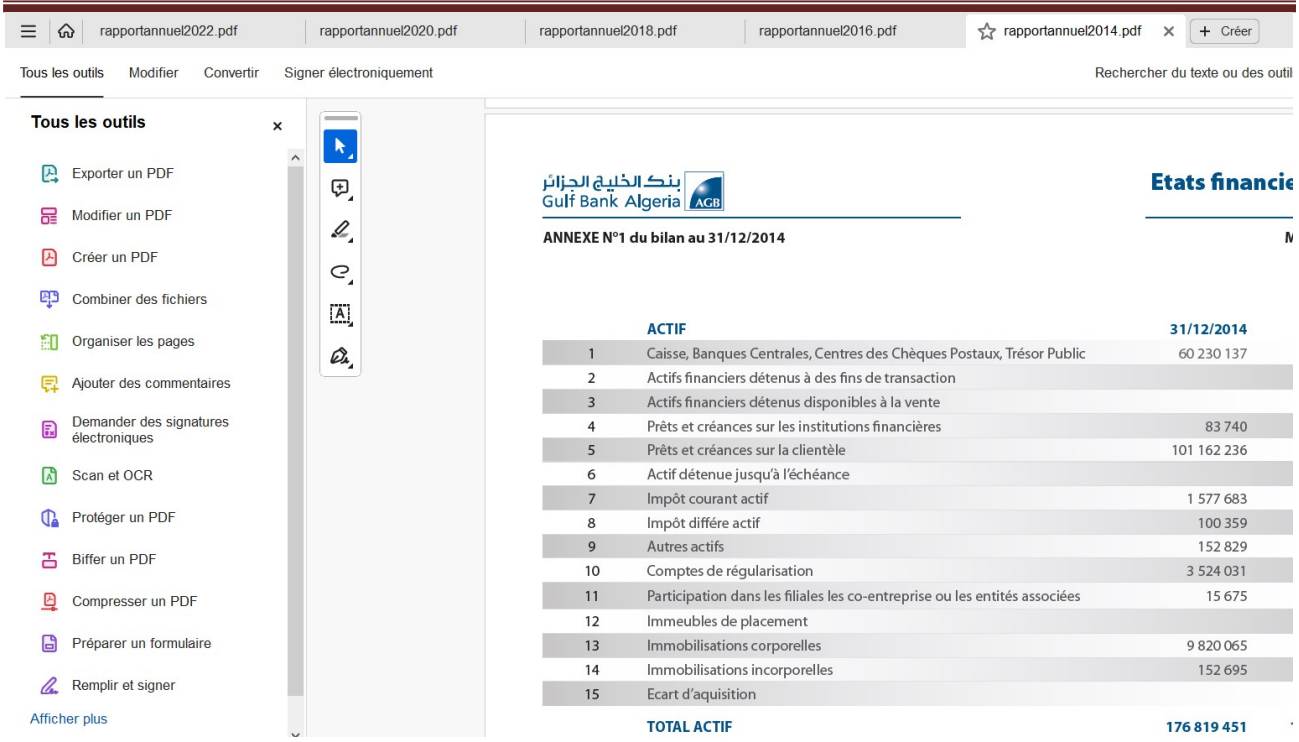

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financie

ANNEXE N°1 du bilan au 31/12/2014

	ACTIF	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente	
4	Prêts et créances sur les institutions financières	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	
7	Impôt courant actif	1 577 683
8	Impôt différe actif	100 359
9	Autres actifs	152 829
10	Comptes de régularisation	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675
12	Immeubles de placement	
13	Immobilisations corporelles	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	152 695
15	Ecart d'aquisition	
	TOTAL ACTIF	**176 819 451**

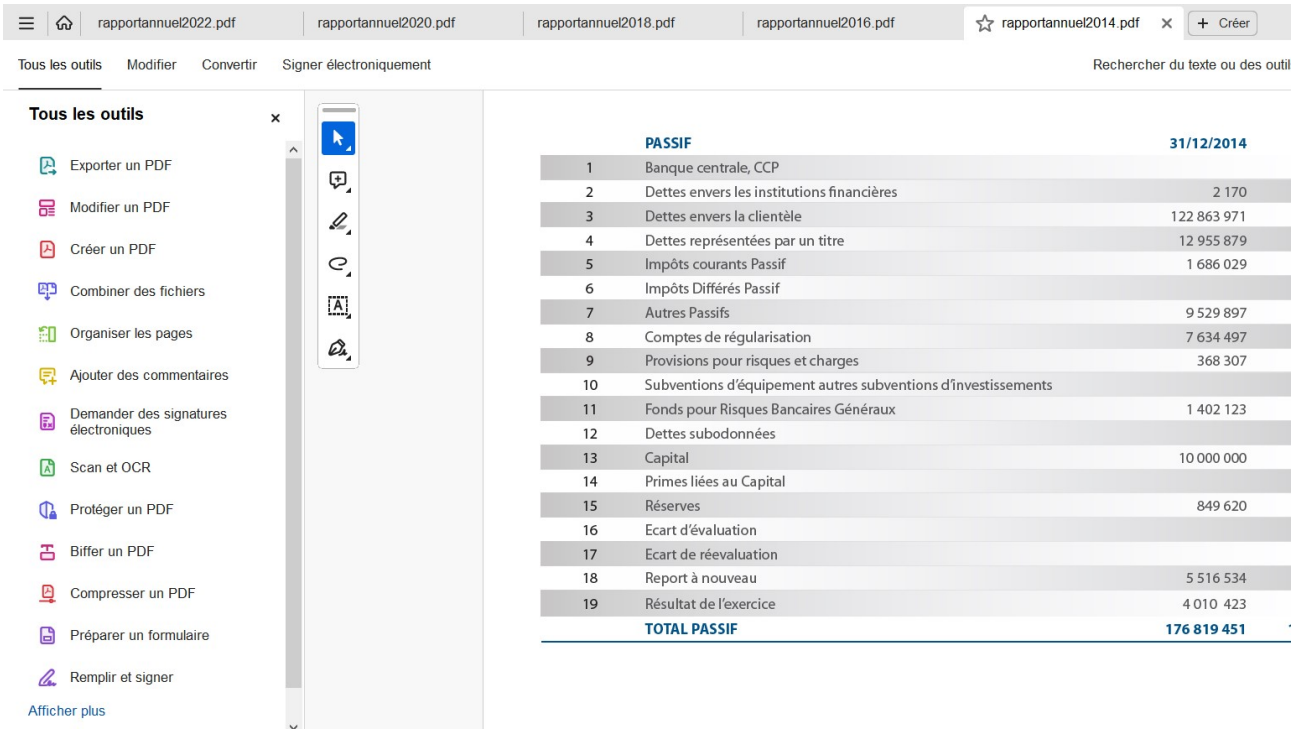

	PASSIF	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP	
2	Dettes envers les institutions financières	2 170
3	Dettes envers la clientèle	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	12 955 879
5	Impôts courants Passif	1 686 029
6	Impôts Différés Passif	
7	Autres Passifs	9 529 897
8	Comptes de régularisation	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements	
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 402 123
12	Dettes subodonnées	
13	Capital	10 000 000
14	Primes liées au Capital	
15	Réserves	849 620
16	Ecart d'évaluation	
17	Ecart de réevaluation	
18	Report à nouveau	5 516 534
19	Résultat de l'exercice	4 010 423
	TOTAL PASSIF	**176 819 451**

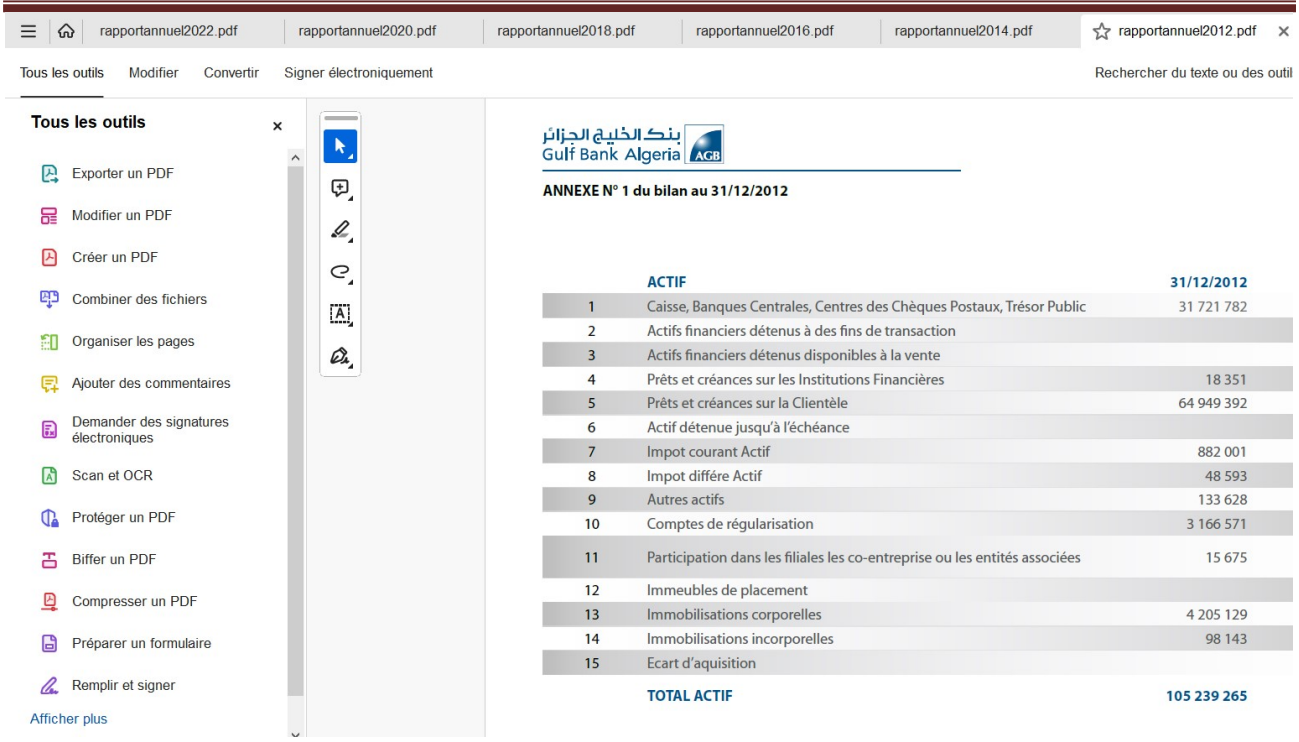

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2012

	ACTIF	31/12/2012
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	31 721 782
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente	
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	18 351
5	Prêts et créances sur la Clientèle	64 949 392
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	
7	Impot courant Actif	882 001
8	Impot différe Actif	48 593
9	Autres actifs	133 628
10	Comptes de régularisation	3 166 571
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675
12	Immeubles de placement	
13	Immobilisations corporelles	4 205 129
14	Immobilisations incorporelles	98 143
15	Ecart d'aquisition	
	TOTAL ACTIF	**105 239 265**

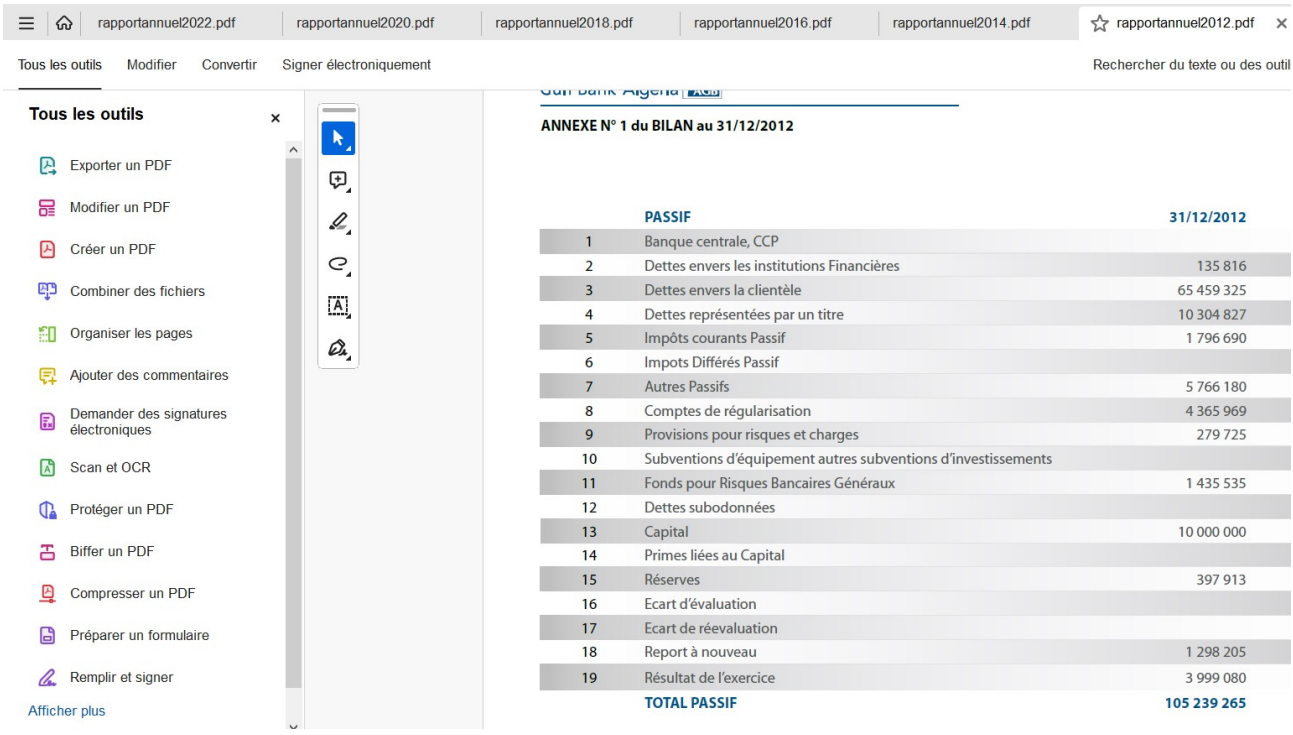

ANNEXE N° 1 du BILAN au 31/12/2012

	PASSIF	31/12/2012
1	Banque centrale, CCP	
2	Dettes envers les institutions Financières	135 816
3	Dettes envers la clientèle	65 459 325
4	Dettes représentées par un titre	10 304 827
5	Impôts courants Passif	1 796 690
6	Impots Différés Passif	
7	Autres Passifs	5 766 180
8	Comptes de régularisation	4 365 969
9	Provisions pour risques et charges	279 725
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements	
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 435 535
12	Dettes subodonnées	
13	Capital	10 000 000
14	Primes liées au Capital	
15	Réserves	397 913
16	Ecart d'évaluation	
17	Ecart de réevaluation	
18	Report à nouveau	1 298 205
19	Résultat de l'exercice	3 999 080
	TOTAL PASSIF	**105 239 265**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية المردودية البنكية	06
المطلب الأول: مفهوم المردودية البنكية	06
المطلب الثاني: أنواع المردودية البنكية	07
المطلب الثالث: طرق قياس المردودية البنكية	09
المبحث الثاني: ماهية الكفاءة البنكية	12
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة البنكية	12
المطلب الثاني: أنواع الكفاءة البنكية	14
المطلب الثالث: طرق قياس الكفاءة البنكية	16
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	18
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	23
المطلب الثالث: الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية	27
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	

تمهيد	32
المبحث الأول: تقديم عام حول مجموعة البنوك الجزائرية محل الدراسة	33
المطلب الأول: واقع النظام البنكي الجزائري	33
المطلب الثاني: التعريف بالبنوك العمومية محل الدراسة	36
المطلب الثالث: التعريف بالبنوك الخاصة محل الدراسة	39
المبحث الثاني: تحليل المردودية للبنوك محل الدراسة	41
المطلب الأول: تحليل المردودية للبنوك العمومية محل الدراسة	41
المطلب الثاني: تحليل المردودية للبنوك الخاصة محل الدراسة	45
المطلب الثالث: مقارنة المردودية للبنوك محل الدراسة	47
المبحث الثالث: تحليل الكفاءة للبنوك محل الدراسة	49
المطلب الأول: تحليل الكفاءة للبنوك العمومية محل الدراسة	49
المطلب الثاني: تحليل الكفاءة للبنوك الخاصة محل الدراسة	55
المطلب الثالث: مقارنة الكفاءة للبنوك محل الدراسة	60
خلاصة الفصل الثاني	66
الخاتمة	68
قائمة المراجع	72
الملاحق	77
فهرس المحتويات	98

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الكفاءة والمردودية المالية في البنوك الجزائرية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي، مع استخدام أداة هي دراسة حالة، من خلال دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية مكونة من أربعة بنوك، بنكان عموميان هما البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، وبنكان خاصان هما بنك الخليج الجزائري وبنك السلام الجزائري، وهذا خلال الفترة من 2012 إلى 2022.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن البنوك العمومية محل الدراسة لا تتمتع بمردودية مالية عالية، بينما البنوك الخاصة تتميز بالقدرة على تحقيق مردودية عالية، كما أن البنوك العمومية وكذا البنوك الخاصة محل الدراسة تتمتع بكفاءة مالية عالية، وبالمقارنة بين البنوك العمومية محل الدراسة والبنوك الخاصة يظهر أن لدى البنوك الخاصة محل الدراسة مردودية وكفاءة مالية أعلى مقارنة بالبنوك العمومية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة البنكية، المردودية البنكية، التحليل المالي، البنوك الجزائرية.

Abstract:

This study aimed to analyze the responses of Algerian banks, and for this purpose, reliance is placed on descriptive layers, with the use of a tool, which is a case study, by studying a group of Algerian banks consisting of four banks, two public banks, the National Bank of Algeria and the External Bank of Algeria, and two private banks, which are Gulf Bank of Algeria and Al Salam Bank of Algeria, during the period from 2012 to 2022.

The study reached several results, the most important of which is that the public banks under study do not enjoy high financial returns, while private banks are characterized by the ability to achieve high returns. Also, the public banks as well as the private banks under study enjoy high financial efficiency, and in comparison between the public banks under study and private banks. It appears that the private banks under study have higher returns and financial efficiency compared to the public banks under study.

Key words: Banking efficiency, banking profitability, financial analysis, Algerian banks.